جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العالي
جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

"دراسة الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق "
للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠

رسالة تقدمت بها

زهراء حيدر عبد الجبار البطاط

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الأقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور
يوسف علي عبد الأسدي

2022م 1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة، الآية (11)

توصية الأستاذ المشرف

أشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**دراسة الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠**) لطالبة الماجستير (**زهراء حيدر عبدالجبار**) قد جرى تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية لذا اوصي بمناقشتها .

الاستاذ الدكتور

يوسف علي عبد الاسدي

التاريخ: 2022 / 10 / 26

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناء على توصية المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د امجد صباح عبد العالي

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ: 2022 / 10 / 26

اقرار المقوم اللغوي

اشهد أن الرسالة الموسومة بـ (**دراسة الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠**) لطالبة الماجستير (**زهراء حيدر عبدالجبار**) في قسم الاقتصاد ــ كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة ، قد انيطت بي مهمة تقويمها لغوياً وهي الان مستوفية شروط السلامة اللغوية .

التوقيع :

المرتبة العلمية :أستاذ

الاسم : أ .د صباح عبد الكريم مهدي

التاريخ :١٩/ ٩ /2022

اقرار المقوم الاحصائي

اشهد أن الرسالة الموسومة بـ (**دراسة الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠**) لطالبة الماجستير (**زهراء حيدر عبدالجبار**) في قسم الاقتصاد– كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة، قد انيطت بي مهمة تقويمها احصائياً وهي الان مستوفية شروط السلامة الاحصائية .

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

الاسم : أ .م د. ريسان عبدالامام زعلان

التاريخ :26/10/2022

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس و أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ **(دراسة الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة 2003-2020)** , وقد ناقشنا الطالبة (زهراء حيدر عبد الجبار البطاط) في محتوياتها و ماله علاقة بها و نعقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بتقدير (أمتياز).

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ

الاسم : يوسف علي عبد الاسدي

التاريخ : ١٨/ ١/ ٢٠٢٣

عضواً و مشرفاً

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ

الاسم : حسين جواد كاظم

التاريخ : ١٨/ ١/ ٢٠٢٣

عضواً

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

الاسم : اقبال هاشم مطشر

التاريخ : ١٨/ ١/ ٢٠٢٣

عضواً

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ

الاسم : سامي عبيد محمد

التاريخ : ١٨/ ١/ ٢٠٢٣

رئيساً

صادق مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة البصرة على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع :

الأستاذ الدكتور

عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة البصرة

التاريخ : ١٨/ ١/ ٢٠٢٣

الاهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجلنا بالعافية

أهدي جهدي المتواضع

الى خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد (صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين)

الى من كلله الله بالهيبة والوقار . . الى من علمني العطاء بدون أنتظار . . الى من أحمل أسمه بكل أفتخار . . االى القلب الكبير (أبي الغالي) أطال الله في عمره

الى من ربتني وأنارت دربي . . الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني . . الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى أنسان في الوجود (أمي الحبيبة) أطال الله في عمرها

الى سندي في هذه الحياة من لاتحلو الحياة بدونهم أخواتي وأخوتي وأخص بالذكر أخي أحمد الذي كان دوماً الى جانبي وقت الحاجة

الى صديقتَيَّ شهد وفرح اللتين شاركتاني حلاوة ومرارة هذا البحث وكانتا عوناً لي وأنفقتا من وقتهما الثمين لمساعدتي

الى كل من تشرفت بكسب العلم منهم أساتذتي الكرام

الى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

زهراء حيدر البطاط

الشكر والتقدير

قال الله تعالى (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) { سورة لقمان الآية : ١٢ }

وقال الرسول الكريم ﷺ (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) ، من منطلق هذا الحديث الشريف أتوجة الى الله تعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقني في أتمام هذه الرسالة .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان بالجميل الى أستاذي الرائع الأستاذ الدكتور (يوسف علي عبد الأسدي) المشرف على هذه الرسالة لما قدم لي من رعايته الأبوية وجهدة في تسهيل مهمتي طيلة مدة الدراسة من خلال توجيهاته العلمية الصائبة التي كان لها الأثر الكبير في وصول هذه الرسالة لهذه الصورة فجزاه الله خير الجزاء وأطال الله في عمره .

كما أوجه شكري وتقديري الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم متفضلين مناقشة الرسالة ... وأقدم شكري وتقديري الى أدارة الكلية متمثلة بالعمادة ورئاسة قسم الأقتصاد متمثلة بالدكتور (أمجد صباح عبد العالي) لما بذلوه لي ولغيري من الزملاء من مساعدة وأهتمام لأنجاح مسيرتنا العلمية .

والشكر والتقدير من القلب للأستاذ الفاضل الدكتور (سامي هاشم الساعدي) لمساعدته الدائمة لي.

واتقدم بخالص الشكر الى جميع أساتذتي الكرام ممن كان لهم الفضل في أتمام جميع مراحل الدراسة الجامعية وأخص بالشكر أساتذتي في مرحلة الدراسات العليا .

والشكر شكراً غير منقطع الى والدي ووالدتي اللذين علماني السلوك القويم وعلماني أيضاً أن الصبر هو طريق النجاح، كما اتقدم بالشكر لصديقتي شهد ولكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد راجيه من الله أن يجازيهم خير الجزاء أنه مجيب الدعاء، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المستخلص

شكلت السياسة المالية التطورات السريعة وخاصة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحولات العميقة التي تعيشها الصناعة المالية والمصرفية عوامل بالغة للتأثير في السياسات الاقتصادية من جانب الآثار النقدية للسياسة المالية.

هدفت الدراسة الى تحليل مسارات السياسة المالية لجميع جوانبها المتمثلة في النفقات العامة والايرادات العامة وأثارها النقدية ، اذ تظهر هذه الآثار للسياسة المالية للدولة بوضوح من خلال الطريقة التي ستستخدمها في تمويل عجز موازنتها، حيث أن وجود عجز في موازنة الدولة سيجبرها على الاقتراض لغرض تمويل هذا العجز، فقد تلجأ الدولة للاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو قد تلجأ إلى القطاع الخاص غير المصرفي ، وأن اختيار الدولة لأي طريقة من هذه الطرق يتوقف على درجة الاستقلالية للبنك المركزي.

على هذا الأساس ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول للآثار النقدية للسياسة المالية وذلك من خلال التطرق الى مفاهيم وأدوات ومراحل تطور السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية ، وكذلك التطرق الى الآثار النقدية الناتجة عن تطبيق السياسة المالية ، واخيراً تم أسقاط ذلك على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
الملخص	د
قائمة المحتويات	هـ - و
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ح
المقدمة	١-٢
منهجية الدراسة	٢-٥
الدراسات السابقة	٥-٩
الفصل الأول **الاطار النظري حول السياسة المالية وأثارها النقدية**	
تمهيد	١١
المبحث الأول : السياسة المالية (أطار مفاهيمي)	١٢-٢٢
المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية	١٢-١٤
المطلب الثاني : أنواع السياسات المالية	١٤-١٦
المطلب الثالث : أدوات وأنواع السياسة المالية	١٦-١٩
المطلب الرابع : أهداف السياسة المالية	١٩-٢٢
المبحث الثاني : مراحل تطور السياسة المالية عبر المدارس الأقتصادية	٢٣-٣٥
المطلب الأول : السياسة المالية عند المدرسة الكلاسيكية	٢٣-٢٥
المطلب الثاني : السياسة المالية عند المدرسة الكينزية	٢٦-٣١
المطلب الثالث : السياسة المالية عند المدرسة النقودية	٣١-٣٣
المطلب الرابع : السياسة المالية عند مدرسة التوقعات الرشيدة	٣٣-٣٤
المطلب الخامس : السياسة المالية عند مدرسة أقتصادات جانب العرض	٣٤-٣٥
المبحث الثالث : الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية	٣٦-٥٦
المطلب الأول : الأثار النقدية للسياسة المالية	٣٦-٤٦
المطلب الثاني : عجز الموازنة العامة	٤٦-٥٥
المطلب الثالث : العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية	٥٥-٥٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني **واقع ومسارات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)**	
تمهيد	٥٨
المبحث الاول : واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٥٩-٦٤
المطلب الاول : ملامح الاقتصاد العراقي	٥٩-٦١
المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي الاجمالي	٦١-٦٤
المبحث الثاني : تحليل هيكل النفقات والايرادات العامه في الاقتصاد العراقي	٦٥-٨٨
المطلب الأول : تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي	٦٥-٧٠
المطلب الثاني : المكونات الرئيسة للنفقات العامة	٧٠-٧٥
المطلب الثالث : تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي	٧٦-٧٨
المطلب الرابع : المكونات الرئيسة للايرادات العامة	٧٩-٨٨
المبحث الثالث : تحليل صافي الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي	٨٩-٩٧
المطلب اول : تحليل العجز والفائض في الموازنة العامة (مع عوائد النفط)	٩١-٩٢
المطلب ثاني : تحليل العجز والفائض في الموازنة العامة (بدون عوائد النفط)	٩٣-٩٧
الفصل الثالث **تحليل وقياس الآثار النقدية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)**	
تمهيد	٩٩
المبحث الاول : دراسة وتحليل المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١٠٠-١٢٠
المطلب الأول : تحليل تطورات عرض النقد	١٠٠-١٠٨
المطلب الثاني : تحليل دور العوامل المؤثرة في عرض النقد	١٠٩-١١٢
المطلب الثالث : تحليل تطورات سعر الفائدة وسعر الصرف	١١٣-١٢٠
المبحث الثاني : قياس الآثار النقدية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١٢١-١٣٠
المطلب الاول : توصيف النموذج القياسي	١٢١-١٢٣
المطلب الثاني : عرض نتائج التطبيق القياسي	١٢٤-١٣٠
الاستنتاجات والتوصيات	١٣١-١٣٤
قائمة المصادر	١٣٥-١٤٢
الملاحق	١٤٣-١٦١
ABSTRACT	A

قائمة الجداول

الموضوع	الصفحة
تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٦٤
تطور النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٦٧
تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بالنسبة للنفقات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٦٩
تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٧٧
تطور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي بالنسبة للايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٨٣
تطور الإيرادات الأخرى في الاقتصاد العراقي بالنسبة للايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٨٦
تطور الموازنة العامة (مع عوائد النفط) في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠	٩٠
تطور الموازنة العامة (بدون عوائد النفط) في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	٩٤
تطور عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١٠١
مكونات عرض النقد ونسب تمثيلها للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١٠٤
عرض النقد والعوامل المؤثرة فية للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١١١
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي والبنوك العاملة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١١٤-١١٥
نافذة العملة وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١١٨
أختبار ديكي فولر الموسع ADF	١٢٤
أثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، عجز الموازنة) على (عرض النقد)	١٢٥
أثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، الإيرادات العامة ، عجز الموازنة) على (سعر صرف النافذة)	١٢٧
أثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة ، الإيرادات العامة ،عجز الموازنة)على (سعر الفائدة)	١٢٩

قائمة الاشكال

الموضوع	الصفحة
السياسة المالية التوسعية	١٥
السياسة المالية الأنكماشية	١٦
منحنى الطلب الكلي	٢٧
منحنى العرض الكلي	٢٨
التوازن في النظرية الكينزية	٢٩
أثر السياسة المالية في ميزان المدفوعات	٣٩
أثر السياسة المالية التوسعية في سعر الفائدة	٤١
أثر السياسة المالية الأنكماشية في سعر الفائدة	٤٢
أثر السياسة المالية في الطلب الكلي	٤٤
تغير مستوى الانفاق الحكومي	٤٦

المقدمة

المقدمة

يحظى موضوع السياسة المالية في الوقت الراهن بأهتمام الأقتصاديين والباحثين ، اذ تمتاز السياسة المالية بأن لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي، إذ ان السياسة المالية لديها علاقات متشابكة مع السياسات الاقتصادية، ولذالك فإن الدول تختار السياسة المالية لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، ولهذا تشكل منظومة للأستقرار والتطور الاقتصادي.

أن أي تغيير في السياسة المالية، سواء الإنفاقية منها أو الإيرادية، يترك أثارا واضحة في هيكل الإنتاج والدخول و إعادة توزيعها، فضلاً عن تأثيرها في حجم الطلب الفعال ومن ثم في المستوى العام للأسعار بخاصة عندما يكون هنالك ضعف في مرونة الجهاز الإنتاجي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان قيام الحكومة بتمويل العجز في الموازنة أو استعمال الفائض فيها يترك أثاراً مهمة في حجم الموجودات المتوافرة في المجتمع نقدية كانت أم غير نقدية مثل أنخفاض عرض النقد المتاح أمام الافراد والانخفاض النسبي في حجم الاحتياطيات المعدة للاقتراض او قد تؤدي هذه الاثار الى زيادة الأساس النقدي ومن ثم زيادة في عرض النقد وتتوقف هذه الاثار على وفق مصدر هذا الفائض والذي يمكن تقسيمه الى مصدرين الأول اذا كان ناشئاً عن زيادة الضرائب أما الثاني فيتمثل بالفائض الناتج عن المصادر غير الضريبية، وتعد السياسة المالية والسياسة النقدية وسائل فعالة للرقابة الاقتصادية، وتتداخل السياستين المالية والنقدية بالتأثير على الاقتصاد بشكل عام، وينتج هذا التداخل من حقيقة مهمة ترتبط بالآثار النقدية للسياسة المالية، والناتجة بالأصل عن وجود فائض او عجز في موازنة الدولة، والطريقة التي يمول بها عجز الموازنة واستخدام عرض النقد، فالعلاقة بين السياسة المالية والنقدية تسهم بشكل كبير في التأثير في مسار الاقتصاد، فعملية تمويل العجز الحكومي تعد أحد أهم السياسات التي تربط بين هاتين السياستين والتي يعبر عنها بالأثر النقدي للسياسة المالية ، ويختلف هذا الأثر على الاقتصاد حسب اختلاف مصادر تمويل هذا العجز، ومن ثم أضحت السياسات المالية تشكل ثقلاً مضاعفاً على السياسات النقدية نتيجة تزايد الدين الحكومي وعجز الموازنة، والذي له تأثير سلبي في الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها مثل استقرار المستوى العام للأسعار ، ويعد العجز المالي أهم سمة تميز الاقتصادات

النامية، اذ يحدث العجز في أغلب الموازنات العامة بسبب قصور الإيرادات العامة للإيفاء بحجم النفقات العامة، وهنا تستخدم الحكومات عدة آليات لتمويل العجز منها إصدار سندات الخزينة والإصدار النقدي الجديد، وتنتج عن استخدام هذه الآليات أثار بالغة على بعض المتغيرات النقدية ، وهنا عندما يؤدي عجز الموازنة العامة إلى ارتفاع معدلات نمو عرض النقد (السيولة) فان ذلك ينعكس على شكل ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد.

مشكلة الدراسة

أن المشكلة التي ركزت عليها هذه الدراسة تعود الى أن السياسة المالية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) عانت من أختلال في أدواتها تمثلت بتعاظم أحادية الإيرادات العامة فضلاً عن أنخفاض النفقات العامة، ومع الزيادة الكبيرة التي شهدتها هذه النفقات فقد ولدت السياسة المالية أثاراً نقدية أنعكست سلباً على فاعليتها في الوصول الى أهدافها، ومن هنا يمكن أيضاح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الذي يمكن طرحه " ماهي الآثار النقدية التي تنتج عن تطبيق السياسة المالية في العراق ؟ "

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال بحث الأثار النقدية للسياسة المالية كونها تمثل أهم مخرجات اختلال الموازنة العامة للدولة بشقيها الفائض أو العجز، فضلاً عن المصادر التي يتم بها تمويل عجز الموازنة، وتتمثل الآثار النقدية للسياسة المالية في مجموعة من المتغيرات أبرزها عرض النقود.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

١-بحث وتحليل مسارات السياسة المالية لجميع جوانبها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة.

٢- تحليل الاثار النقدية للسياسة المالية سواء كانت تلك الأثار إيجابية ام سلبية في المتغيرات الكلية للأقتصاد العراقي .

٣- قياس الاثار النقدية وتحديد مساراتها على وفق متطلبات النمو في الاقتصاد العراقي خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠).

فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها (للسياسة المالية أثاراً نقدية سلبية بفعل الأستخدام غير الكفوء للأيرادات العامة الناتجة من الإيرادات النفطية وأثارها في متغيرات الأقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

انموذج الدراسة

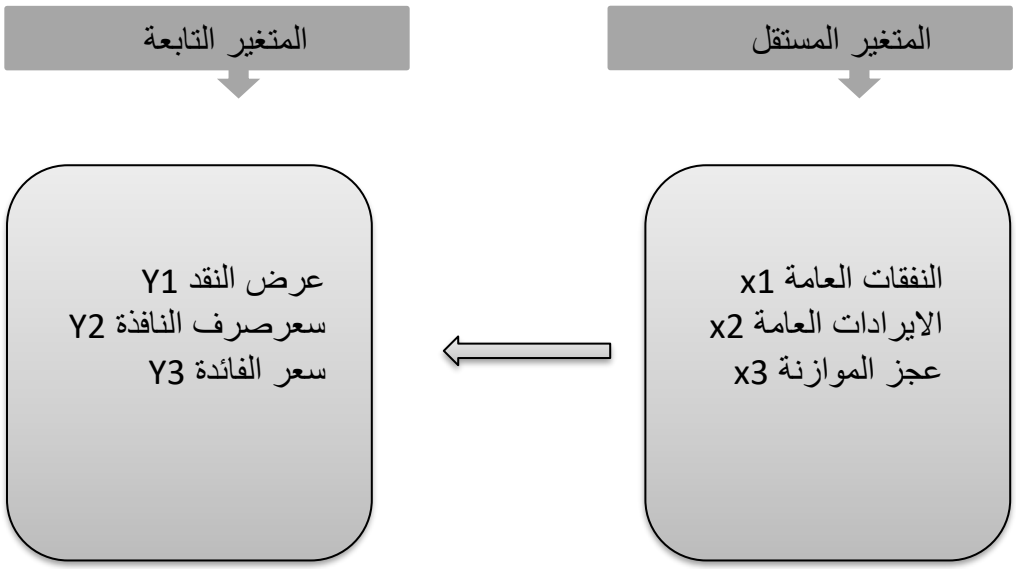

منهجية الدراسة

تتناول هذه الدراسة الأثار النقدية للسياسة المالية في الأقتصاد العراقي للمدة (2003–2020) بغرض بيان الأثار الاقتصادية والنقدية لأدوات السياسة المالية .

ولأجل التحقق من فرضية الدراسة تم اعتماد الأسلوب الوصفي والتحليلي وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، وربط النتائج المتعلقة بالأثار النقدية للسياسة المالية بالقياس الأستقرائي .

واعتمدت الباحثة على مجموعة من الكتب المختلفة من المصادر العربية والأجنبية فضلاً عن الدراسات والبحوث والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة، من أجل جمع المعلومات والبيانات الضرورية لتحقيق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية

الحدود الزمانية : تغطي المدة الزمنية (٢٠٠٣–٢٠٢٠) .

الحدود المكانية : تشمل العراق .

هيكلية الدراسة

بغية الوصول الى أهداف الدراسة فقد قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية وشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول الأطار المفاهيمي للسياسة المالية (مفهوم ، أنواع ، أدوات، أهداف)، في حين تناول المبحث الثاني مراحل تطور السياسة المالية عبر المدارس الأقتصادية، في حين تناول المبحث الثالث الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية ، فيما سلط الضوء في الفصل الثاني على واقع وأتجاهات السياسة المالية في الأقتصاد العراقي خلال المدة (2003–2020)، وقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، بينما تضمن المبحث الثاني تحليل هيكل النفقات والإيرادات العامة في العراق للمدة (2003–2020) ، بينما تضمن المبحث الثالث تحليل صافي الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003–2020).

أما الفصل الثالث فقد ركز على تحليل وقياس الآثار النقدية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2020) ، وقد قسم هذا الفصل الى مبحثين، اذ تضمن المبحث الأول دراسة وتحليل المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣–٢٠٢٠، في حين المبحث الثاني تضمن قياس الآثار النقدية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2020).

وقد أختتمت الدراسة بمجموعة من الأستنتاجات والتوصيات التي وضعت بخصوصها .

الدراسات السابقة

هنالك دراسات عديدة تناولت موضوع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي نذكر بعضها على سبيل المثال وهي :

١. دراسة الساعدي ، ٢٠١٨.

عنوان الدراسة	**مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق**
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
أسم الباحث والسنة	ضياء عبد الرزاق حسن الساعدي ، ٢٠١٨
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الآلية المناسبة للسياسات المالية التي يجب اتخاذها من قبل صناع القرار لتقليل المخاطر المتعلقة بالقطاع المصرفي لتحقيق الاستقرار للجهاز المصرفي الناتجة عن القرارات غير المناسبة والحد منها والتقليل من أثرها في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك تهدف الى تحليل واقع واتجاهات الاستقرار المصرفي وواقع واتجاهات السياسة المالية في العراق والعلاقة بينهما.
نتائج الدراسة	١.تؤكد ان السياسة المالية هي احدى العوامل المحددة للاستقرار المصرفي الى جانب دور البنوك المركزية التي تعد الجهة الرقابية الاولى على المصارف كما اشارت الى اهمية الاستقرار المصرفي في دعم الوضع المالي للحكومات. ٢.تم بناء المؤشر التجميعي كخطوة اولية والذي يعكس حال الاستقرار المصرفي في العراق والذي استند الى طريقة المتوسط المرجح في بنائه.

٢. دراسة الفتلاوي ، 2017.

عنوان الدراسة	السياسة المالية وآثرها في عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٤)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
أسم الباحث والسنة	حسين ماجد ثامر الفتلاوي ، ٢٠١٧
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى معرفة احجام تطورات الانفاق العام والايراد العام في الاقتصاد العراقي ، وتقويم تاثيرها وصفياً وقياسياً على متغير عرض النقد.
نتائج الدراسة	ان السياسة المالية للدولة تميل لاحداث عدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية بسبب القدرة على الزيادة السريعة في الانفاق العام وعدم القدرة على موازنتها في جانب الإيرادات.

٣. دراسة المالكي ، ٢٠١٤ .

عنوان الدراسة	واقع السياسة المالية وأثرها بالتوازن الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٠)
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
أسم الباحث والسنة	ضيدان طويرش هاشم المالكي، ٢٠١٤
هدف الدراسة	1. معرفة الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي عبر تاثيرها في الطلب المحلي والعرض الكلي من وجهة نظر أهم المدارس الأقتصادية في هذا الشأن . 2. معرفة واقع السياسة المالية في العراق خلال مدة الدراسة من خلال عدة مؤشرات هي طبيعة الانفاق الحكومي واتجاهاته وتركيبته ومصدر الايرادات العامة ، والدين العام، وعلاقة عرض النقد بالانفاق الحكومي. 3. معرفة واقع التوازن او الاختلال في الاقتصاد العراقي وعلاقته بالسياسة المالية في ضوء النظرية الاقتصادية من خلال معرفة اثر السياسة المالية في كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والاستيرادات السلعية التي تعكس بالنتيجة فاعلية السياسة المالية من عدمها في تحقيق التوازن.
نتائج الدراسة	اخفاق السياسة المالية للدولة في اقامة قاعدة انتاجية قوية من خلال ميلها نحو الانفاق الجاري المولد للطلب الاستهلاكي فان تلك السياسة اصبحت تتقاطع مع الاهداف الاساسية للسياسة النقدية المتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار، ومن ثم فان سياسة التدخل في السوق النقدية من قبل البنك المركزي هي للسيطرة على مناسيب السيولة

	وفائض الطلب الذي يولده الانفاق العام غير كافية لتحقيق استقرار الأسعار في ظل انخفاض العرض السلعي المحلي.

٤. دراسة عبيد ، ٢٠١٣.

عنوان الدراسة	**اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٠)**
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
أسم الباحث والسنة	باسم خميس عبيد ، ٢٠١٣
هدف الدراسة	1. معرفة اسباب اخفاق السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. 2. استكشاف اثر السياسة المالية في ترسيخ الظاهرة الريعية وتعريض الاقتصاد الى الصدمات الخارجية. 3. دراسة وقدرة وامكانية السياسة المالية على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الى جانب سياسات الانفاق الاستهلاكية المتبعة. 4. التعرف على العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وعرض النقد وبين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.
نتائج الدراسة	1. التوسع في النفقات العامة والتقشف الضريبي من الثوابت التاريخية الموروثة في سلوك المالية العامة للدولة سواء في نموذج الاستبداد الشرقي (الدولة المالكة لوسائل الانتاج) أم في نموذج ديمقراطية السوق اذ مازالت ظاهرة الركوب المجاني (تقديم السلع العامة وانعدام الضريبة) في كلا النموذجين . 2. غياب واضح للفلسفة الاقتصادية وضبابية القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تحكم منهجية الاقتصاد العراقي وعزوف القطاع الخاص عن تولي ادارة الاقتصاد لاسباب امنية وسياسة تحول الاقتصاد العراقي باكمله الى اقتصاد حكومي بامتياز في اوقات الاضطراب الاجتماعي والحروب وهذا ماسبب فشلاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وادارة عملية التنمية الاقتصادية.

٥. دراسة الجبوري والسعداوي ، 2013 .

عنوان الدراسة	**السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١- ٢٠٠٩)**
نوع الدراسة	بحث منشور

أسم الباحث والسنة	أ.م.د بتول مطر عبادي الجبوري ، سعاد كاظم جواد السعداوي ، ٢٠١٣
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تحليل وتقويم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ومدى نجاحها أو عدمه في تحقيق معدلات النمو المرجوة ضمن أهداف الموازنة العامة للدولة .
نتائج الدراسة	١-إن النفقات العامة كانت السبب الرئيس في تفاقم عجز الموازنة العامة في العراق طيلة مدة الدراسة كما أن هذا العجز لم يكن لصالح عملية النمو الاقتصادي . ٢-أدى لعب الإنفاق الحربي دوراً كبيراً في زيادة الإنفاق العام مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع عجز الموازنة .

٦. دراسة بخيت ومطر ، 2012.

عنوان الدراسة	**السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠- ٢٠٠٩)**
نوع الدراسة	بحث منشور
أسم الباحث والسنة	أ.د حيدر نعمة بخيت ، فريق جياد مطر ، ٢٠١٢
هدف الدراسة	تهدف هذه السياسة الى معرفة أهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي ، وتقويم تأثيراتها وصفياً وقياسياً على متغير عرض النقد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
نتائج الدراسة	١- أثبتت النماذج القياسية المقدرة إن كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة تلعب دورا مهما في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما ، في حين كان تأثير الموازنة الحكومية من حيث الفائض أو العجز بشكل اقل وبالاتجاه نفسه.

٧. دراسة كاظم ، ٢٠٠٦ .

عنوان الدراسة	**سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العوم الاقتصادية، العراق**
نوع الدراسة	بحث منشور
أسم الباحث والسنة	أ.د. حسين جواد كاظم

هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان الآثار التي تتركها سياسة تمويل العجز الحكومي على الاقتصاد العراقي من خلال مجموعة من المتغيرات .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن آلية تمويل العجز الحكومي في العراق تتم من خلال قيام البنك المركزي بخلق النقود مقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي، وهو ما يعني خضوع البنك المركزي لإرادة الحكومة اما اثر سياسة تمويل العجز فتمثلت في زيادة حجم الكتلة النقدية الأمر الذي انعكس على تدهور سعر الصرف وارتفاع في معدلات التضخم.

وعلى وفق ما تقدم يمكن القول إن ما يميز دراستنا هو انها امتداد للدراسات السابقة من حيث المدة الزمنية، و استكمال لها، و كان الغرض من ذلك هو اثبات ما توصلت اليه تلك الدراسات، أو التناقض معها في بعض القضايا، و لكن ضمن مدة أكثر حداثة، أمتدت من (٢٠٠٣) ولغاية (٢٠٢٠).

الفصل الأول

الأطار النظري للسياسة المالية وآثارها النقدية

المبحث الأول

السياسة المالية (أطار مفاهيمي)

المبحث الثاني

مراحل تطور السياسة المالية عبر المدارس الأقتصادية

المبحث الثالث

الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية

تمهيد

يرتبط مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية والأهداف التي تسعى للوصول إليها، كما أنها أداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وتسعى جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال سياساتها المختلفة للوصول إلى معدلات نمو عالية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقليل البطالة والعمل على تحقيق العمالة الكاملة وكبح التضخم لرفع مستوى الدخل ومن ثم رفع القدرة الشرائية للمواطنين.

وبناءً على ماسبق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية، أهدافها وأدواتها.

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية.

المبحث الثالث : الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية.

المبحث الأول

الاطار النظري للسياسة المالية

المطلب الأول : مفهوم السياسـة المالية .

تعتبر السياسة المالية أحد عناصر السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وتتمثل هذه السياسة في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وتحصيلها وايرادات يتم انفاقها في مجال الخدمات العامة للافراد وخاصة الانفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي .(الشمري والبياتي ، ٢٠٠٩ : ٣٩٧)

مصطلح السياسة المالية مشتق أساساً من الكلمة الفرنسية " fisc " والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة (الحاج ، ١٩٩٩ : ٢٠١)، ولقد اختلفت تعريفات السياسة المالية بأختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية ، اذ اختلف الباحثون في تعريفها لكنهم لم يبتعدوا كثيراً عن محتراها ، ونذكر بعضها على النحو الآتي :

– تعرف السياسة المالية على أنها الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومات للتأثير في الاقتصاد، من خلال الضرائب التي تمثل جانب الإيرادات في الموازنة العامة للحكومة كأداة اولى، ومن ناحية آخرى الإنفاق الحكومي الذي يمثل جانب النفقات في الموازنة العامة للحكومة كأداة ثانية (2017 Omran , 6 :)، نلاحظ من التعريف السابق أنه يركز على استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق أهدافها ولم يوضح ماهية السياسة المالية وكيفية عمل تلك الأدوات.

–تعرف السياسة المالية بأنها الطريقة التي يتم تنفيذها بأستخدام أدوات السياسة المالية المتاحة لتحقيق الأهداف الأقتصادية والأجتماعية والمالية . (الأعسر ، ٢٠١٦ : ٢٦٥).

–في حين يعرفها بعض الباحثين على انها ماتسعى اليه الدولة لتخطيط نفقاتها وإيراداتها من أجل الوصول إلى الأستقرار الأقتصادي والاجتماعي قدر الإمكان، إذ تهتم السياسة المالية بالنشاط المالي للاقتصاد العام. (القيسي ، ٢٠١٥ : ٨٣) ، ركز التعريف السابق على ماتسعى اليه السياسة المالية دون التطرق الى أدوات هذه السياسة التي من خلالها سوف تحقق أهدافها.

-كما تعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يتعلق بمستوى الإنفاق الحكومي والتحويلات والهيكل الضريبي من أجل تحقيق أهداف معينة، من أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن الحفاظ على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مع الحد من الارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار (يونس و مندور والسريتي ، ٢٠٠٠ : ١٦٣) .

- وتعرف السياسة المالية أيضاً على أنها برنامج الحكومة لإجراء تغييرات تقديرية في نمط ومستوى الإنفاق أيضاً الضرائب والاقتراض من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل النمو الاقتصادي والعمالة والمساواة في الدخل واستقرار الاقتصاد على مسار النمو (Dwivedi ، ٢٠١٠ : ٦٠١) .

كما يتم تعريفها على أنها مجموعة من الأهداف والأنشطة والإجراءات والمبادئ التوجيهية التي تعتمدها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع، والتي يتم تبنيها بهدف الحفاظ على الاستقرار العام للاقتصاد الوطني وتنميته ومعالجة المشكلات التي تواجهه ، حتى يتمكن من مواجهة جميع المتغيرات المحيطة به (Tawfiq , 118 : 2018) .

هنالك تعريف أخر لايخرج عن فحوى التعريفات السابقة، وهو يبين أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال مدة زمنية معينة (عبد الحميد ، ٢٠٠٥ : ٤١).

يتبين مما سبق، ان السياسية المالية تُعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات من اجل التأثير في العديد من المتغيرات، مثل: (الانفاق الكلي، النمو، التنمية، الاستخدام، الاستيرادات من السلع والخدمات، الاسعار، ....) وكل هذا من اجل تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية، والحد من التقلبات والتأثير الإيجابي في الاقتصاد القومي للبلد، وتعكس هذه التعريفات أيضاً دور الدولة وتطورها ومهامها ووظائفها في الحالتين الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب مع مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد فضلاً عن الفلسفة الاقتصادية السياسية ومبادئ التنظيم المالي والهيأت التابعه له التي تساهم في تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف ، ومما سبق يمكننا فهم بعض الخصائص العامة التي تحدد هذا المفهوم من وجهة نظر الباحثة وكالاتي:

1. السياسة المالية هي مجموعة من الاجراءات الحكومية على مستوى الانفاق والايراد لمدة محددة .
2. السياسة المالية هي سياسة الموازنة العامة للدولة .
3. السياسة المالية عبارة عن مجموعة اجراءات تطبق لتحقيق مجموعة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ومما سبق يتبين إن مفهوم السياسة المالية (هي مجموع الإجراءات الحكومية المدروسة والمقصودة لإدارة الموارد المالية للدولة وكيفية أنفاقها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية المرجوة وبما يتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الموازنة العامة).

المطلب الثاني: أنواع السياسات المالية

تنقسم السياسة المالية على وفق حالة النشاط الأقتصادي الى نوعين رئيسين هما:

1. سياسة مالية توسعية:

تظهر هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد حالة من الكساد والعجز ووجود مستويات بطالة عالية ، وتراجع معدل نمو الناتج، وهذا يعود الى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر أعتماد سياسة مالية توسعية تهدف لزيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة مستوى توظيف الموارد العاطلة عن العمل ورفع مستوى التوظيف مما يؤدي ذلك من زيادة مستوى الإنتاج والدخل، ومن ثم زيادة معدل النمو في الداخل وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو مزج الأداتين معاً. (منصور ، ٢٠١٥ : ٢٣)

الشكل (١) : السياسة المالية التوسعية

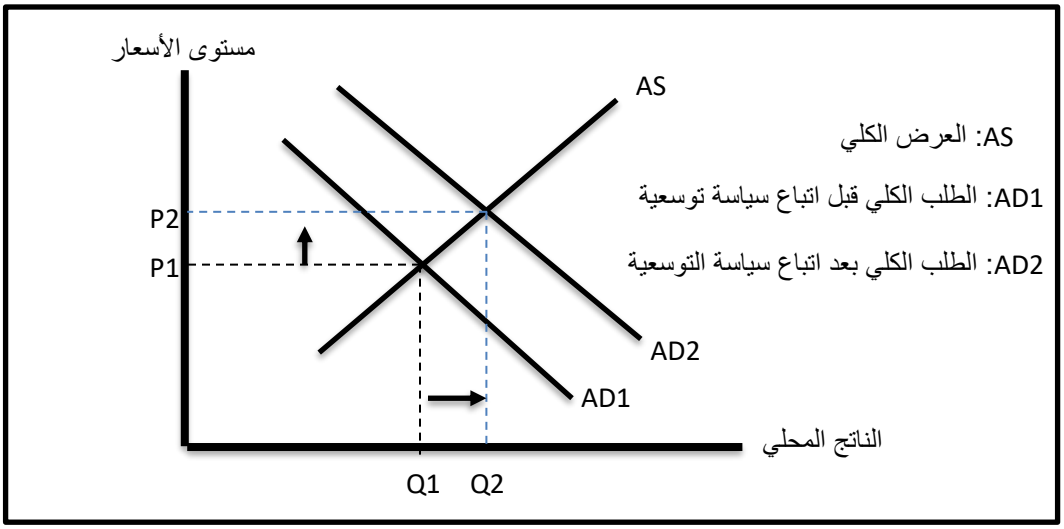

المصدر: المالكي ، ناجي ساري فارس . ٢٠٢١. الاقتصاد الكلي ، العراق ، بغداد : دار الكتب والوثائق، ص١٦٥.

2. سياسة مالية انكماشية:

وتظهر هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي ارتفاع في معدل التضخم، وما يترتب عليه العديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين شرائح المجتمع، والتوجيه الخاطئ للأستثمارات وانخفاض معدلاتها، واختلال في معدلات نمو الانتاج بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، وهذا نتيجة زيادة الطلب الكلي، بحيث يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ، ولذلك يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع هذه السياسة لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، ومن ثم تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الأداتين معاً.(حيزية وعبد الكريم ، ٢٠١١: ١٤).

الشكل (٢) : السياسة المالية الانكماشية

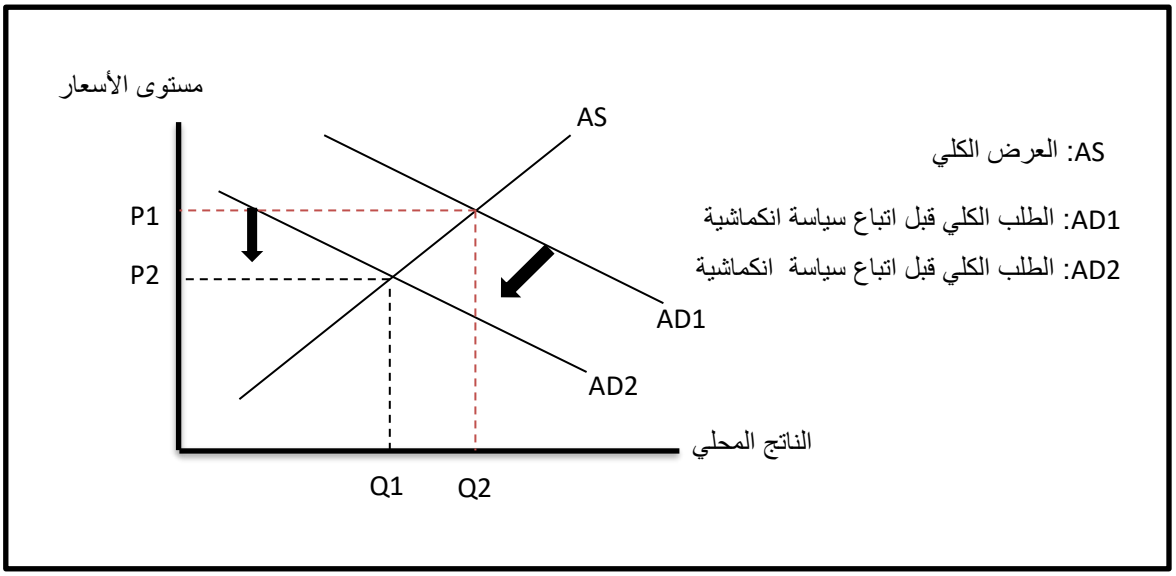

المصدر: المالكي، ناجي ساري فارس . ٢٠٢١. الاقتصاد الكلي ، العراق ، بغداد : دار الكتب والوثائق،ص١٦٦.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.

تمتلك السياسة المالية عدداً من الأدوات التي تستخدم لتحقيق أهدافها الأساسية والتي تنسجم مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وتؤدي دوراً مهماً في التأثير بالمسار الاقتصادي العام وتتمثل هذه الوسائل والأدوات بما يأتي: (الشمري ، ٢٠٢٠ : ٧٥)

1. **النفقات العامة:** تعكس النفقة العامة دور الدولة في الحياة الاقتصادية إذ أصبحت الأداة الرئيسة للسياسة المالية في سياق تحقيق أهدافها ، إذ تعرف النفقات العامة بأنها مجموع الأموال التي تنفقها السلطات العامة من أجل تحقيق أهداف وغايات اجتماعية واقتصادية عامة ، أو بعبارة أخرى، تدفع الدولة أو من ينتسب اليها مبلغاً من المال لتوفير وتحقيق منفعة عامة (العبيدي، ٢٠١١ :٥٦).

ومن هذا التعريف يتضح ان النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة : (بخيت ومطر، ٢٠١٢: ١٩١).

أ. "العنصر الأول يتمثل بكون النفقة العامة مبلغاً من المال "اذ تمثل ما تدفعه الدولة او هيأتها لغرض الحصول على الموارد الانتاجية من السلع و الخدمات التي تحتاجها لمزاولة نشاطها كدفع

رواتب العمال والانفاق على الجيش و الامن و الانفاق على المرافق العامة و الانفاق على خدمة الدين العام .

ب. " العنصر الثاني يتمثل بكون النفقة العامة يقوم بها شخص عام "و يقصد بها قيام الدولة او احدى هيأتها بالإنفاق لغرض تحقيق منفعه عامة واشباع حاجة عامة كالأنفاق على الجيش والمرافق العامة وعلى المشروعات الاقتصادية، اما اذا قام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة لتحقيق منفعه فهذا يعد انفاقاً خاصاً.

ت. "أما العنصر الثالث والأخير فيتمثل بالغرض من النفقة العامة " بمعنى الغرض منها تحقيق منفعه عامه واشباع حاجة عامة لان الافراد متساوون في تحمل عبء الضرائب و الرسوم، و من ثم فهم متساوون في الاستفادة من النفقات العامة، اي ان النفقة العامة تقوم بها الحكومة بشكل خاص، ومن ثم يمكن تعريف سياسة الانفاق على انها برنامج الحكومة الذي تتبناه على وفق فلسفتها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويختلف هدف سياسة الانفاق من دولة الى دولة اخرى حسب النظم الاقتصادية وحسب الاولويات التي تسعى الدولة لتحقيقها، ففي الدول الرأسمالية تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة والتضخم أما في الدول النامية فتستهدف بناء جهاز أنتاجي صناعي مرن وتوفير السلع الأساسية للمجتمع. (بخيت ومطر، مصدر سابق: ١٩١).

2. الإيرادات العامة: غالباً مايتم توليد الإيرادات العامة من مجموعة من الأصول ولكن هناك نوعاً أخر من الإيرادات التي تحققها الدولة من خلال سلطتها السيادية، كالضرائب والرسوم ، في محاولة لتحويل هذه الإيرادات من الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك العام في سياق ممارسة وظائفها العامة، ومن ثم يمكن تعريف الإيرادات العامة بأنها مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لأجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (ناشد ، ٢٠٠٩ : ٨٧). كما وعرفت الايرادات العامة بانها المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المختلفه من اجل تلبية الاحتياجات العامة اللازمة للمجتمع (طاقة والعزاوي،٢٠٠٧: ٧٥)، اذ تمثل الايرادات العامة الأداة الثانية ضمن السياسة المالية وهذه الأداة أصبحت من أدوات السياسة المالية المهمة التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي

والاجتماعي فهي أداة لمنع بعض الانشطة غير القانونية، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم الايرادات الى فرعين رئيسين هما: (علاوي ، ٢٠١٦ : ٤٣٤).

أ) **الضرائب:** تعد الضرائب أحدى أدوات السياسة المالية المهمة، وعرف Hyman الضرائب بانها المدفوعات الإلزامية التي يتم فرضها على الأنشطة والوظائف والدخل ، وتستخدم الإيرادات المحصلة من الضرائب لإعادة تدوير الانفاق على انتاج السلع والخدمات، على سبيل المثال، لاعادة تدوير القوة الشرائية بين الافراد، (Hyman ، 413 : 2011) اذ تستخدم السياسة المالية جميع انواع الضرائب كأداة من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية، فاذا استخدمت حصيلة ضرائب الدخل فأنها تستخدمها بمعدلات مختلفة فقد تقرر بعض الاعفاءات لمنفعة محدودي الدخل الذين يمتازون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك، وترفع المعدلات كضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع الذين يمتازون بأنخفاض ميلهم الحدي للاستهلاك، وهنا تتم المعالجة من خلال الضرائب اعادة توزيع الدخل لذوو الدخل المحدود، والنفقات التحويلية تستخدمها الدولة لإنشاء الخدمات والمرافق العامة والتي يستفيد منها ذوو الدخل المحدود ويتحمل نفقاتها ذوو الدخل المرتفع ، وقد تحقق السياسة الضريبية أهدافاً أكثر أهمية، فأن الضريبة الجمركية لها أهداف عديدة: (العامري والحلو ، ٢٠٢٠ ، ١٣٩)

1. فقد يكون هدفها مالياً، تحقق من خلاله عائدات ضريبية بشكل كبير بشرط استيراد السلع الكثيرة الانتشار في التجارة الخارجية .
2. أو قد يكون هدفها رادعاً، أي أنها ترفع معدلات الضريبة الجمركية على بعض المنتجات الاجنبية التي لا يرغبون في دخولها بسبب مخالفتها، على سبيل المثال، لتعاليم الأديان أو لأسباب سياسية أو لأسباب وقائية لحماية الإنتاج المحلي واعطائه الأولوية.
3. كما تستخدم الدولة الضريبة كأداة لزيادة استهلاك الافراد ذوي الدخل المحدود عن طريق خفض معدلات الضرائب على دخولهم ، واستخدام معدلات ضريبية عالية على ذوي الدخل المرتفع لن تقلل من استهلاكهم، بدلاً من ذلك تهدف السياسة المالية الى تحويل جزء من مدخرات هذه الفئة الى مدخرات حكومية الزامية، كما يجب مراعاة تأثير السياسة الضريبية

في تشجيع الاستثمار الإنتاجي في فترات الركود والتضخم .(العامري والحلو ، مصدر سابق ، ١٣٩)

ب) **القروض:** هي الأداة الأساسية للايرادات العامة، إذ يتم من خلالها تحصيل الاموال من المدخرين لاعادة استخدامها في مشروعات تنموية من خلال اقراضها للمستثمرين ورجال الاعمال، ولتحقيق هذه الوظيفة يقوم المصرف بمهمة تشجيع الأفراد على الادخار اذ يحتجز جزءاً من ايراداتهم والايداعات، ليقوم المصرف بعد ذلك باستثمارها في مشروعات تنموية مباشرة أو بأقراضها للمستثمرين، تعد فعالية المصارف مؤشراً مهماً على فاعلية الانشطة الاقتصادية، وتمثل الأداة الأكثر أهمية التي يتم من خلالها تطوير نوع معين من الأنشطة أو المؤسسات الاقتصادية دون غيرها. وعلية فأن السلوك الاستثماري للمصارف يحدد مسار العملة الاستثمارية في الدولة، وتستخدم القروض لسد العجز الناتج عن زيادة الانفاق على الإيرادات.(الساعدي وهاشم ، ٢٠٢١: ٨٩).

المطلب الرابع : أهداف السياسة المالية.

تسعي السياسة المالية لتحقيق أهدافها حسب طبيعة النظام الاقتصادي المعمول به في الدولة و درجة تقدمها، وتتمثل أهداف السياسة المالية بما يلي :(نعماني وعبرون ، ٢٠١٦ : 15)

1. الاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم اهداف السياسة المالية وذلك من خلال التأثير في مستوى أسعار السلع والخدمات من خلال التأثير في العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات، فيتم من خلال ذلك التأثير في المستوى العام للأسعار بهدف التأثير في الكميات المنتجة من السلع والخدمات وفي العبء الضريبي على السلع المختلفة والأساليب الأخرى التي يتأثر من خلالها نمط الاستهلاك وحجم الإنتاج ودرجة أستغلال الموارد. (سمحان والوادي و خريس والذيبة ، ٢٠١٠ : ٢٣٠)

2. إعادة توزيع الدخل: يشهد توزيع الدخل في الدولة النامية اتجاهاً سلبياً يتطلب إعادة توزيعه لعدة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، اذ تنصرف الأهداف الاجتماعية إلى أن التوزيع العادل للدخل يعد من أهم وسائل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة من عدمه، وتحقيق الاستقرار السياسي كانعدام الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات وغيرها، وتكمن أهمية إعادة توزيع

الدخل في الرفع من دخول أصحاب الدخل الضعيف والمحدود، ومن ثم رفع الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والإنتاج والاستثمار بالدرجة الأولى بما يعود على الاقتصاد بنتائج ايجابية في المستقبل. (أسماعيل ، ٢٠٠٢ : ٣٧٥)

اذ تؤدي السياسة المالية على وجه الخصوص دوراً مهماً بارزاً في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إدارة أدواتها والقيام بالوظائف التي من شأنها أن تقدم الخدمات العامة وخاصة لذوي الدخل المحدود، كمشروعات بناء سكن وتحسين القطاع الصحي والتعليم المجاني ودعم المواد الغذائية الأساسية، كل هذا يسهم في اتساع الفجوه في توزيع الدخول، فضلاً عن فرض الضرائب على الرغم من ضعف الجهاز الضريبي، فالغاية منها هو تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، كالضرائب التصاعدية على أصحاب الدخل المرتفع والضرائب على التركات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات وغيرها التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة توزيع الدخول الشخصية، وعليه تؤدي الضرائب بصفة عامة دوراً أساسياً في التقليل من الفروقات بين أفراد المجتمع وتسعى من أجل إعادة توزيع الثروة. (أسماعيل ، مصدر سابق : ٣٧٥)

3. الوصول إلى حالة التوظيف الكامل: ليس من الضروري ان يكون الاقتصاد متوازناً عند مستوى التوظيف الكامل قد يتحقق عند مستوى ادنى من مستوى التوظيف الكامل، بمعنى ان مستوى الناتج القومي المتحقق أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحقق باستخدام جميع القوى العاملة والموارد المادية المتاحة، والذي ينتج عن هذه الفجوة بطالة للقوى العاملة وتعطيل للموارد المتاحة ولتحقيق مستوى التوظيف الكامل يجب زيادة معدل الطلب الكلي، وعلية يمكن زيادة الناتج القومي الاجمالي من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال بأفتراض استقرار المستوى العام للأسعار، كما يمكن أن يتحقق مستوى التوازن عند مستوى اعلى من التوظيف الكامل اي زيادة الطلب الكلي عن الطلب اللازم لتحقيق العمالة الكاملة والفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التوظيف الكامل ثغرة تضخمية تنعكس بصورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. (العامري والحلو ، مصدر سابق : ١٣٨)

4. تحفيز النمو الاقتصادي: تؤدي السياسة المالية دوراً تمويلياً وأهدافاً أسمى في الدول الرأسمالية إذا ما قورنت بالدور التمويلي في الدولية النامية، ويرجع السبب في ذلك نظراً لتوافر الموارد التمويلية

(حجم المدخرات المحلية، التجارة الخارجية، الحجم الكبير للاستثمار الخاص ...الخ)، وأثبتت التجارب العلمية أن توجهات الاستثمار للقطاع الخاص في الدولة النامية تتجه نحو الربح السريع مهما كانت صفته وفي أقل وقت ممكن، لذلك فإن عدم تدخل الدولة في حياة الأشخاص يصبح أمراً صعب على الدولة خاصة وأن الدول النامية تسعى دائماً من خلال السياسة المالية لتحقيق الاستقرار السياسي أولاً ، فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فإن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر دورها على المشروعات التي يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن تنفيذها، هذا يعني مما لاشك فيه أنه يعد هدراً لجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، مما يجعل تدخل الدولة أمراً حتمياً بشكل مباشر أو غير مباشر، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وضمان ولو بشكل جزئي العيش الكريم للأفراد وخاصة الطبقات الضعيفة.(يونس وعبد المجيد، ٢٠١٦ : ٣٢)

ومن أسباب التدخل المباشر للدولة المبالغ والأرقام التي تقرها الدولة في ميزانيتها العامة السنوية، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال ما يعرف بالإنفاق الاستثماري العام، لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة بهدف زيادة حجم الطاقات الإنتاجية، وهو ما دفع بعض الدول النامية من خلال بنوكها المركزية إلى عملية الإصدار النقدي الجديد لتلبية متطلبات التنمية السريعة، فيما عادت بعض الدول إلى القروض الخارجية لمواجهة الركود الاقتصادي.

5. التخصيص الأمثل للموارد: يمكن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد اذا كانت الإنتاجية الحدية لجميع الموارد متساوية مع مختلف استخداماتها، اذ يؤدي نقل إي واحده منها أو تغييرها من استخدام إلى استخدام آخر انخفاضاً في إنتاج المورد المنقول منه ، ومن ثم انخفاض في النمو الاقتصادي، بمعنى إن توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل يتضمن استخدام البلد لتلك الموارد الاقتصادية المتوفرة لديها بأفضل طريقه ممكنة، وعليه يكون توزيع الموارد الاقتصادية من بين مختلف الاستخدامات العامة على وفق أولويات المجتمع بهدف تحقيق أقصى منفعة عامة واقل ضرر ممكن. (حسن ، ٢٠١٨ : ٢٣)

أن الدولة تتمكن بأدواتها المالية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة عن طريق أعطاء الأولوية للمشروعات التي يمكن أن تضيف قيمة للاقتصاد ، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري، أو أن تقدم الدولة الاعانات للموارد غير المستغلة لتشجيع المشروعات الاستثمارية في ولوجها.

فضلاً عن ذلك تستطيع السياسة المالية إن تسهم في التخصيص الأمثل للموارد وذلك عن طريق المساعدة في تحديث وسائل الإنتاج المستخدمة بشكل مباشر (عن طريق النفقات الاستثمارية)، أو بشكل غير مباشر عن طريق تشجيع القطاع الخاص على القيام بذلك عن طريق منحه فراغاً أو تخفيضاً ضريبياً، خاصة تلك المشروعات التي تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لذلك يجب على الدولة توجيه مواردها الاقتصادية وتخصيصها للأستخدام الأمثل بما يعود على المجتمع بأكبر عائد ممكن . (حسن ، مصدر سابق : ٢٣)

6. تحقيق العدالة الاجتماعية: يتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، إذ تقوم الدولة بدور المعدل فتقتطع من دخول الافراد مقابل خدمات تؤديها لهم في شؤون حياتهم المختلفه، مثال على ذلك (عندما تقوم الدولة بفرض ضريبة عقارية تستخدمها في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات). (الصالح و الرتيمي ، ٢٠٢٠ : ١٠)

المبحث الثاني

مراحل تطور السياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة المالية عند المدرسة الكلاسيكية

تعود نشأة هذه المدرسة الى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، لقد واجهوا حقائق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع الإنجليزي المعاصر، ولم يسعهم الإعجاب بهذه التغييرات واجروا تحقيقاتهم على خلفية ظهور نظام الرأسمالية الصناعية (Harris : 2007،1).

اذ كان الاقتصاديون التقليديون مهتمين بدراسة موضوع المالية العامة انطلاقاً من قناعاتهم بالتدخل المحدود للدولة في الحياة الاقتصادية، فأن الدولة حارسة في نظرهم هي الوصي في بيئة تسود فيها جميع مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، على وفق أرائهم فإن العرض يخلق طلباً مساوياً له، على وفق قانون Jean– Baptiste Say " ساي ومدلول اليد الخفية لأدم سميث ' Adam Smith ' تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي، ومن ثم تقتصر وظيفة الدولة على خدمات الأمن والدفاع والعدالة مع توفير الايرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها غرض اقتصادي او اجتماعي أو سياسي (عبد العظيم، ١٩٨٦ :١٧٣)

وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية، والتي تضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، مما يعني أن النظم الرأسمالية تميل تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير عبارة قانون ساي تؤكد وجود علاقة سببية مباشرة مابين الإنتاج و الإنفاق، لذا فأن أي زيادة في الإنتاج (العرض) ستخلق زيادة مساوية في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيطاً للتبادل ليس إلا، ومن ثم لايوجد مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في الدخول النقدية ستتحول إلى زيادة مساوية في الإنفاق على السلع و الخدمات ، ومن ثم كل زيادة في الإنتاج ستخلق تلقائيا زيادة مساوية لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد. (دراز ، ٢٠٠٣ : ٤٠)

ومن أجل أن زيادة مستويات الإنتاج والدخل و العمالة ، يتطلب زيادة في الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب القائم في السوق ومن ثم فأن العرض الجديد الناتج عن الزيادة في الإنتاج سيخلق الطلب عليه، وهكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حرا في بيئة تتوافر فيها جميع الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج احتياجاته ورغباته، و تعظيم ثروته وتحقيق مصلحته، ومن ثم يستمر في الإنتاج، و لا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة ، اذ يتم في هذه الحالة تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة بالكامل (فوزي، ١٩٩٢ : ٤٠) ، ويرى أنصار الفكر الكلاسيكي أمثال ' دافيد ريكاردو "، و " جون ستيوارت ميل " و " الفريد مارشال " حول السياسة المالية بأنها عبارة عن ميل الادخار والاستثمار لتحقيق المساواة من خلال التغييرات في سعر الفائدة، وعند مستوى التوظيف الكامل، ولضمان هذه النتيجة، يجب علينا منع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي: لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص من التصرف بحرية تامة، و سيحرم القطاع الخاص من رأس المال الناتج من زيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني، و كل تدخل من قبل الدولة سيؤدي الى الإخلال بتوازن القوى التلقائية و تحويل جزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لايحققها الا القطاع الخاص، وعليه يخلص الفكر الكلاسيكي لقصر وظيفة الدولة في المقام الأول على خدمات الأمن وخدمات الدفاع و العدالة، ومن ثم يتحدد دور السياسة المالية في ضوء النظرية التقليدية لتوفير الإيرادات الضرورية لتغطية هذه الخدمات دون أي غرض اقتصادي اجتماعي أو سياسي (القاضي، بدون تاريخ نشر: ٣٢٣)، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سواء بالزيادة أم بالنقصان ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والناتج والمستوى العام للأسعار، نتيجة لأثر المزاحمة (crowding out)، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الممول بالسندات إلى ارتفاع سعر الفائدة بدرجة كافية لخفض مساوٍ للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)، ومن ثم لايتغير الطلب الكلي (خليل، ١٩٩٤ : ٢٠٢-٢٠٦) نتيجة لتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب فهو أثر غير مستقل ناجم عن أسلوب تمويل الزيادة حتى لو كان في انفاق أو تخفيض الضرائب.

وان تحديد دور الدولة و تكييف نفقاتها و إيراداتها على النحو المذكور أنفا، ينتج عنه قيام السياسة المالية التقليدية على العديد من القواعد المالية ومن أهمها (Burkhead,1963:11-13) :

حيادية السياسة المالية في جميع الأنشطة الاقتصادية للدولة ، بمعنى أن تدخل الدولة يكون بشكل حيادي بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة في تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، ووجوب ضغط الموازنة، بحيث لا تمثل النفقات العامة الا بنسبة ضئيلة من الدخل القومي، واعتماد الإيرادات العامة على الضرائب اذ يتم تقدير هذه الإيرادات على وفق النفقات العامة وضرورة توازن الموازنة سنوياً، أي تحقيق المساواة بين الاثنين جانب النفقات العامة وجانب الإيرادات العامة، ويتم ذلك بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم من النفقات العامة، ومن ثم تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة والضرائب والرسوم ودخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي، وبقيت أسس السياسة المالية هذه سائدة، وبقي الاعتقاد بسلامتها الى حين تعرض اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية الى العديد من الازمات، وعندما اشتدت حدة هذه الأزمات وخاصةً في العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد خلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك في أن التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني ليس أمراً واقعاً وخلال هذه الأزمات تعرضت الاقتصادات الرأسمالية للبطالة في الموارد المادية والبشرية لا يمكن التغاضي عنها، وقد هزت هذه الأزمات أسس الاعتقاد بتلقائية التوازن باليد الخفية ، وهكذا نلاحظ أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بشكل عام وأسس السياسة المالية بشكل خاص تؤدي إلى تزايد الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثم إلحاق الضرر الاكبر بالاقتصاد الوطني ، وأن الظروف التي تعرضت لها اقتصادات الدول الرأسمالية لقد هيأت المجال الى ظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. (مسعود، ٢٠٠٦ : ٥٢)

المطلب الثاني: السياسة المالية عند المدرسة الكينزية

سادت النظرية الكلاسيكية على مدى مدة طويلة من الزمن، ونتيجة لما تمليه من دور محدود وثانوي على السياسة المالية، اذ تمثلت التطورات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي أحاطت العالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية، اذ دعت الحاجة لضرورة تغيير بعض معتقدات ومفاهيم الرأسماليين، إذ بدأت الدعوة لمزيد من التدخل الحكومي من خلال السياسة المالية في الحياة الاقتصادية في محاولة لحل المشكلات الاقتصادية القائمة، اذ كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين طالبوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل الوصول إلى حالة التوظيف الكامل و الحفاظ على نوع من الاستقرار الاقتصادي. (Chars and Irene , 1980 : 13)، اذ ان كينز افترض أن التوازن لا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي كما اعتقد الكلاسيك ، بل لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل الوصول الى الوضع التوازني المطلوب عن طريق أداة السياسة المالية ، لأنها أهم الأدوات الاقتصادية التي تؤثر في العناصر المكونة للطلب الفعال ، وقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات التي تحدث فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى الدخل الوطني التوازني، كذلك اعتقد أن العجز الذي يحدث في الطلب الكلي هو بسبب حالة الكساد التي سادت العالم عند بداية الثلاثينات من القرن الماضي، وعليه ستؤدي زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي الى زيادة حجم العمالة و التوظيف، ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الأتي :

أ. منحنى الطلب الكلي: أن منحنى الطلب الكلي يعبر عن العلاقة العكسية بين كل من المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل الحقيقي و التي تتمثل بالشكل الاتي: (مسعود ، ٢٠٠٦ : ٥٥)

الشكل (٣) : منحنى الطلب الكلي

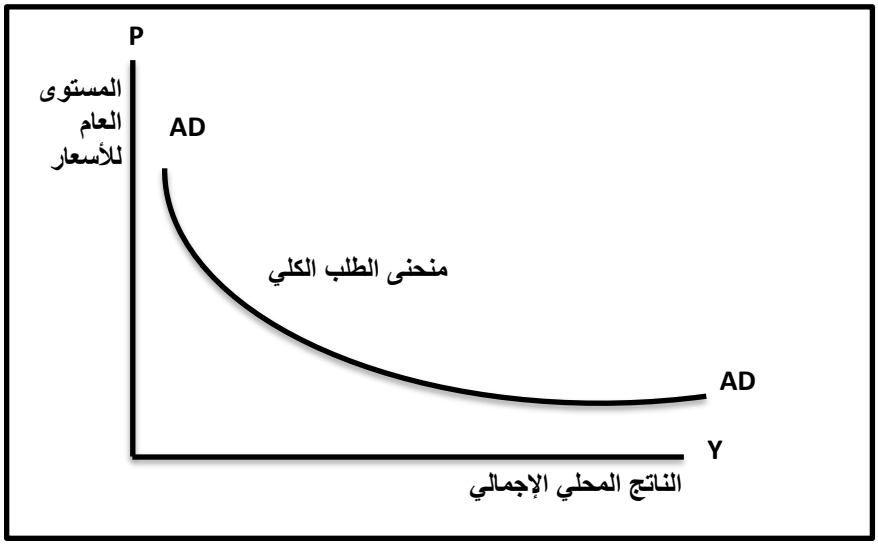

المصدر: مسعود ، درواسي . ٢٠٠٦. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، ص٥٥.

ويتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار (P) انخفض مستوى الدخل الحقيقي (Y)، و العكس صحيح ، لأن ارتفاع الأسعار سيؤدي الى خفض مكونات الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي .

ب. منحنى العرض الكلي: يبين منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين كل من المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي .

الشكل (٤) : منحنى العرض الكلي

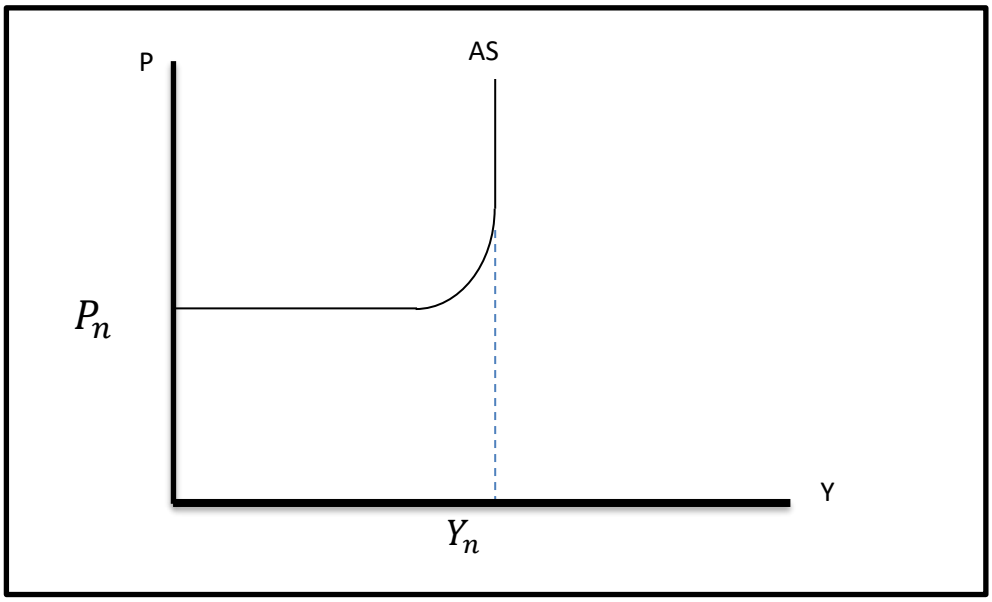

المصدر: الوائلي، خضير عباس حسين .٢٠١٢. أثر الصدمات الأقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة كربلاء، ص٤٤.

نلاحظ من الشكل السابق ، أنهُ كلما ارتفعت الأسعار (P) ارتفع مستوى الدخل الحقيقي (Y)، لأن ارتفاع الأسعار سيزيد من الإنتاج ومن ثم يزداد العرض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الدخل الحقيقي والعكس صحيح حتى نصل الى مستوى التوظيف الكامل.

الشكل (٥) : التوازن في النظرية الكينزية

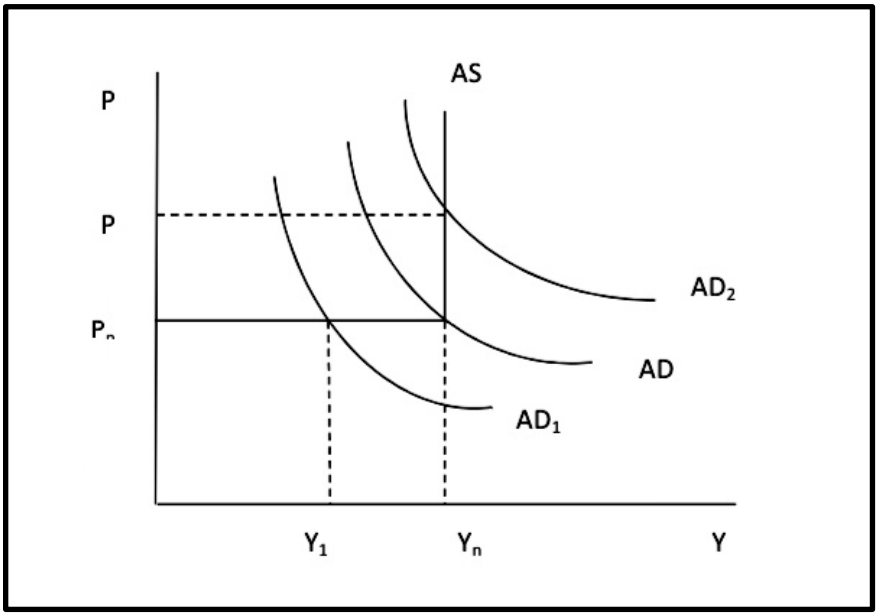

المصدر: الوائلي، خضير عباس حسين .٢٠١٢. أثر الصدمات الأقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة كربلاء، ص٤٥.

وعلى وفق رأي كينز دائما يتحقق الدخل القومي التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، ويمكن تحقيق مستوى التوازن هذا عند مستوى أعلى أو أقل من مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يرى كينز أهمية تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما(الإنفاق الحكومي والضرائب) ، كما أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف دائماً بالتصحيح الذاتي، وأن القوة التصحيحية التلقائية ضعيفه، والاقتصاد القومي أساساً غير مستقر ، وعليه فأن تدخل الدولة ضروري من أجل التأثير في المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح اختلال التوازن في آليات السوق ، وذلك عن طريق تعديل الدولة لوضعها المالي أي انتقال دور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة لمرحلة الدولة المتدخلة ، وعندها أصبحت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وبدأ التحليل الكينزي بالنقد للتحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق، الذي تضمن أن العرض يخلق طلباً مساوياً له وتلقائية التوظيف الكامل، وعليه فأن

التحليل الكينزي يخلص إلى أن مستوى التوظيف والإنتاج يعتمدان على الطلب الكلي الفعال، ويتحدد تلقائياً هذا الطلب عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وعلى وفق التحليل الكينزي، فإن التوظيف الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب اليه النظرية التقليدية، ولكن يمكن أن يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، وعليه يتوصل التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التوظيف الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعني أن هنالك مقداراً من البطالة الإجبارية يظهر في سوق العمل (مسعود ، مصدر سابق : ٥٥) ونتيجة لكل ذلك فقد تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (المذكورة سلفاً) و اعتمدت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من السابق ، وعلى وفق المفهوم الكينزي تعني جهود الدولة من أجل تحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي ، فتجاوزت أهدافها النطاق المالي لتسهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، لذلك سميت بالسياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في النهاية عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني بالكامل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسة و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية من خلال التأثير في الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، وفي هذا الصدد أصبحت السياسة المالية لها القدره على التأثير بشكل مباشر في مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد عندما يكون الطلب أقل من المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ، فإن السياسة المالية بشقيها (الإيرادات و النفقات) تزيد الطلب من خلال تيار النفقات العامة مع اللجوء إلى العجز المنظم في الموازنة وخفض استخدام الضرائب مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار من أجل ضمان زيادة التوظيف و الإنتاج ومن ثم يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها .(أوصياف ، ٢٠١٢ : ٢٠).

أما بالنسبة لفترات التضخم، إذ يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يصبح الاقتصاد الوطني أكثر عرضه لموجات ارتفاع الأسعار، وعليه فالسياسة المالية تعمل في هذه الحالة بتخفض الطلب وتقييده من خلال ترشيد النفقات العامة و زيادة الضرائب مع خلق فائض في الموازنة وذلك لامتصاص القوة

الشرائية الزائدة وابعادها عن التداول، ومن ثم يمكن السيطرة على إيقاف التضخم أو على الأقل تقليل شدتها إلى الحد الذي لا يشكل خطراً ، إذ يتم أستخدام السياسة المالية من اجل موجة التقلبات الدورية غير المرغوب بها في النشاط الاقتصادي، فسيؤدي التغيير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب إلى حدوث تغير ملموس في الطلب الكلي، ومن ثم مستوى الإنتاج و التوظيف على الرغم من وجود أثر المزاحمة ، والموازنة المتوازنة لا تعني حيادية السياسة المالية، ولكن على العكس من ذلك لما لها من تأثير واضح على النشاط الاقتصادي على وفق نظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة، وقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات من القرن الماضي، وافاض زملاء هانسن (Hansen) في تحليل أدوات السياسة المالية وأمكاناتها، في محاولة لوضع قواعد السياسة المالية تحت مسمى: المالية التعويضية والمالية الوظيفية، وبدا من المنطقي أن نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصادات الدول المتقدمة، اذ كان من الممكن أستخدامها للمساهمة في أخراج اقتصادات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت في الحرب العالمية الثانية، ودفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية بعض الاقتصاديين للمطالبة بتطبيق الأسس نفسها التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصادات الدول النامية من أجل النهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة القسرية والمقنعة و رفع حجم الإنتاج والدخل الوطني بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية ، وعليه ظهرت بجانب السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها و تستخدمها الدولة للتأثير فيها و توجيهها في الاتجاه الذي تراه ، وفي هذا التأثير تزداد قوة مع اتساع نطاق النشاط الاقتصادي للدولة .(أوصياف ، مصدر سابق : ٢٠).

المطلب الثالث : السياسة المالية عند المدرسة النقودية

بعد فشل السياسة الكينزية في وضع حد لمعدلات التضخم المرتفعه ومعدلات البطالة التي أخذت في الارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينات من القرن الماضي، وما نتج عنه من ظهور التضخم الركودي، وعلى اثر ما سبق ظهرت أفكار المدرسة النقودية.(عبد اللطيف ، ٢٠١٧ : ٨٤)

في هذا السياق جاءت أفكار النقوديين (أو مايعرف بمدرسة شيكاغو) اذ أن اطروحة المدرسة النقودية مبنية على تقرير ضخم أصدر من قبل ميلتون فريدمان وآنا جيه شوارتز عنوانه (التأريخ النقدي للولايات المتحدة الامريكية) .

اذ ينتقد فيه المؤلفان كينز ومدرسته على أساس انه لم يعط السياسة النقدية الكثير من الاهتمام، على عكس السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازنات الاقتصادية. (المعموري، ٢٠٠٧: ١٤٣)

وقد اثبت ازمة الكساد الكبير كما توضح آنا جيه شوارتز وفريدمان قوة السياسة النقدية وليس عقمها كما يدعي كينز، ففي سنوات ١٩٢٩-١٩٣٣ انخفضت كمية النقود الى الثلث ، ووجها فريدمان وشوارتز انتقادهما اللاذع الى هيأة الاحتياطي الفيدرالي انذاك لأنها رفضت تقديم السيولة النقدية للبنوك عندما هرع العملاء لسحب ودائعهم، ولولا قيامهم بذلك لكان من شأنة أن يغرس الثقة في العملاء ومن ثم يقلل من السحب الجنوني لمدخراتهم .

لذلك فأن نهج المدرسة النقدية هو تقليل اهمية السياسة المالية في معالجة الاختلالات في الاقتصاد وتحقيق التوازن والنمو في النشاط الاقتصادي . (عبيد ، ٢٠١٣ : ٦)

وبدأ النقاد بأنتقاد سياسات الدولة الانفاقية ذات المنهج الكينزي من حيث تأثيرها في مزاحمة القطاع الخاص على الموارد المالية وتأثيرها في الاستقرار والتوازن بسبب التباطؤ في السياسة المالية ، فأن أثر السياسة المالية التزاحمي ينتج من قيام الدولة بالأنفاق وتمويل حاجتها الى الموارد المالية وزيادة الطلب على الموارد المالية اذ يسبب أرتفاع أسعار الفائدة بالنسبة للقطاع الخاص مما يؤثر في حجم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وأرتفاع في مستويات البطالة وانخفاض في الناتج والدخل ، واثر السياسة المالية التباطوئي ناتج عن التأخير في ظهور نتائج السياسة المالية التي قامت بها الدولة سواء كانت توسعية ام أنكماشية، وبحسب طبيعة المشكلة الاقتصادية، فهناك عدة تباطؤات زمنية، أولها الاعتراف بضرورة تطبيق الاجراءات المالية، والثاني هو الشروع في تطبيق الاجراءات المالية، والثالث بيان أثر السياسة المالية المطبقة في معالجة المشكلة الاقتصادية .

يؤكد الجانب الايديولوجي للمدرسة النقودية على ان الاداء الاقتصادي لايجب ان يتعرض للارباك بسبب تدخل الدولة اياً كان نوع هذا التدخل، وهو ماسمي في الادبيات بالتوقعات العقلانية للمصداقية بالتعامل ما بين القطاعين الخاص والعام.

يتضح مما سبق ان المدرسة النقودية قللت من الدور الاقتصادي للحكومة في أحداث التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية بسبب الأثر التزاحمي والتباطوئي للسياسة المالية ، وقد ثبت ذلك من خلال أزمة التضخم الركودي وعدم كفاية الاجراءات المالية الكينزية التدخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (عبيد ، مصدر سابق : ٦)

المطلب الرابع : السياسة المالية عند مدرسة التوقعات الرشيدة

ويلاحظ من خلال إستعراض الآراء والأفكار التي جاءت بها المدارس المذكورة في الفقرات السابقة فأن مدرسة التوقعات الرشيدة جاءت تحديا للنماذج التقليدية والكينزية في الخمسينات والستينات. وبحسب الآراء التي جاءت حول إتخاذ سياسات اختيارية (مرنة) سواء كانت مالية أم نقدية لا يمكن التنبؤ بها، فإن أي من هذه السياسات تعطي إشارات إقتصادية مضللة من شأنها ان تغير مسار السلوك الإقتصادي للأفراد والوحدات الإقتصادية، وإستنادا لآراء تلك المدرسة يجب تجنب مثل تلك السياسات ، وعليه فإن مسألة إتباع سياسة مالية مرنة لن تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخصوصاً إذا ما توافرت توقعات عقلانية، لأن إتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض مع سلوك الوحدات الإقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية (الرشيدة)، إذ إنهم يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم ويعملون وعلى وفق ذلك، وإذا تم تطبيق سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية ستتصرف بطرائق مختلفة ومن ثم تكون الآثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماماً، لذا فإن السياسة المالية المرنة لا تؤدي غرضاً نافعاً في اغلب الاحيان لأن الأجور النقدية والأسعار ستتغير حتى يعود الانتاج والعمالة إلى مستوياتها الأصلية، فضلاً عن ذلك تؤدي التقلبات في الإجراءات والسياسات الى أخطاء في التوقعات . (الخيكاني والموسوي : ٢٠١٥ : ٥٧).

وفي ختام ماتقدم ، يمكن القول بناءً على فرضية التوقعات العقلانية، إن قضية إعتماد سياسة مالية معلنة سواء أكانت توسعية أم إنكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد صناع القرار الإقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق أهدافها، لكن هذه النظرية قد تعرضت لإنتقادات وأهمها أنه اذا كان لدى صانعي السياسات المزيد من المعلومات حول الاقتصاد، فقد يكون من السهل عليهم نشر المعلومات ودعوة الناس للعمل على

ذلك بدلاً من تطبيق سياسة جديدة، فضلاً عن أن مسألة إفتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة، ومن ثم حتى لو كانت التوقعات منطقية ، فقد تتغير الأجور والأسعار ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الانتاج والعمالة، وعلى هذا الأساس يمكن للسياسة المرنة ان تغير الإنتاج والعمالة على الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الإقتصاديين. (الخيكاني والموسوي : مصدر سابق: ٥٧).

المطلب الخامس: السياسة المالية عند مدرسة أقتصادات جانب العرض

في أواخر السبعينات من القرن الماضي انتشرت أراء مدرسة اقتصاديي جانب العرض، خاصة في عدد من الدول الرأسمالية بفضل كتابات الباحثين مثل (جورج جيلدر، كريتول، وأنسكي) وغيرهم ممن أسهموا في النقد الموجه الى المدرسة الكينزية وآرائها حول التدخل الحكومي، والتي قادها انصار المدرسة النقدية بقيادة (ملتون فريدمان)، ولقد أصبحت أفكار هذه المدرسة أكثر شهرة عندما تمكن أنصارها من الوقوف وراء صياغة البرنامج الإقتصادي للرئيس الأمريكي (ريغان) خلال حملته الأنتخابية سنة (1979)، وكذلك وراء البرنامج الإقتصادي لرئيسة وزراء انكلترا (ثاتشر) قبل ذلك يعتقد أنصار مدرسة أقتصاديي جانب العرض أن الرأسمالية كنظام إجتماعي لا يتضمن آليات داخلية لكي تعرضها لأزمات فائض الإنتاج العام بسبب إيمانهم القوي بقانون ساي للأسواق، وإن العناصر المسببة للإضطراب التي تنشأ بين العرض والطلب الكلي ناتجة عن تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي وتقيد حرية الأفراد والمشروعات (جوارتيني وستاروب ،١٩٨٨ : ٤٦٣)، وبناء على ذلك يقترحون رواد هذه المدرسة فكرة التحول من دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي (بحسب الرؤية الكينزية) الى سياسات انعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (جانب العرض)، إذ تعتمد تحليلاتهم على تخفيض الضرائب والحد من تدخل الدولة في تحديد الأجور والأسعار لتفعيل عمل آلية السوق الحر، فهي الأداة المثلى في تخصيص الموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي (عيسى، ١٩٨٩ : ١٧٥) وفي اطار ردهم على اعتراضات عدد من الإقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية، ولاسيما مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فقد فشلت تلك التخفيضات التي دعا اليها مؤيدو جانب العرض، نظراً لأن التخفيضات الضريبية لها تأثير سلبي في الإيرادات السيادية للحكومة، وسيؤدي ذلك الى زيادة عجز الموازنة، ونجد إن رد مؤيدي اقتصاديي جانب

العرض على ذلك بالأستناد الى منحنى لاڤر (Laffer Curve) الشهير وهم يؤكدون أن تخفيض الضرائب سيؤدي الى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا هي أن تخفيض معدلات الضرائب بما أنها تمثل حوافز لإنعاش الإقتصاد القومي ستؤدي الى أتساع القاعدة الضريبية ومن ثم زيادة العائدات الضريبية، وكما يتضح أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقودية يولون أهمية أكبر للسياسة المالية ولاسيما السياسة الضريبية في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الرئيسة وهي الركود، بوصفها ناتجة عن النظام الضريبي، لكن النقطة الأساسية يمكن ملاحظتها أن أفكار هذه المدرسة لا تخبرنا ماهو حجم التخفيض في معدل الضرائب الذي يجب الأخذ به في الظروف المختلفة ، وأهم الأسس العامة للسياسة المالية التي أستندت إليها هذه المدرسة هي (الدعمي ، ٢٠١٠: ٦٠-٦١) :

أ . أهمية إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الصدد يولى مؤيدو هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية لضرائب رأس المال والدخل.

ب . أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية، أي يقلل وبشكل كبير من الطبيعة التصاعدية للضرائب المباشرة.

جـ . أن يكون التخفيض الضريبي مصحوباً بتخفيض في الإنفاق الحكومي .

د . أن يصمم النظام الضريبي لتشجيع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي. (الفتلاوي ، ٢٠١٧ : ١٤).

المبحث الثالث

الأسس النظرية للآثار النقدية للسياسة المالية

يتناول هذا المبحث الاثار النقدية للسياسة المالية فضلاً عن تمويل السياسة المالية وكذلك العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

المطلب الأول: الاثار النقدية للسياسة المالية.

أولاً : أثر السياسة المالية في عرض النقود .

يمكن للحكومة، ليس فقط التأثير في حجم الأصول الحقيقة والمالية التي يحتفظ بها المجتمع، وإنما أيضا في محتوى أو تركيب هذه الاصول، وهذا ناتج عن سياسة الاقتراض الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى من خلال استخدام الحكومة للنقد المتحصل عليه من الفوائض الضريبية، فأن المدلولات النقدية للسياسة المالية تنعكس بصورة خاصة على عرض النقد، وهي تنتج في الغالب عن وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة ، وعن الكيفية التي يتم بها تمويل الأول (العجز) واستخدام الثاني (الفائض) (المالكي، ٢٠٢١ :١٧١)

ففي حالة وجود عجز في الموازنة، سيتعين على الحكومة تحمل أموال تكفي لتغطية العجز المذكور أعلاه، أو أن آثار تمويل العجز تعتمد على عرض النقد وعلى الطريقة التي يتم فيها تنفيذ هذا التمويل، اذ ان الحكومة قد تقترض من البنك المركزي أو من المصارف التجارية أو قد تلجأ إلى الجمهور والقطاع الخاص غير المصرفي ، فاذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي فان ذلك الاقتراض لن يؤثر في عرض النقد لانه لايؤثر في احتياطيات البنوك التجارية. (كاظم، ٢٠٠٦: ٢٩)

أما في اذا اقترضت الحكومة من المصارف التجارية من أجل تمويل عجز الموازنة، يعتمد تأثير هذا النوع من الاقتراض على احتياطيات المصارف التجارية فان كانت تمتلك احتياطيات فائضة فانها ستقرض الحكومة ويؤدي هذا الى زيادة عرض النقد بسبب مضاعف الائتمان، أما إذا لم تكن الاحتياطيات كافية فقد تضطر الحكومة للضغط على السلطة النقدية لتخفيض الاحتياطيات

القانونية بما يسمح للمصارف التجارية بإقراض الحكومة دون التأثير في القطاع الخاص ومن ثم سيكون التأثير توسعياً في عرض النقد بالأسلوب السابق نفسه، ولكن في حالة عدم توافر الاحتياطيات المذكوره أنفاً، سيضطر الجهاز المصرفي التجاري الى اقتطاع الأموال المعدة لإقراض القطاع الخاص وتحويلها الى الحكومة وهنا لايكون هنالك تأثير في عرض النقد بل ينحصر في زيادة تكلفة الائتمان بسبب المزاحمة .(الغالبي والأعرجي والأسدي ، ٢٠٢٢: ٣٧٥)

أما في حالة اقتراض الحكومة من القطاع الخاص غير المصرفي أي من الجمهور، فإن عرض النقد ينخفض في الأمد القصير لكنه لا يتأثر في الأمد الطويل، وذلك بسبب الودائع النقدية، في حين أنها ستزداد بالمقدار نفسه عندما يستلم الأفراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة تولد دخولا إضافية لهم، أمر يصعب التنبؤ به، لأنه يعتمد على مقدار الإبداعات الجديدة لدي البنوك والاحتياطيات الجديدة التي ستحصل الأخيرة عليها.

إن ما أوضحناه لحد الآن حول الآثار النقدية لوجود عجز في الموازنة العامة للحكومة ينفي القول الشائع بأن العجز قد لا يؤثر في عرض النقد إذا ما اقترضت الحكومة من البنك المركزي وليس من القطاع المصرفي بشكل عام، أو الجمهور، ومع ذلك فإن إنفاق المبلغ المقترض في جميع الحالات سيزيد من دخول الأفراد ومن ثم من إبداعاتهم النقدية لدى البنوك التجارية ، مما يؤدي الى ارتفاع ما لدى الأخيرة من احتياطيات نقدية الى توسع القاعدة الصيرفية للائتمان وبذلك يزداد عرض النقد أيضا، ولا يوجد فرق بين قيامها بإصدار نقدي جديد فكلا الوسيلتين تزيدان أيضاً من عرض الأموال المعدة للإقراض والاستثمار، ويشجعان على الاستثمار خاصة، إذا ما كانت توقعات المستثمرين متفائلة نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي.

أما في حالة وجود فائض في الموازنة، فإن اثر الفائض الضريبي يعتمد جزئياً على الكيفية التي يتم فيها استخدام هذا الفائض بشكل عام، اذ يفترض تمويل الفائض حدوث انكماشاً في العرض النقدي وبما أن الضريبة في هذه الحالة تفوق النفقات يمكننا التمييز بين أربع حالات وكالأتي : (السيد علي، ١٩٧٠: ٤١٧)

١. قد يستخدم الفائض لزيادة نقد الخزانة وودائعها لدى البنك المركزي، أو لدفع ديون الخزانة للبنك المركزي، في حالة تقلص المعروض النقدي لدى الجمهور بسبب تقلص حجم الاحتياطي النقدي

لدى البنوك، وهو تقلص ناتج عن وجود الفائض نفسه، مما يؤدي إلى انخفاض في وفرة الائتمان وارتفاع كلفته، وقد يعمل البنك المركزي على مواجهة ذلك جزئياً من خلال سياسة نقدية متساهلة.

٢. أما إذا تم استخدام الفائض لزيادة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية، فسوف تزداد أيضاً متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني اللازم، مما يؤدي مبدئياً إلى زيادة المعروض النقدي لدى الجمهور نتيجة الفائض المذكور، ولكن بدرجة اقل من الحالة الأولى، وكذلك سيؤدي الفائض في هذه الحالة إلى تقليص الائتمانية للمصارف التجارية ولكن بدرجة اقل أيضاً عن الحالة السابقة ، وذلك بسبب أن البنوك لن تفقد من احتياطياتها النقدية شيئاً.

٣. اما في حالة قيام الخزانة بأطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية فإن الاحتياطيات الأخيرة النقدية سترتفع في حين سيقلل فائض الاحتياطيات المذكورة بالمقدار نفسه، فإن هذا الاطفاء سيعيد هذه الاحتياطيات إلى وضعها السابق ، في حين يقلل الفائض من عرض النقد، فأنه يزيد من احتياطيات المصارف التجارية في حالة إطفاء السندات الحكومية لديها، بحيث يسمح لها ذلك بإقراض مقادير مساوية لحجم الأوراق الحكومية المدفوعة مضروبا بمعامل الإقراض، (الذي هو معكوس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني). (السيد علي، مصدر سابق:٤١٧)

٤. أما إذا استخدمت الحكومة الفائض لسداد ديونها وسنداتها لدى الجمهور، فإن ذلك لا يؤثر في الاحتياطات النقدية لدى البنوك، ولاعلى قاعدتها الائتمانية لأن ودائع الجمهور لدى المصارف ستزداد كلما سدت الحكومة جزءاً من سنداتها، وهكذا لن يكون هنالك أي تأثير في المعروض النقدي لدى الجمهور لأن الفائض سيعود كمدفوعات لسداد الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الافراد.

وهكذا فإن جميع تأثيرات الفائض الضريبي على الاقتصاد يعتمد جزئياً على طريقة استعمال الفائض فبعض استعمالاته تؤدي إلى تقلص عرض النقد لدى الجمهور والاحتياطيات النقدية لدى البنوك، ما يدفع إلى تخفيض الإنفاق في القطاع الخاص، وذلك من خلال تقليل وفرة الائتمان وزيادة كلفته، ومن ناحية أخرى، فإن استخدام الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية أو جمهور المستثمرين خارج القطاع الصيرفي قد يزيد فعلاً من عرض الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنه نظراً إلى انطواء السياسة المالية على مثل هذه الآثار المهمة على عرض النقد، فإن الضرورة تتطلب أن يسود تعاون وثيق بين الخزانة والبنك

المركزي، أو بين السلطة المالية والنقدية، وهذا يتطلب أن يكون هنالك توافق بينهما، ليس فقط حول الأهداف التي يسعون لتحقيقها، ولكن أيضاً حول وسائل تحقيق هذه الأهداف، وهو أمر اثبتته الأحداث دائما وفي كل مكان، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان المتخلفة اقتصادياً. (السيد علي، مصدر سابق : ٤١٨)

ثانياً: اثر السياسة المالية في ميزان المدفوعات .

الهدف المطلوب من السياسة المالية هو الحد من ارتفاع الدخل الوطني من أجل تخفيض حجم الوردات ،إن الصلة بين تدني الواردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد $\Delta M/\Delta Y$ " ، تدل هذه العلاقة على السبيل التي على أساسها تكون كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستوردة بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتاً وايجابياً فانه يدل دون أي غموض على أن تراجع (أوكبح ارتفاع) الدخل الوطني يمارس تأثيراً معيداً لتوازن الميزان التجاري على السلطات العامة في سبيل كبح الدخل الوطني لاستخدام أدوات السياسة المالية، وسنركز اهتمامنا على سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام. (لبنى، ٢٠١٩ : ١٢)

استعمال سياسة الضرائب : سوف تتم الاستعانة بالشكل الآتي لتبين أثر السياسة الضريبية.

الشكل (٦) : أثر السياسة المالية في ميزان المدفوعات

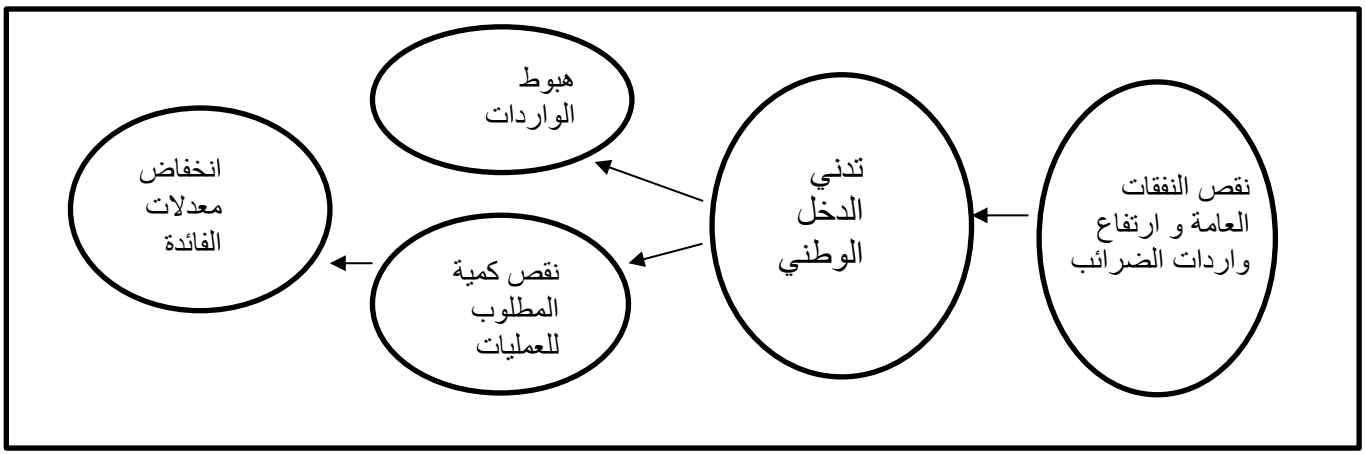

المصدر: لبنى ، بن معتوق . ٢٠١٩. الأثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر (دراسة قياسية ١٩٩٠-٢٠١٦)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير الاكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، ص١٢.

يوضح الرسم البياني أساليب تأثير سياسة الضرائب والإنفاق العام، تتجسد هذه السياسة من خلال خفض النفقات العامة (لأنه من الصعب تخفيض المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من سنة الى اخرى)،أو عن طريق زيادة الواردات من الضرائب.

يؤدي خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب الى انخفاض في الدخل الوطني الذي ينتج عنه تأثيران هما:

1. تخفيض الواردات من خلال الميل الحدي للاستيراد.
2. انخفاض الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة نتيجة خروج محتمل لرؤوس الأموال.

لخفض الواردات تأثير ايجابي في أعادة التوازن في الميزان التجاري ، لكن تدفق رؤوس الأموال الى الخارج يولد على العكس تأثيراً سلبياً في ميزان المدفوعات. (لبنى، مصدر سابق : ١٢)

.

ثالثاً: أثر السياسة المالية في سعر الفائدة .

تتكون الآثار الناجمة عن التوسع المالي من اتجاهين، الأول هو اثر المزاحمة Crowding Out وهو اثر مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الموارد المالية والذي يعمل على زيادة الطلب على النقود، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، والأثر الثاني يأتي من إصدار الحكومة للأوراق المالية، فمن المعلوم إن العلاقة بين أسعار هذه الأوراق وأسعار الفائدة هي علاقة عكسية وعليه فان إصدار الحكومة لمزيد من الأوراق المالية يؤدي الى أنخفاض أسعارها في السوق ومن ثم ينعكس ذلك على سعر الفائدة بالارتفاع، وكما في الشكل (٧) .

الشكل (٧) : أثر السياسة المالية التوسعية في سعر الفائدة

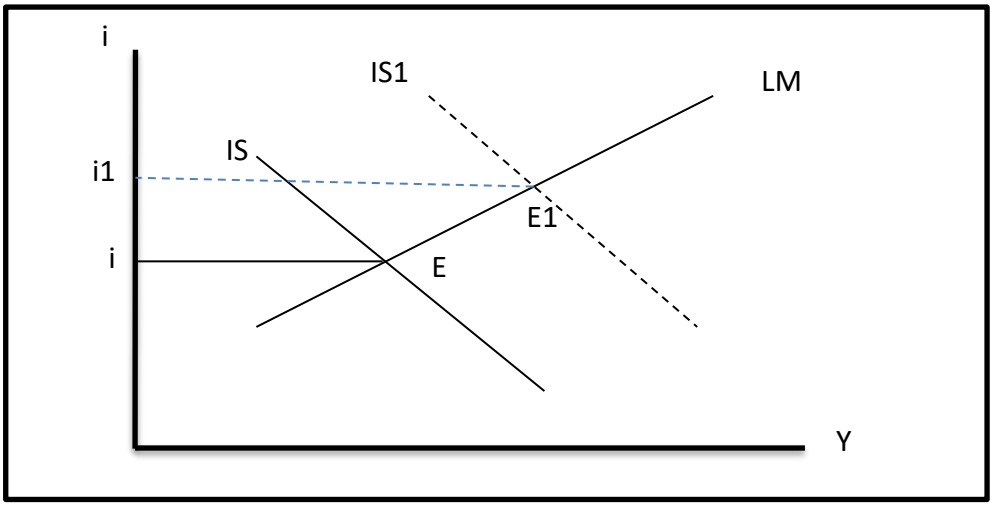

المصدر: الغالبي، عبد الحسين جليل والأعرجي، كاظم سعد والأسدي، يوسف علي عبد. ٢٠٢٢. النظرية والسياسات النقدية، الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ص٣٧٨.

أما آثار السياسة المالية الانكماشية فإنها كذلك ستتجه بطريقين، الأول ما يعرف بأثر التكامل Crowding In نتيجة سداد الحكومة لديونها من الفائض الذي ولدتهُ، مما يوفر هذه الأموال للقطاع الخاص، ومن ثم يقل الطلب على النقود وينخفض سعر الفائدة، والثاني هو زيادة طلب الحكومة على الأوراق المالية نتيجة إطفائها من الفوائض الحكومية ما يعمل على رفع أسعار الأوراق المالية في السوق ومن ثم تنخفض أسعار الفائدة بسبب العلاقة العكسية بينهما، وكما يظهر ذلك الشكل (٨). (الغالبي والأعرجي والأسدي ، ٢٠٢٢ : ٣٧٨).

الشكل (٨) : أثر السياسة المالية الانكماشية في سعر الفائدة

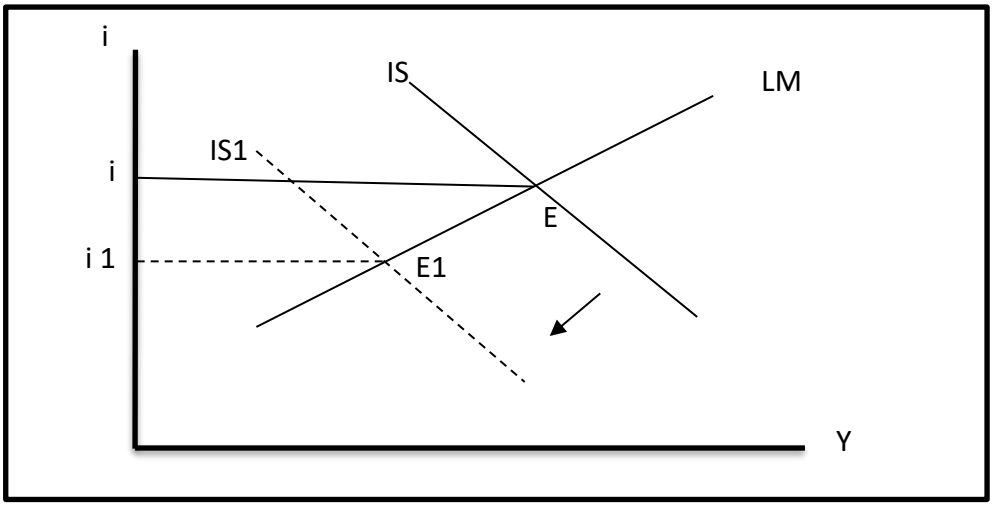

المصدر: الغالبي، عبد الحسين جليل والأعرجي، كاظم سعد والأسدي، يوسف علي عبد . ٢٠٢٢. النظرية والسياسات النقدية، الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ص٣٧٨.

رابعاً: أثر السياسة المالية في سعر الصرف الأجنبي.

يعتمد الأثر الذي تتركه السياسة المالية في سعر الصرف الأجنبي على نظام الصرف الذي يتبعه البلد، اذا كان نظام الصرف ثابتاً فأن عجز الحكومة وفائضها لا يؤثران في سعر الصرف بل يؤثران في الاحتياطيات التي تدافع بها السلطات النقدية عن سعر الصرف، سيؤدي العجز الناتج عن السياسة المالية التوسعية الى توليد المزيد من العرض النقدي الذي يدفع السلطة لخسارة جزء من احتياطاتها لسحب الفائض النقدي المحلي للحفاظ على سعر الصرف، وسيؤدي الفائض الحكومي المتولد عن السياسة المالية الانكماشية الى أجبار السلطة النقدية لضخ المزيد من العملة المحلية للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

أما إذا كان نظام الصرف السائد في البلد المعني هو نظام الصرف المرن فان السلطة النقدية ستحتفظ باحتياطياتها وتسمح لسعر الصرف بأن يأخذ مساره بشكل مستقل نحو التوازن، ففي حالة العجز الناجم عن السياسة التوسعية سيؤدي الى رفع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة) والفائض الناتج عن السياسة الانكماشية يعمل على خفض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية). (الغالبي والأعرجي والأسدي ، ٢٠٢٢ : ٣٧٩)

خامساً : أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي .

يقصد بالنمو الاقتصادي هو زيادة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد بلدٍ ما، أي زيادة انتاج السلع والخدمات التي تؤدي الى حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أي زيادة القوه الشرائية.

1. وينقسم أثر السياسة المالية في الناتج الى قسمين اثر في الاجل القصير واثر في الاجل الطويل، اذ ان النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي من بين النماذج التي شرحت العلاقة بين الانفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي في الأجل القصير، اذ اقر الكينزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر في نمو الناتج المحلي في الأجل القصير والمتوسط، وعلى وفق النموذج الكينزي فإن تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب يؤدي إلى التأثير السلبي في أجمالي الطلب وفي حجم الدخل مباشرة، مما يؤدي إلى ظهور تأثير مضاعف سلبي الذي يقود في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم العمالة، فضلاً عن ذلك فإن انخفاض الإنفاق العام سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور في سعر صرف العملة، وتظهر هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج في بعض الدول لعدة عوامل. (ميلود وفاطمة ، ٢٠١٦ : ٢٦١)

أما بالنسبة لأثر السياسة المالية في نمو الناتج المحلي في الاجل الطويل ، تقوم الدولة بنوع من الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية ، والتي تؤثر بعد مدة طويلة في الدخل القومي نحو الزيادة، قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير في كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد، أما بالنسبة للتوجيه المباشر فيتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، و أما فيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير في معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين و يؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى:

2. تحويل الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي.
3. توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى. (ميلود وفاطمة ، مصدر سابق : ٢٦١)

سادساً: أثر السياسة المالية في الطلب الكلي .

يتمثل اثر السياسة المالية في تغير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، بانتقال منحنى (IS)، في الشكل (٩) وبسبب اختلاف السياسة المالية عن السياسة النقدية المتمثلة بالمنحنى (LM)، يصبح بالامكان إضافة منحى (LM)،إلى مربع (y,i) في الشكل (٩) يبدأ التحليل من مستوى توازن أول عند المجموعة (y0,i0) عند مستوى سعر معين في البداية ، وبافتراض أن منحى (LM) يظل ثابتاً، تؤدي التغيرات المالية إلى انتقال منحى (IS) مما يؤدي الى تغير مستوى السعر الأول، وعندما يظل السعر ثابتاً عند مستواه الأول، فان التغيرات في حجم الطلب الكلي على الإنتاج، عند مستوى سعر معين، تتمثل في تحولات أفقية في منحي الطلب مساوية الى التغير في مستوى الناتج عند مستوى التوازن، وعلى وفق ذلك، يتطلب تحليل التغيرات في السياسة المالية الإشارة إلى الشكل (١٠) الذي يتضمن منحى الطلب(D0D0) المناظر إلى المنحي (IS) في الشكل (٩) أي المنحى (IS) عند مستوى السعر الأولى (P0) ومستوى الدخل الأولى (Y0). (مجيد ، ٢٠١٠ : ١٧٧).

الشكل (٩): أثر السياسة المالية في الطلب الكلي

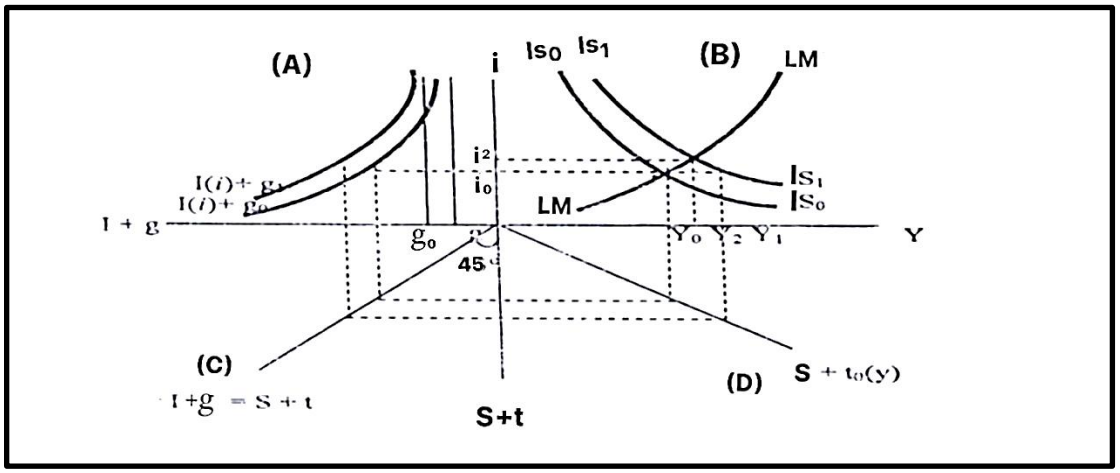

المصدر: مجيد، ضياء . ٢٠١٠ . إقتصاديات النقود والبنوك، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ١٧٨.

فإذا افترضنا أن حجم الإنتاج(Y0) في الشكل (٩) اقل من مستوى الناتج عند مستوى الاستخدام التام عندما يكون حجم الإنفاق الحكومي (g0) ومعدلات الضرائب (t0). في هذه الحالة

يمكن أن يؤدي استخدام أدوات السياسة المالية الى رفع مستوى الإنتاج التوازني متمثلا بانتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمن، أما عن طريق زيادة (g)، أو خفض معدلات الضرائب متمثلا في تحول منحى الضرائب إلى الأسفل.

-تغير مستوى الإنفاق الحكومي.

نفترض أن حجم الإنفاق الحكومي يزداد بمقدار التغير في g، من (g0) الى (gt)، بافتراض ان منحنى الضرائب يظل ثابتاً to(y)، في الشكل (٩) وتؤدي الزيادة في (g) الى زيادة مباشرة في (GNP) ،والى زيادة اكبر في (Y)من خلال عملية المضاعف. وبافتراض ان سعر الفائدة يظل ثابتاً عند مستواه الأول (I0) في الشكل (٩) ومن ثم ثبات مستوى الأستثمار I=I(i) تؤدي الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي (g) الى زيادة في الدخل من (y0) الى (y1)،متمثلا في انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمن، وبعبارة أخرى عندما يكون (I) ثابتاً في الشكل (٩) يصبح المضاعف عبارة عن المقدار / Ag(y1-y2)، عندما يكون الاستثمار مستقلا ومحددا من خارج النموذج. (مجيد ، مصدر سابق :١٨٠).

ومع ذلك لابد من ارتفاع سعر الفائدة عن مستواه الأول (i0) بعد زيادة حجم الإنفاق الحكومي (g). إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب على النقود، مما يؤدي الى دفع سعر الفائدة إلى الأعلى على طول منحنى (LM)، بافتراض ثبات مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية (M/P0=)، ويلاحظ أن الزيادة في g تؤدي إلى زيادة حجم العجز الحكومي، اذ يزداد عرضها من السندات الحكومية المطروحة للبيع، ومن اجل بيع المزيد من هذه السندات والحصول على النقود المطلوبة لتمويل الزيادة في(g)، يتعين على الحكومة رفع سعر الفائدة المودعة على السندات، بشكل عام يمكن القول إن زيادة عرض السندات الحكومية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة على طول منحنى (LM) في وضعه الثابت إلى انخفاض حجم الطلب الاستثماري، متسببا في تقليل اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي، كذلك تؤدي الزيادة في الاقتراض الحكومي في سوق السندات إلى تقليل حجم الاقتراض الخاص من قبل الشركات المستثمرة في المشروعات والعدد والآلات.

ويؤدي الانخفاض في حجم الاستثمار الخاص إلى انخفاض حجم الطلب التوازني الجديد على الإنتاج من (y1)إلى(y2)، مع ارتفاع سعر الفائدة من (i0)إلى(i2) في الشكل (٩) وتتمثل الزيادة النهائية في جانب الطلب بانتقال منحنى الطلب من (D0D0)إلى (D1D1) في الشكل (١٠)،عند ارتفاع الدخل من (Y0) إلى (Y2) عند مستوى السعر الأول (p0). (مجيد ، مصدر سابق :١٨٠).

الشكل (١٠) : تغير مستوى الإنفاق الحكومي

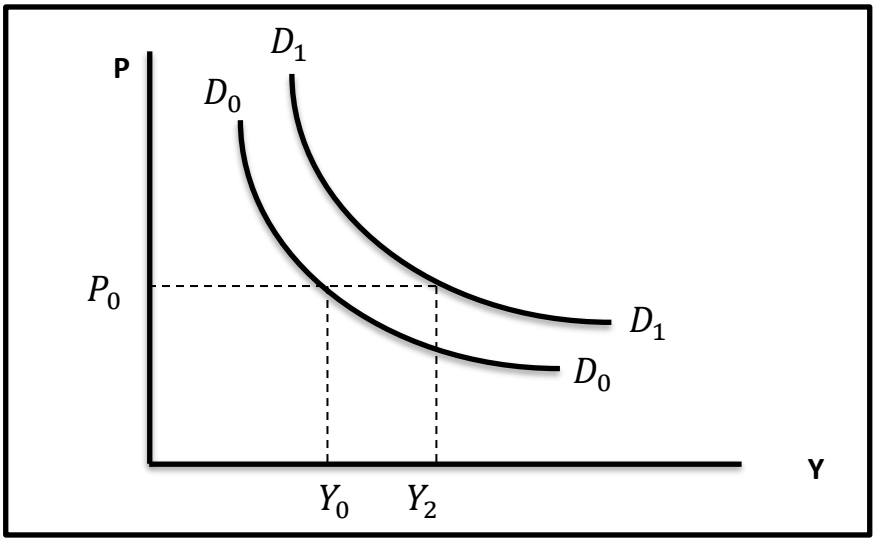

المصدر: مجيد ، ضياء . ٢٠١٠ . إقتصاديات النقود والبنوك ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ص١٨٠.

المطلب الثاني : عجز الموازنة العامة .

أولاً : عجز الموازنة .

يؤدي العجز المالي الناتج عن السياسة المالية التوسعية من الناحية النظرية إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج القومي من خلال تأثير المضاعف، ومن المعروف أن الحكومات عادة ما تلجأ إلى اتباع سياسة التمويل بالعجز، أما محاولة الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي خاصة في الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد الوطني من مشكلات البطالة وانخفاض مستوى الطلب الكلي بما يعوق تحقيق مستوى التوظف المستهدف، أو قد

تلجأ الحكومات إلى اتباع سياسة التمويل بالعجز في محاولة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية، وهو المنطق الذي يفلسف غالبية سياسات التمويل بالعجز في الدول النامية. (الأحول ، ٢٠٠٥: ٤٩)

وبما أن عجز الموازنة يتأتى من قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، اذ تشكل النفقات العامة تياراً متدفقاً من النقود إلى الجمهور في صورة مشتريات من السلع والخدمات، ومدفوعات تحويلية، أما الضرائب" فهي تشكل تياراً من النقود يتدفق بالاتجاه المعاكس، أي من الجمهور إلى الحكومة، فإن المساواة بين هذين التيارين يعني أن الحكومة لديها موازنة متوازنة، وعندما تكون الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة، فأن هذا يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، أما إذا تجاوزت الإيرادات العامة النفقات سيكون هنالك فائض في الموازنة العامة، وقد يترك تمويل هذا العجز أو استخدام الفائض آثاراً في القاعدة النقدية أو في المعروض النقدي بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أو عدم تأثرهم، ويعتمد ذلك على الطريقة التي يمول فيها العجز، والكيفية التي يستخدم بها الفائض .(الأحول ، مصدر سابق: ٤٩)

ثانياً: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة واثرها في المتغيرات النقدية .

تكتسب مصادر تمويل عجز الموازنة أهميه كبيرة وذلك لوجود أثار نقدية لبعضها، خاصة من خلال التغيرات التي تتركها على عرض النقد ومن ثم على معدلات التضخم ، اذ اثبتت الدراسات التطبيقية ظهور الاثار التضخمية لعجز الموازنة بصوره واضحه وخاصة في حالة عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم تطور الاسواق المالية بالإضافة الى عدم استقلالية البنك المركزي، ما يؤدي الى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل هذا العجز ، وعليه فأن الحد من عجز الموازنة يعد خطوة اساسية لتخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في العديد من الدول وبالتحديد الدول النامية .(كمال ، ٢٠١٠ : ٦)

وتنقسم مصادر تمويل عجز الموازنة الى نوعين، النوع الاول (التمويل الخارجي) والنوع الثاني (التمويل الداخلي أو المحلي)، وتختلف الآثار النقدية التي تتركها هذه المصادر حسب تأثيراتها في عرض النقد وسعر الفائدة، ومن ثم الاسعار التي سنحاول توضيحها من خلال النقطتين الآتيتين:

أ) مصادر التمويل الداخلي:

يمكن ان تأتي مصادر التمويل الداخلي أو المحلي (الاقتراض) بعدة أشكال، اذ تقسم الى ثلاثة أنواع:

- الاقتراض من البنك المركزي (اذا كان القانون يسمح بذلك)
- الاقتراض من المصارف التجارية
- الاقتراض من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية (الجمهور) والتي سنشرحها بالتفصيل وكالأتي:

١.الاقتراض من البنك المركزي .

يعتمد الاقتراض الحكومي من البنك المركزي على شكل العلاقة القانونية بينهما وهل البنك المركزي يتمتع بالاستقلال عن الحكومة ام لا؟ واذا كانت الحكومة قادرة قانونياً على الاقتراض من البنك المركزي .

أن الحكومة تفضل هذا النوع من الاقتراض على غيره للأسباب الاتية :

- سهولة هذا النوع من الاقتراض من حيث التسهيلات القانونية .
- سرعة الحصول على القرض من خلال القدرات الإدارية للبنك المركزي للاقراض او الوسائل النقدية مقارنة بالقطاع الخاص.
- استرداد الفوائد التي تدفعها الحكومة للبنك المركزي على شكل أرباح سنوية .
- انخفاض كلفة القرض المقدم من قبل البنك المركزي . (الشمري، ٢٠١٢ : ٤٦٦)

عندما تقترض الحكومة من البنك المركزي ، فهذا يعني التأثير في دخول الافراد، اذ سيؤدي ذلك الاقتراض الى زيادة دخل الافراد ومن ثم زيادة حجم ودائع المصارف التجارية، ممايؤدي الى زيادة قدرتها على الاقراض ومنح الائتمان المصرفي مقارنة بالمدة التي سبقت هذا الانفاق (الممول من قبل البنك المركزي)، وعلية يؤدي توسع المصارف التجارية في منح الائتمان الى زيادة عرض النقد وسيولة الاقتصاد بشكل عام (من خلال عمل مضاعف الائتمان)، وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة ترى ان هذه الوسيلة تمنحها المقدرة على زيادة الانفاق العام دون زيادة الضرائب، ومن ثم عدم خضوعها لتساؤل السلطة التشريعية ومحاسبتها فضلاً عن عدم ترتب

التزامات عليها، اذ ان الفوائد التي تقوم بدفعها تعود اليها على شكل أرباح من البنك المركزي عكس اشكال الاقتراض الأخرى التي تؤدي لزيادة عبء الدين الحكومي وخدمته.

اذا ان الحكومة اذا قامت بتمويل عجزها بهذة الطريقة، او قيامها بأصدار نقدي جديد، فأنها ستزيد من عرض النقد وسيولة الاقتصاد العامة سواء كانت سيولة الافراد ام سيولة المصارف التجارية. (الشمري، مصدر سابق : ٤٦٦)

٢. الاقتراض من المصارف التجارية

المصدر المحلي الآخر الذي يمكن للحكومة الاقتراض منه هو المصارف التجارية، اذ ان بعض الدول تبنت مبدأ استقلالية البنوك المركزية، وفي ضوء ذلك يصبح من الصعب على الحكومة الحصول على القروض من البنك المركزي لمعوقات قانونية، وعليه تصبح البنوك التجارية هي البديل الأفضل، وتفضل المصارف التجارية من جانبها تقديم الائتمانات للحكومة بسبب الموثوقية التي تتمتع بها هذه الاخيرة، بغض النظر عن الآثار التي تتركها هذه الآلية سواء الاثار النقدية او الاثار الاخرى، وبالاخص المزاحمة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وفي هذا السياق يمكننا التمييز بين نوعين رئيسيين من الآثار الناجمة عن الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية وهما يعتمدان على قدرة الجهاز المصرفي وما متوافر لديه من احتياطيات نقدية فائضة. (السيد علي، ١٩٨٦ : ٤٠٦)

ففي حالة وجود احتياطيات نقدية فائضة عند المصارف التجارية كافية لتمويل حاجة الحكومة، يؤدي ذلك الى زيادة عرض النقد، نتيجة التوسع في الائتمان المصرفي، فضلاً عن زيادة دخل الافراد الناجم عن توسع الانفاق الحكومي الممول من قبل المصارف التجارية، ولكن اذ لم يكن لدى المصارف احتياطيات نقدية كافية لتلبية طلب الحكومة في ذلك الوقت، فستواجه البنوك حالتين :

الحالة الأولى: تتمثل في الطلب من البنك المركزي لتبني سياسة نقدية متساهلة يمكن ان تعالج مشكلة السيولة المصرفية، وذلك من خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية من قبل البنك المركزي، اوعن طريق قيام البنك المركزي في الدخول الى السوق المفتوح

كمشترياً للسندات الحكومية، وفي هذه الحالة سيزداد عرض النقد نتيجة لزيادة احتياطيات المصارف التجارية وما يترتب على ذلك زيادة في حجم الائتمان الممنوح.

الحالة الثانية: تقوم المصارف التجارية باعادة هيكلة موجوداتها من خلال تقليل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، اي تقوم المصارف باحلال القروض العامة بدلاً من القروض الخاصة ، وبالرغم من ان هذا الاجراء لا يؤثر في عرض النقد (كما في الحالة الاولى)، الا انه سيؤدي لارتفاع سعر الفائدة وظهور حالة المزاحمة مع القطاع الخاص. (السيد علي ، مصدر سابق : ٤٠٧)

ان التغيرات التي يمكن ان تحدث في حجم عرض النقد نتيجة الاقتراض الحكومي على وفق هذه الآلية تعتمد على عدد من المتغيرات ، بما في ذلك حجم المزاحمة الناتجة عن زيادة اسعار الفائدة من جهة فضلاً عن شكل الانفاق الحكومي وتوزيعة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة اخرى، ولكن نتيجة لذلك فأن الاثار النقدية المحتملة لهذا الشكل من الاقتراض الحكومي ستكون اقل من الشكل الاول (الاقتراض من البنك المركزي).

٣. الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي (الجمهور)

المصدر المحلي الثالث لتمويل عجز الموازنة العامة يتمثل بالقطاع الخاص غير المصرفي، أي الافراد والمؤسسات المالية غير النقدية، وعلى وفق هذه الآلية من الاقتراض، تشير الادبيات الاقتصادية الى أنها تؤدي الى تخفيض المعروض من الادخارات في سوق الاموال المعدة للاقراض لتمويل القطاع الخاص، ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة، الامر الذي يدفع القطاع الخاص للتحرك نحو القطاع المصرفي لتغطية احتياجاته المالية، واذا كان الاخير غير قادر على تلبية احتياجات الأول ، فأن تمويل الحكومة بأستخدام هذه الطريقة لن يختلف عن الاقتراض من البنوك التجارية . (إسماعيل ، ٢٠٠٢ : ٥٠٨)

غالباً مايؤدي الاقتراض الحكومي من قبل القطاع الخاص غير المصرفي الى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية في بداية مدة الاقتراض، ولكن سرعان ما يعود الوضع الى ما كان عليه قبل فترة شراء الافراد للسندات الحكومية، بعد ان يحصل الافراد على مدفوعات حكومية جديدة

من الانفاق الحكومي المقترض، والتي ستضاف الى عرض النقود واجمالي السيولة المحلية، ما تم سحبت منها لمواجهة بيع السندات الحكومية (الشمري ، ٢٠١٢ : ٤٦٧).

من جهة آخرى يرى بعض الباحثين ان هذه الطريقة في تمويل الانفاق الحكومي تؤدي الى انخفاض عرض النقود، وتفسير ذلك بأن تمويل عجز الموازنة بأصدار سندات حكومية وبيعها للأفراد يؤدي ذلك الى زيادة ثروة الافراد وتغيير هيكل محفظة الأوراق المالية الخاصة بهم لصالح السندات، مما يؤدي بهم الى الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم على شكل نقود، واذا ظل عرض النقد دون أي تغيير، فسيحاول الافراد تقليل مشترياتهم من السلع والخدمات من اجل الوصول الى حجم الرصيد النقدي المرغوب هذا من جهة، اما من جهة أخرى فأن ارتفاع أسعار الفائدة الناتج عن بيع السندات الحكومية للجمهور ستزيد من تأثير السياسة المالية الانكماشي. (إسماعيل،٢٠٠٢: ٥٤٢)

بالمقابل هنالك من يرى ان الاثر الانكماشي للسياسة المالية لن يتحقق بالكامل، اذ يقومون بتسويق هذا الرأي بناءً على ايمانهم بما يعرف بالاثار العكسية للسياسة المالية، اذ ان مستويات الفائدة المرتفعة سيجعل الافراد يشعرون بأن احتفاظهم بالارصدة النقدية اصبح اكثر تكلفة، وعليه فأنهم سوف يستخدمونها أكثر، وهذا الامر ينعكس على الاسعار باتجاهين، الاتجاه الاول عن طريق زيادة سرعة تداول النقود، والاتجاه الثاني في زيادة عرض النقود المعدة للاقراض للقطاع الخاص عند المستوى الجديد لأسعار الفائدة . (جوارتيني وستاروب ، ١٩٨٨ : ٤٣١)

يمكن أن تختلف الاثار النقدية التي تنجم عن الشكل الاخير من مصادر تمويل عجز الموازنة المحلية باختلاف عدد من العوامل المتداخلة ، مما يجعل من الصعب تحديد حجم اثارها ، ولكنها نتيجة لذلك ستكون اقل من الشكل الاول (الاقتراض من البنك المركزي) .

ب) مصادر التمويل الخارجي

تلجأ الدول عاده الى القروض الخارجية عندما لا تسمح لها المصادر الداخلية بذلك، كما في حالة عدم كفاية المدخرات ورؤوس الاموال المحلية او في حالة وجود عقبات تشريعية، وعليه ترى استخدام رؤوس الاموال الاجنبية من مصادرها المختلفة سواء (الدول أم مؤسسات التمويل الخارجية أم مؤسسات التمويل الخاصة أم الافراد) وكما هو الحال مع التمويل المحلي فان التمويل الخارجي يمكن ان يتخذ عدة اشكال اهمها (القروض الميسرة والقروض التجارية)، بالإضافة الى

اللجوء الى السوق المالية من خلال بيع السندات الحكومية، وتتميز القروض الميسرة (التفضيلية) بكونها تمنح بأسعار فائدة منخفضة أقل من تلك السائدة في السوق وبمدة سماح وسداد طويلتين نسبياً، وتأتي في الغالب من الدول الأجنبية، اما بالنسبة للقروض التجارية فأن مصدرها من البنوك التجارية الأجنبية. (الفارس ، ١٩٩٧ : ١٣٣)

بغض النظر عن مصدر القروض الخارجية او شكلها، فان المهم هو تاثير هذا النوع من الاقتراض في عرض النقد ومن ثم على مستوى الاسعار، اذ تعتمد الآثار النقدية لهذا الشكل من التمويل على طرائق استخدام الحكومة له في تمويل النفقات العامة، اذ تظهر أثاره النقدية من خلال زيادة عرض النقد ومن ثم مستوى الاسعار وذلك اذا ما قامت السلطة النقدية بعملية تسييل حصيلة القرض، اي اصدار ما يقابلها من عملة محلية، مما يؤدي الى زيادة نقدية القطاع غير المصرفي، والذي يميل الى ايداعها لدى البنوك التجارية الامر الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطيات المصرفية ومن ثم الائتمان المصرفي وعرض النقد ،لذلك في هذه الحالة تكون الآثار مماثلة لحالة الاقتراض من الجهاز المصرفي . (إسماعيل ، ٢٠٠٢ : ٥٠١)

يعتقد بعض الباحثين ان الاثر النقدي للقروض الخارجية مشابه في تأثيره في عرض النقد للتأثير الناتج عن ايرادات الريع، فهو يؤثر في القاعدة النقدية بالزيادة لان البنك المركزي يضطر للتدخل في سوق الصرف باصدار عملة جديدة (تنقيد الدين)، اولكن هذه الاثار تختفي اذا ما تم استخدام القروض لتغطية النفقات الخارجية، اذ ليس له اي تاثير مباشر على الطلب المحلي او عرض النقد (وهي حالة نادرة) . (الجنابي ، ١٩٩٠ : ٦٣)

بالإضافة الى مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فأن ادارة الدين العام وحجمه له اثاراً سلبية على السياسة النقدية ، بما في ذلك مايلي : (كمال، ٢٠١٠، ٨)

١. تؤثر استراتيجية ادارة الدين الحكومي في اداء السياسة النقدية، اذ تمثل قيداً على الاستقلال الفعلي للبنك المركزي وكذلك تؤثر وسائل ادارة الدين العام في اسعار الفائدة وتعقد العمليات المالية الحكومية من مهمة البنك المركزي في السيطرة على المجاميع النقدية.

٢. أن ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً في مصداقية وفاعلية السياسة النقدية اذ يترتب على ذلك مخاطر تتمثل في اكتساب هذا العجز صفة نقدية او تحويل ذلك العجز الى نقود في المستقبل.

3. غالبا ما يكون لارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، اذ يدفع الحكومة الى رفع الضرائب كما يؤدي ذلك الى زيادة الضغوط لرفع اسعار الفائدة الحقيقية وما يترتب على ذلك من مزاحمة الحكومة للاستثمار الخاص.(كمال، ٢٠١٠، ٨)

وبناءً على ماتقدم يمكن أن يكون لمصادر تمويل العجز الحكومي اثاراً نقدية واضحة تختلف بأختلاف مصادر التمويل من جهة، وطرائق استخدامها من جهة أخرى، وكذلك الحال مع شكل إدارة الدين وحجمه، ومن ثم لا بد من طرح هذا التساؤل المهم ، وهو أي هذه الوسائل أكثر فاعلية في التأثير في زيادة الدخل القومي وليس له التأثير الكبير في زيادة سعر الفائدة ؟ ، أن الزيادة في الدخل قد تتعارض في كثير من الأحيان مع مشكلة زيادة سعر الفائدة ، لذالك من الضروري التأكد هنا من أي من هذه الوسائل هو الأكثر فائدة .

لذلك فأن تمويل الانفاق الحكومي عن طريق بيع السندات الحكومية (الاقتراض من العامة) هو الأكثر فاعلية لانه يبعد الاقتصاد الوطني عن تقلبات مستوى الأسعار فضلاً عن تحقيقها زيادة معقولة في الدخل . (الحلاق والعجلوني ،٢٠١٠ : ٢٧٦)

ثالثاً: طرائق أستخدام الفائض في الموازنة العامة وأثرها في المتغيرات النقدية

نتجت الآثار السابقة للسياسة المالية عن معالجة عجز الموازنة العامة، وكيفية تمويل هذا العجز، أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة، فإن الآثار النقدية لفائض الموازنة العامة بشكل عام والتغير في عرض النقد بشكل خاص، تعتمد على الكيفية التي تستخدم بها الحكومة ذلك الفائض، من حيث إيداعه لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية أو استخدام الفائض لسداد ديون الحكومة.

ويمكن التعرف على ذلك من خلال معادلة الأساس النقدي عن طريق ميزانية البنك المركزي على النحو التالي: (الأحول ، ٢٠٠٥ : ٥٧)

الأساس النقدي = الأصول لدى البنك المركزي – المطلوبات على البنك المركزي .

حيث يتكون الأساس النقدي من:

- العملة في التداول لدى الجمهور.
- اجمالي الاحتياطيات النقدية للبنك .
- استثمارات البنك المركزي في السندات الحكومية.

وتتمثل مصادر الأساس النقدي (الأصول) بالآتي :

- ائتمان البنك المركزي للحكومة والبنوك التجارية.
- استثمارات البنك المركزي في السندات الحكومية .
- الذهب والعملات الأجنبية.

أما مطلوبات البنك المركزي تتمثل بالآتي :

- الودائع لدى البنك المركزي (ودائع بنكية أو ودائع حكومية أو أجنبية).
- صافي الحسابات الأخرى.
- رأس المال والاحتياطي.

اذا كانت هنالك زيادة في مكونات (المصادر) فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأساس النقدي إما بشكل احتياطيات نقدية بنكية أو عملة متداولة لدى الجمهور، بينما تؤدي الزيادة في مكونات (المطلوبات) تؤدي إلى انكماش الأساس النقدي، لذلك أن قيام الحكومة بإيداع فائض الموازنة العامة لدى البنك المركزي يعني إما زيادة الودائع الحكومية لدى البنك المركزي أو تسديد ديون الحكومة للبنك نفسه، وعلى وفق معادلة الأساس النقدي سيؤدي ذلك إلى انكماش الأساس النقدي، ما يؤدي إلى أنخفاض في وفرة الائتمان وزيادة تكلفته، الامر الذي قد يتطلب من البنك المركزي إتباع سياسة نقدية متساهلة لمواجهة ذلك. (الأحول ، مصدر سابق : ٥٧)

أما إذا قامت الحكومة بإيداع الأرصدة الفائضة لدى البنوك التجارية ، فسيؤدي ذلك إلى زيادة احتياطياتها النقدية، وزيادة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني اللازم ، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض عرض النقد، وتقليص قاعدة الائتمان، ولكن بدرجة أقل مما لو كانت مودعه لدى البنك المركزي، كما أن بعض استخدامات فائض الموازنة العامة تترك آثاراً توسعية في الاقتصاد بشكل عام، ويتمثل ذلك في الحالة التي يستخدم فيها الفائض لسداد السندات الحكومية التي بحيازة

البنوك التجارية، إذ يؤدي سداد السندات الحكومية الى زيادة في الاحتياطيات النقدية لدى هذه البنوك وتمكنها من التوسع في منح الائتمان وخفض تكلفته، أما إذا استخدمت الحكومة الفائض لسداد ديونها وسنداتها لدى الجمهور خارج القطاع المصرفي، فسيؤدي ذلك إلى زيادة ودائع الجمهور لدى البنوك التجارية خلال فترة فائض الموازنة العامة، الامر الذي قد يزيد من الإنفاق بمختلف القطاعات نتيجة لوفرة الائتمان وانخفاض تكلفته، ونستنتج مما سبق أن الآثار النقدية لفائض الموازنة العامة تعتمد على الطريقة التي يتم بها استخدام ذلك الفائض، تترك بعض استخداماته آثاراً انكماشية في عرض النقد لدى الجمهور وعلى حجم الاحتياطيات لدى البنوك، مما يقلل من الإنفاق في القطاع الخاص نتيجة لعدم توافر الائتمان الكافي وارتفاع تكلفته، أما استخدام الفائض لسداد السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية أو الجمهور خارج القطاع المصرفي فتترك آثار توسعية في عرض الائتمان . (الأحول ، مصدر سابق :٥٨)

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يأخذ التوجيه الحكومي للنظام الاقتصادي، واحداً أو أكثر من الأشكال التالية: (السيد علي والعيسى ، ٢٠٠٤ : ٣٨٢).

1. يمكن للحكومة أن تؤثر في الدخول الفردية بشكل مباشر من خلال الإجراءات التي تعمل من خلال التغيرات في سياسة الضرائب والانفاق ، أي من خلال السياسة المالية البحتة.
2. أن تؤثر على مستوى الدخل من خلال الإجراءات النقدية المتخذة ، وتعمل من خلال التغيرات في توافر الائتمان وتكلفته ، مما يؤثر في مقدرة ورغبة القطاع الخاص في الإنفاق، وهذا النوع من السياسة الحكومية له تأثير مهم ،وان كان غير مباشر، على مستوى النشاط الاقتصادي.
3. أن تقوم بفرض ضوابط مباشرة ومتعددة لتنظيم جوانب محددة وليست عامة للنشاط الاقتصادي.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة للرقابة الاقتصادية العامة، فقد أصبح التنسيق بينهما ضروري، اذ قد يتعارضان مع بعضهما البعض بشكل يضعفهما معاً، وتمنع الجهات الحكومية من تحقيق أهدافها المحددة، ويؤكد على هذه الضرورة التداخل بين هذين النوعين من

العمليات، فللعمليات المالية الحكومية في الناحية النقدية المباشرة، بما في ذلك تمويل عجز الموازنة بالاقتراض من البنك المركزي، وهي عملية تؤثر على سيولة الاقتصاد، فضلاً عن العمليات الحكومية في اذونات الخزانة والسندات الحكومية الأخرى، وهي عمليات لها تأثير على سعر الفائدة وسوق السندات، كما تعتمد قدرة البنك المركزي في التأثير على عرض النقد بشكل أساسي في العمليات الحكومية الجارية، فقد تطلب الحكومة من البنك المذكور اعلاه العمل على استقرار سوق السندات من خلال عملياته في السوق المفتوح، وذلك عندما تستبدل الحكومة ديونها قصيرة الأجل بديون طويلة الأجل. (السيد علي والعيسى ، مصدر سابق : ٣٨٣).

ومن ناحية أخرى، فان التنسيق بين الاجراءات المالية والنقدية هو أمر ضروري بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما:

أولا: تميل العمليات المالية لتصبح واسعة النطاق من حيث حجمها ومداها، بينما تميل العمليات النقدية لتصبح محدودة النطاق لأنها تقتصر بشكل أساسي على القطاع المالي والمصرفي ، فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات فإن الإجراءات النقدية قد تكون ذات اثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

ثانيا: الإجراءات المالية من ناحية أخرى تميل الى ان تكون بطيئة ومشددة لأسباب دستورية وقانونية بشكل عام، في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً، على سبيل المثال من خلال التغييرات في نسب الاحتياطي القانوني واسعار الفائدة او الخصومات.

ثالثاً: تميل الإجراءات المالية لتصبح ذات قيمة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها قد تكون اقل قدرة على توقيف التضخم، اما بالنسبة للعمليات النقدية فإنها قد يكون لها تأثير ضعيف في تشجيع التوسع الاقتصادي، لكنها قد تحد بشكل فعال من الاتجاهات التضخمية، من خلال الحد من قابلية الجمهور في الحصول على الائتمان المصرفي، ولكل هذه الأسباب، ولاختلاف طبيعة كل من الإجراءات المالية والنقدية، فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح أمراً ضرورياً جداً لا يمكن للسلطات التغاضي عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها. (السيد علي والعيسى ، مصدر سابق : ٣٨٣).

الفصل الثاني

واقع ومسارات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي

للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

المبحث الأول

واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني

تحليل هيكل النفقات والإيرادات العامة

المبحث الثالث

تحليل صافي الموازنة العامة

تمهيد

للوقوف على واقع السياسة المالية في العراق، لابد من تحليل الموازنة العامة وتطورها خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) والتي تتكون من جانبين رئيسين هما :

١. جانب الايرادات العامة والذي يعبر عما تحصل عليه الدولة من دخول (الايرادات النفطية، الإيرادات الضريبية ، الرسوم ، المنح....)، ويتم قيد بنودها في جانب الموارد من الموازنة .

٢. الجانب الآخر من الموازنة هو جانب النفقات العامة ، والذي تيم فيه قيد جميع المصروفات التي تقوم الدولة بها (النفقات الجارية، النفقات الاستثمارية)، ويتم قيد الفقرات الخاصة بها في جانب الاستخدامات من الموازنة العامة، وتقوم الموازنة العامة بجمع هذين الجانبين في وثيقة مالية واحدة تعبر عن المركز المالي للبنك وما تحقق في نهاية السنة المالية سواء كانت حالة العجز أم حالة الفائض ، ولهذا الغرض فقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالأتي :

المبحث الاول : واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني : تحليل هيكل النفقات والايرادات العامه

المبحث الثالث : تحليل صافي الموازنة العامة

المبحث الأول

واقع السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

المطلب الأول: ملامح الاقتصاد العراقي

إن الإقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الايرادات النفطية في تلبية احتياجاته مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل معظم المشروعات الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة بالإضافة الى تراجع الإنتاج الزراعي المحلي مما يجعله اقتصاد يعتمد على الاستيرادات من الخارج لتلبية فائض الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية نتيجة ضعف مرونة جهاز الانتاج ، وذلك بسبب اعتماده على الموارد النفطية، وفي ظل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فضلاً عن الاعتماد على الاستيراد وهذه الظروف جعلت الإقتصاد العراقي يتعرض الى الصدمات الداخلية والخارجية والتي أدت إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي (الغالبي والخضر ورشيد ، 2008 : 91) .

الإقتصاد العراقي لا يمتلك نهجاً اقتصادياً محدداً ، وإنما كان إقتصاداً غير مخطط بشكل كامل او اقتصاداً حراً وانما يعتمد على نظريات ومناهج مختلفة تحمل التناقض فيما بينها ، مع غياب برامج إقتصادية واضحة خاصةً بعد عام 2003 مما أدى إلى تأخر أعمار البنى التحتية والإنتاجية والخدمات العامة(الهيتي وخلف والطائي ، 2010 : 8) .

لقد مر الإقتصاد العراقي بظروف صعبة خلال مدة الدراسة أدت إلى زعزعة الاستقرار الإقتصادي، وفي التسعينات خاض العراق حرب الخليج الثانية التي أدت الى فرض عقوبات إقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات الى سنة 2003 وقدرت الخسائر بنحو 200 مليار دولار ، وفي سنة 2003 بعد احتلال العراق تعرض الإقتصاد العراقي من خلال عمليات النهب والسلب والحرب إلى تدمير ما تبقى من البنى التحتية .

ونتيجة للظروف التي مر العراق بها يمكن بيان المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العراقي وكالأتي :

1. عانى الإقتصاد العراقي من ارتفاع حجم الدين الخارجي إذ تجاوز 125 مليار دولار تقريباً سنة 2003 .
2. توقف النشاط الاقتصادي نسبياً وتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد (الفتلاوي ، ٢٠١٧ : ٥٩).
3. تدهور النشاط الاقتصادي الخاص ولاسيما في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي مع تحسن القطاع التجاري.
4. ارتفاع معدلات تضخم الاقتصاد العراقي إلى المستويات القياسية وخاصة خلال عقد التسعينات اذ اصبح التضخم من النوع الجامح والمستمر.
5. ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي اذ وصل الى 93نسبة % تقريباً وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الاقتصادي.
6. تفاقم الفساد الإداري سواء على مستوى الادارات المحلية ام على مستوى الوزارات إذ جاء العراق من اكثر البلدان انتشاراً للفساد الاداري على مستوى العالم .
7. ندرة مصادر الاستثمار المحلية والأجنبية، والغموض في حجم عائدات النفط وقنوات إنفاقها وعدم كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية .
8. الاعتماد على الاستيرادات بشكل كبير إذ يتم أستيراد أكثر من 90 % من مدخلات الإنتاج في الصناعة من الخارج (الوائلي ، ٢٠١٢ : ٨٣)

وهنالك مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي منها:

أ. اختلال هيكل الموازنة العامة اذ يعد هذا الأختلال هو أحد الاختلالات الهيكلية المهمة التي تعطل توازن الاقتصاد الداخلي وهذا الاختلال يؤدي إلى عجز الموازنة العامة الناتج بسبب عدم تناسب حجم الإنفاق الحكومي مع الموارد، وكذلك عدم التوازن في أوجه الإنفاق الحكومي .

ب. اختلال الهيكل الإنتاجي اذ يمكن ملاحظته من خلال تتبع مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، اذ نرى أن القطاع النفطي يحتل المرتبة الأولى نتيجة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

ت. اختلال ميزان المدفوعات إذ يعاني ميزان المدفوعات من عجز حاد أو ما يسميه الاقتصاديون بالاختلال الخارجي.

وان الاقتصاد الذي يتميز بهذه الخصائص هو إقتصاد رخو ، اذ يمكن تعريفه بأنه الاقتصاد الذي يفتقر إلى الركائز الأساسية الاقتصادية التي تجعله اقتصاداً قادراً على تجنب الصدمات والنهوض بعمليات إعادة الأعمار (الفتلاوي ، ٢٠١٧ :٦٠).

وعلى العموم أن الاقتصاد العراقي يمر بمرحلتين خلال مدة الدراسة :

1. المرحلة الأولى (٢٠٠٣-٢٠١٣) تعرض فيها العراق الى الاحتلال الأمريكي وتغير نظام الحكم فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني.
2. المرحلة الثانية (٢٠١٤ -٢٠٢٠) تعرض العراق خلال هذه المرحلة الى هجوم نظام داعش الإرهابي فضلاً عن انتشار جائحة كورونا في الآونة الأخيرة .

المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي الأجمالي .

يمكن تعريف الناتج المحلي الأجمالي على انه قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد الوطني خلال مدة الدراسة، أي قيمة ما ينتجه المجتمع في الداخل دون إن يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج. (داود، ٢٠٠٥: ٣١).

يمكن تعريفه ايضاً على انه اجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون في البلد خلال مدة زمنية (عادة سنة) والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم ولهذا يعني إن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتم احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد . (الوادي والعساف ، ٢٠٠٩ : ٣٨)

ومن التعريف المذكور أنفا يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الإقتصاد القومي ومدى تطوره ونموه فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الإقتصادي إذ أن أي تطور في الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا بدوره يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد، ويتسم الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد العراقي بإنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه، وأن قطاع النفط يسهم بدرجة كبيره في تكوين هذا الناتج لذا يقسم الناتج المحلي الإجمالي من قبل أغلب الباحثين في الدول النفطية من أجل التمييز بين الناتج المحلي الذي

يحتوي على القطاع النفطي وبين من يستثني القطاع النفطي من الناتج لبيان التغيرات التي تحدث في الناتج مفترضين الدور القليل للقطاع النفطي في المستقبل لأن النفط من الموارد الناضبة فضلاً عن الدخل المتحصل من القطاع النفطي يتحدد بقوى خارجية .

أولاً: تطور الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣).

خلال هذه المدة دخل العراق منعطفاً جديداً في المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولقد تم تغيير النظام السياسي في العراق، عند الاستعانة بالجدول (١) نرى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة ٢٠٠٣ بلغ (٢٩٥٨٥٧٨٨,٦ مليون دينار)، وكانت نسبة الاسهام النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) (٦٨%، ١٤%، ٥١%، ٤%، ٠%، ٢٩%) لكل من (قطاع النفط، قطاع الزراعة وقطاع الغابات، وقطاع التعدين والمقالع ، وقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع البناء والتشييد ، والقطاعات الاخرى)، وشهدت سنة ٢٠٠٤ ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي الى (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧ مليون دينار) وبمعدل نمو (٧٩,٩٤%) واستمرت هذه الزيادة لسنة ٢٠١٣ اذ بلغ (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢ مليون دينار) وبمعدل نمو (٧,٦٢%)، نلاحظ خلال هذه المدة هيمنة قطاع النفط على الرغم من تراجعه في أثناء هذه المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، أذ بلغت نسبة أسهامه بحدود (٦٨%) سنة ٢٠٠٣ لتنخفض الى حوالي (٤٦%) سنة ٢٠١٣، فيما ارتفعت نسبة أسهام القطاعات غير النفطية (التي تشمل قطاعات الخدمات والتوزيع) في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٩%) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (٤١%) سنة ٢٠١٣ لتتساوى بذلك مع نسبة أسهام قطاع التعدين والمقالع.

اذ شهد قطاع الزراعة والغابات تراجعاً في معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (١٤%) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (٦%) سنة ٢٠١٣، لمجموعة من الأسباب ذات العلاقة بالملوحة والتصحر التي لم تعالج بالصورة الصحيحة فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولم يكن قطاع الصناعة التحويلية أحسن حال اذ تراجع أسهامة في الناتج المحلي الإجمالي من (٤%) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (٣%) سنة ٢٠١٣، وذلك لاسباب تعود الى النقص الكبير في الطاقة الكهربائية بشكل رئيس، أما قطاع البناء والتشييد على الرغم من التحسن الذي شهده ألا أنه لم يكن بمستوى حاجة الاقتصاد المحلي اذ ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (صفر %) سنة ٢٠٠٣

الى حوالي (٦%) سنة ٢٠١٣، ويعود هذا التحسن الى التوسع الحاصل في عمل القطاعين الحكومي والخاص في بناء المجمعات السكنية والتجارية والمشروعات الأخرى .

ثانياً : تطور الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠).

شهدت سنة ٢٠١٤ تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي اذ انخفض الناتج الى (٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١ مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢,٦٥%) بعد ان كان سنة ٢٠١٣ حوالي (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢ مليون دينار) وبمعدل نمو موجب (٧,٦٢%)، في حين كانت نسبة الاسهام النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ذاتها (٢٠١٤-٢٠٢٠) (٤٣%، ٤%، ٤٣%، ١%، ٧%، ١٧%) لكل من (قطاع النفط، قطاع الزراعة وقطاع الغابات، وقطاع التعدين والمقالع، وقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع البناء والتشييد، والقطاعات الاخرى)، وشهدت السنوات اللاحقه ارتفاعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي وبالأخص خلال سنتي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ اذ بلغ حوالي (٢٦٨٩١٨٨٧٤ مليون دينار) و (٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦مليون دينار) وبمعدل نمو بلغ (٢١,٣٢%) و (٢,٦٩%)، في حين انخفض مرة أخرى سنة ٢٠٢٠ اذ بلغ حوالي (٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤ مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢٠,٤١%) ، نلاحظ خلال هذه المدة هيمنة كل من قطاع النفط وقطاع التعدين والمقالع على الرغم من تراجعهما ، أذ بلغت نسبة أسهام قطاع النفط بحدود (٤٣%) سنة ٢٠١٤ لتنخفض الى حوالي (٣٨%) سنة ٢٠٢٠، كذلك بالنسبة لقطاع التعدين والمقالع والذي بلغت ايضاً نسبة مساهمته (٤٣%) سنة ٢٠١٤ لتنخفض الى (٣٨%) سنة ٢٠٢٠، فيما ارتفعت نسبة أسهام القطاعات غير النفطية (التي تشمل قطاعات الخدمات والتوزيع) في الناتج المحلي الإجمالي من (١٧%) سنة ٢٠١٤ الى حوالي (٢٣%) سنة ٢٠٢٠ .

شهد قطاع الزراعة والغابات تراجعاً في معدل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من (٤%) سنة ٢٠١٤ الى حوالي (٣%) سنة ٢٠٢٠، ولم يكن قطاع الصناعة التحويلية أحسن حال اذ ازدادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بسيطة جداً اذ ارتفع من (١%) سنة ٢٠١٤ الى حوالي (٢%) سنة ٢٠٢٠، أما قطاع البناء والتشييد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (٧%) سنة ٢٠١٤ الى حوالي (٢%) سنة ٢٠٢٠.

ويتبين من خلال تحليل المدتين المذكورين أنفا ان النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي كان معززاً بأرتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط التي كانت طاغية على باقي قطاعات الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

الجدول (١)

تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية في الأقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) %

(نسب مئوية)

السنوات	الناتج المحلي الأجمالي (مليون دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي	قطاع النفط %	الزراعة والغابات والصيد %	التعدين والمقالع %	الصناعة التحويلية %	البناء والتشييد %	القطاعات الأخرى %
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	—	٦٨	١٤	٥١	٤	٠	٢٩
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٧٩,٩٤	٥٧	١٠	٤٧	٢	١	٤٠
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١٣	٥٧	١٣	٤٢	٢	٣	٤٥
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٢٩,٩٩	٥٥	١٢	٤٠	٢	٣	٤١
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٦,٦٠	٥٤	٩	٤٢	٢	٣	٤٢
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٨	٥٦	٧	٤٤	٢	٣	٤٢
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	١٦,٢٤-	٤٠	٧	٤٣	٢	٣	٤٢
٢٠١٠	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	٢٤,٠٥	٤١	٦	٤١	٢	٤	٤٣
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,١٠	٤٢	٧	٤٢	٣	٤	٤٢
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٦,٩٨	٤٩	٦	٤٣	٣	٦	٤٠
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٦٢	٤٦	٦	٤١	٣	٦	٤١
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٢,٦٥-	٤٣	٤	٤٣	١	٧	١٧
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٢٦,٩٠-	٣٣	٤	٣٣	٢	٦	٢١
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١٥	٣٣	٣	٣٤	٢	٦	٢
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	١٢,٥٦	٣٩	٢	٣٩	٢	٥	١
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٢١,٣٢	٤٤	٢	٤٤	٢	٤	١
٢٠١٩	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٢,٦٩	٤٥	١	٤٥	١	٢	١٩
٢٠٢٠	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٢٠,٤١-	.٣٨	٣	٣٨	٢	٢	٢٣

المصادر: من أعداد الباحثــة بالاعتماد على :

- البنــك المركزي العراقــي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية .
- العمود (٣) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٢) .

المبحث الثاني

تحليل هيكل النفقات والايرادات العامة في الاقتصاد العراقي

سوف يتم التعرض في هذا المبحث الى تطور النفقات والايرادات العامة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) وكذلك الى تحليل المكونات الرئيسة للنفقات العامة والايرادات العامة .

المطلب الأول : تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي .

شهدت النفقات العامة في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) تغيرات مختلفة، استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتشير البيانات الواردة في الجدول (٢) الى تطور النفقات العامة، اذ ارتفعت من (١٩٨٢٥٤٨ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى (١٤٨٦٠٦٨٠٩ مليون دينار) سنة ٢٠٢٠ وبمتوسط معدل نمو سنوي (١٠١,٢٤%) ، وتعود أسباب الزيادة في النفقات العامة وتأثيرها في الانفاق الاستثماري الذي يؤثر بدوره في نشاط الاسواق والشركات العاملة فيه الى الاتي: (أحمد ، ٢٠١٩ ، ١٢٤)

1. محاولة الحكومة العراقية المستمرة في خلق الظروف المناسبة للمعيشة بالنسبة لمواطنيها من خلال زيادة الصرف على توفير مفردات البطاقة التموينية ودعم القطاع النفطي، وشبكة الرعاية الاجتماعية.
2. زيادة توفير فرص العمل للمواطنين من خلال فتح باب التعيينات في مؤسسات الدولة وبالاخص في السلك العسكري الذي ينال الجانب الأكبر من النفقات الجارية في الموازنة العراقية .
3. أعادة اعمار المباني والبنى التحتية التي تضررت خلال الحرب العراقية الامريكية سنة ٢٠٠٣ .
4. الانفتاح الاقتصادي غير المدروس الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣والذي نتج عنهُ تصاعدٌ في كلفة المنتج المحلي واستيرادٌ للتضخم النقدي ، قابله زيادة في الطلب المحلي نتيجة ارتفاع المرتبات والأجور لمنتسبي الدولة وشبكة الرعاية الاجتماعية وحماية المسؤولين ومرافق الدولة (التي تفاقمت في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني

والسياسي) الامر الذي انعكس بمجمله على أسعار السلع والخدمات التي تصاعدت بوتيرة عالية.

5. التزامات العراق المالية الخارجية كالتعويضات المدفوعة للكويت التي تبلغ نسبتها ٥% من ايرادات النفط الخام .
6. الزيادة الهائلة في النفقات العسكرية في محاولة لإيقاف خطر الارهاب الذي كان يهدد أمن العراق بشكل تام ، مما أدى الى زيادة التعيينات في قوات الجيش والشرطة بشكل كبير ورفع المخصصات المالية لهذا القطاع من خلال دفع الاجور والرواتب ، وكذلك تمويل شراء الاسلحة واللوازم الاخرى من المعدات العسكرية ، والتدريب والتطوير من القدرات الامنية لمنتسبيها وغيرهم. (أحمد ، مصدر سابق ، ١٢٤).
7. الازمة المالية التي تعرض لها العراق بسبب جائحة كورونا ، التي أدت الى حدوث عجز في الموازنة العامة.

وتم تقسيم البيانات الواردة في الجدول (٢) الى مدتين، ويمكن ايجاز أسباب تقسيم مدة الدراسة الى مدتين بالاسباب الاتية :

1. المدة الأولى (٢٠٠٣-٢٠١٣) تعرض فيها العراق الى الاحتلال الأمريكي وتغير نظام الحكم فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني .
2. المدة الثانية (٢٠١٤-٢٠٢٠) تعرض العراق خلال هذه المدة الى هجوم نظام داعش الإرهابي فضلاً عن انتشار جائحة كورونا في الآونة الأخيرة .

الجدول (٢)

تطور النفقات العامة (الجارية والأستثمارية) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	النفقات الجارية	معدل نمو النفقات الجارية	النفقات الأستثمارية	معدل نمو النفقات الأستثمارية	نسبة النفقات الجارية/ النفقات العامة	نسبة النفقات الأستثمارية/ النفقات العامة
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	—	١٧٨٤٢٩٣	—	١٩٨٢٥٤,٨	—	٨٩,٩٩	١٠
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	١٥٢٠,٠١	٢٩١٠٢٧٥٨	١٥٣١,٠٥	٣٠١٤٧٣٣	١٤٢٠,٦٣	٩٠,٦١	٩,٣٨
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	١٧,٨٧-	٢١٨٠٣١٧٥	٢٥,٠٨-	٤٥٧٢٠١٨	٥١,٦٥	٨٢,٦٦	١٧,٣٣
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧٨٧٧	٢٦,٩٦	٢٧٤٦٠١٩٧	٢٥,٩٤	٦٠٢٧٦٨٠	٣١,٨٣	٨٢	١٧,٩٩
٢٠٠٧	٣٣٥٤٥١٤٤	٠,١٧	٢٥٨٢٢١٠٠	٥,٩٦-	٧٧٢٣٠٤٤	٢٨,١٢	٧٦,٩٧	٢٣,٠٢
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٧٧,٠٨	٤٥٥٢٢٧٠٠	٧٦,٢٩	١١٨٨٠٦٧٥	٥,٣٨	٧٦,٦٣	٢٠
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	١١,٥٠-	٤٢٠٥٣٦٢٠	٧,٦٢-	١٠٥١٣٤٠٥	١١,٥٠-	٨٠	٢٠
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	٢٢,٤١	٤٤٨٧٩٩٨٤	٦,٧٢	١٩٤٧٢٠٠٠	٨٥,٢١	٦٩,٧٤	٣٠,٢٥
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٣	٨,٢١	٥٦٠١٦٥٢٣	٢٤,٨١	١٣٦٢٣٠٠٠	٣٠,٠٣-	٨٠,٤٣	١٩,٥٦
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٣	٢٩,٧٧	٦٩٦١٨٧٨٣	٢٤,٢٨	٢٠٧٥٦٠٠٠	٥٢,٣٥	٧٧,٠٣	٢٢,٩٦
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٧	١٨,٢٥	٧٢٢٢٦٠٢٧	٣,٧٤	٣٤٦٤٧٠٠٠	٦٦,٩٢	٦٧,٥٨	٣٢,٤١
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٦	٢١,٨١-	٥٨٦٢٥٢٢٦	١٨,٨٣-	٢٤٩٣١٠٠٠	٢٨,٠٤-	٧٠,١٦	٢٩,٨٣
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	١٥,٧٤-	٥١٨٣٢٨٤٥	١١,٥٨-	١٨٥٦٤٦٧٠	٢٥,٥٣-	٧٣,٦٢	٢٦,٣٧
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧	٤,٧٣-	٥١١٧٣٤٣٧	١,٢٧-	١٥٨٩٤٠٠٠	١٤,٣٨-	٧٦,٣٠	٢٣,٦٩
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	١٢,٥٥	٥٩٠٢٥٦٥٤	١٥,٣٤	١٦٤٦٤٤٦١	٣,٥٨	٧٨,١٨	٢١,٨١
٢٠١٨	١٠٤١٥٨١٨٣	٣٧,٩٧	٧٩٥٠٨٠٧١	٣٤,٧٠	٢٤٦٥٠١١٢	٤٩,٧١	٧٦,٣٣	٢٣,٦٦
٢٠١٩	١٣٣١٠٧٦١٦	٢٧,٧٩	١٠٠٠٥٩١١٠	٢٥,٨٤	٣٣٠٤٨٥٠٦	٣٤,٠٧	٧٥,١٧	٢٤,٨٢
٢٠٢٠	١٤٨٦٠٦٨٠٩	١١,٦٤	١١٣٣١١١٣٤	١٣,٢٤	٣٥٢٩٥٦٧٥	٦,٧٩	٧٦,٢٤	٢٣,٧٥
المجموع	١٢٥٣١٠١٨٥٣		٩٤٩٨٢٥٦٣٧		٣٠١٢٧٦٢٣٣,٨			
المتوسط	٦٩٦١٦٧٦٩,٦١	١٠١,٢٤	٥٢٧٦٨٠٩٠,٩٤	١٠٠,٦٨	١٦٧٣٧٥٦٨,٥٤	١٠١,٥٧	٧٧,٧٧	٢٢,٠٤

السنة	متوسط معدل نمو النفقات العامة	متوسط معدل نمو النفقات الجارية	متوسط معدل نمو النفقات الأستثمارية	متوسط النفقات الجارية/ النفقات العامة%	متوسط النفقات الأستثمارية/ النفقات العامة%
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٦٧,٣٤	١٦٥,٤١	١٧٠,٠٥	٧٩,٤٢	٢٠,٢٦
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	٦,٨١	٨,٢٠	٣,٧٤	٧٥,١٤	٢٤,٨٤

المصادر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

-البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، ماعدا سنة (٢٠٢٠) تم أعتماد بيانات الموازنة العامة لعدم توافر الحسابات الختامية .

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

- الاعمدة (٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢ ، ٤ ، ٦) .

عند أستعراض التطور الذي حصل في النفقات خلال مدة الدراسة وكما مبين في الجدول (٢)، نُلاحظ أن معدلات النمو خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) أخذت بالأرتفاع المستمر بمعدل أجمالي خلال هذه المدة بلغ (١٦٧,٣٤%) وبمبلغ أجمالي بلغ (٥٧٠٧١٧٩٥٢ مليون دينار)، إذ ارتفعت من (١٩٨٢٥٤٨ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى (١٠٦٨٧٣٠٢٧ مليون دينار) سنة ٢٠١٤، محققه أعلى معدل نمو إيجابي لها في سنة (٢٠٠٤) و (٢٠٠٨) و (٢٠١٢) بمعدلات نمو (١٥٢٠,٠١ %) و (٧٧,٠٨%) و (٢٩,٧٧%) على التوالي أثر الزيادة الملحوظة في الايرادات العامة، بأستثناء سنة (٢٠٠٥) و (٢٠٠٩) التي أنخفضت فيها النفقات من (٢٦٣٧٥١٧٥) و (٥٢٥٦٧٠٢٥) بمعدلات نمو سالبة بلغت (-١٧,٧٨%) و (-١١,٥٠%) على التوالي، ويرجع سبب الانخفاض في النفقات العامة لسنة ٢٠٠٩ الى حدوث الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وادى هذا الى انخفاض في اسعار النفط والذي يعد المصدر الرئيس للأيرادات في العراق.

اما خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) فقد شهدت هذه المدة دخول العراق في حرب داعش سنة ٢٠١٤ مما أدى الى منع تصدير النفط من المدن التي تم احتلالها وكذلك ضعف البنى الهيكلية المنتجة للنفط ، أيضاً الزيادة العالية في النفقات الاجمالية بشكل عام وتحديداً الزيادة في النفقات العسكرية اذ تمثلت في تزويد الجيش بالاسلحة وزيادة التوظيف في الجهاز الامني بشكل كبير الامر الذي نتج عنه تخصيص رواتب جديدة (نفقات جارية) وهو ما أثر سلباً في النفقات الاستثمارية ، وعند معاينة البيانات الواردة في الجدول (٢) نلاحظ ان معدلات النمو خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) أخذت بالارتفاع بمعدل نمو اجمالي بلغ (٦,٨١%) وبمبلغ اجمالي بلغ (٦٨٢٣٨٣٩٠١ مليون دينار)، إذ ارتفعت من (٨٣٥٥٦٢٢٦ مليون دينار) سنة ٢٠١٤ الى (١٤٨٦٠٦٨٠٩ مليون دينار) سنة ٢٠٢٠ ، محققه أعلى مستوى في معدل النمو الايجابي لها في السنوات (٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) بمعدلات نمو (١٢,٥٥%) و (٣٧,٩٧%) و (٢٧,٧٩%) على التوالي وهذا يوضح حجم الزيادة الهائلة في الإنفاق خلال هذهِ المدة، بأستثناء سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥ و ٢٠١٦ التي أنخفضت فيها النفقات من (٨٣٥٥٦٢٢٦) و (٧٠٣٩٧٥١٥) و (٦٧٠٦٧٤٣٧) بمعدلات نمو سالبة بلغت (-٢١,٨١%) و (-١٥,٧٤%) و (-٤,٧٣%) على التوالي، ويرجع سبب الأنخفاض في النفقات العامة للسنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) الى منع تصدير النفط من بعض المدن بسبب الصراع مع التنظيمات الأرهابية عليها وادى هذا الى انخفاض في الكميات المصدرة من النفط المنقول عبر اراضي هذهِ الدول ، أما من حيث علاقة الانفاق ومكوناته بالناتج

المحلي الاجمالي الذي يمثل جانب العرض فيمكن توضيحها من خلال الجدول (٣) الذي يبين العلاقة بين تياري الطلب (النفقات) والعرض (الناتج المحلي الاجمالي) وكالأتي :

الجدول (٣)

تطور الناتج المحلي الأجمالي في الاقتصاد العراقي بالنسبة للنفقات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	النفقات العامة	الناتج المحلي الأجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي	نسبة النفقات العامة /الناتج المحلي الأجمالي%	النفقات الجارية	نسبة الأنفاق الجاري / الناتج المحلي الأجمالي%	النفقات الأستثمارية	نسبة الأنفاق الأستثماري /الناتج المحلي الأجمالي%
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	—	٦,٧٠	١٧٨٤٢٩٣	٦,٠٣	١٩٨٢٥٤,٨	٠,٦٧
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٧٩,٩٤	٦٠,٣٣	٢٩١٠٢٧٥٨	٥٤,٦٦	٣٠١٤٧٣٣	٥,٦٦
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١٣	٣٥,٨٦	٢١٨٠٣١٧٥	٢٩,٦٥	٤٥٧٢٠١٨	٦,٢١
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧٨٧٧	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٢٩,٩٩	٣٥,٠٣	٢٧٤٦٠١٩٧	٢٨,٧٢	٦٠٢٧٦٨٠	٦,٣٠
٢٠٠٧	٣٣٥٤٥١٤٤	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٦,٦٠	٣٠,٠٩	٢٥٨٢٢١٠٠	٢٣,١٦	٧٧٢٣٠٤٤	٦,٩٢
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٨	٣٧,٨٣	٤٥٥٢٢٧٠٠	٢٨,٩٩	١١٨٨٠٦٧٥	٧,٥٦
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	١٦,٢٤-	٤٠,٢٣	٤٢٠٥٣٦٢٠	٣٢,١٨	١٠٥١٣٤٠٥	٨,٠٤
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	٢٤,٠٥	٣٩,٧٠	٤٤٨٧٩٩٨٤	٢٧,٦٩	١٩٤٧٢٠٠٠	١٢,٠١
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٣	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,١٠	٣٢,٠٤	٥٦٠١٦٥٢٣	٢٥,٧٧	١٣٦٢٣٠٠٠	٦,٢٦
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٣	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٦,٩٨	٣٥,٥٤	٦٩٦١٨٧٨٣	٢٧,٣٨	٢٠٧٥٦٠٠٠	٨,١٦
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٧	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٦٢	٣٩,٠٦	٧٢٢٢٦٠٢٧	٢٦,٣٩	٣٤٦٤٧٠٠٠	١٢,٦٦
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٦	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٢,٦٥-	٣١,٣٧	٥٨٦٢٥٢٢٦	٢٢,٠١	٢٤٩٣١٠٠٠	٩,٣٦
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٢٦,٩٠-	٣٦,١٦	٥١٨٣٢٨٤٥	٢٦,٦٢	١٨٥٦٤٦٧٠	٩,٥٣
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١٥	٣٤,٠٥	٥١١٧٣٤٣٧	٢٥,٩٨	١٥٨٩٤٠٠٠	٨,٠٧
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	١٢,٥٦	٣٤,٠٥	٥٩٠٢٥٦٥٤	٢٦,٦٢	١٦٤٦٤٤٦١	٧,٤٢
٢٠١٨	١٠٤١٥٨١٨٣	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٢١,٣٢	٣٨,٧٣	٧٩٥٠٨٠٧١	٢٩,٥٦	٢٤٦٥٠١١٢	٩,١٦
٢٠١٩	١٣٣١٠٧٦١٦	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٢,٦٩	٤٨,١٩	١٠٠٠٥٩١١٠	٣٦,٢٣	٣٣٠٤٨٥٠٦	١١,٩٦
٢٠٢٠	١٤٨٦٠٦٨٠٩	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٢٠,٤١-	٦٧,٦١	١١٣٣١١١٣٤	٥١,٥٥	٣٥٢٩٥٦٧٥	١٦,٠٦
المجموع	١٢٥٣١٠١٨٥	٣٢٠٢٧٢٢٤٨			٩٤٩٨٢٥٦		٣٠١٢٧٦٢٣٣,٨	
المتوسط	٦٩٦١٦٧٦٩,٦١	١٧٧٩٢٩٠٢٧,١	١٥,٢٨	٣٧,٩٢	٥٢٧٦٨٠٩٠,٩٤	٢٩,٣٩	١٦٧٣٧٥٦٨,٥٤	٨,٤٤

السنة	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	متوسط الأنفاق العام / الناتج المحلي الأجمالي %	متوسط الانفاق الجاري / الناتج المحلي الأجمالي%	متوسط الأنفاق الأستثماري / الناتج المحلي الأجمالي%
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	٢٧,٢٠	٣٥,٦٧	٣٠,٢٣	٨,١٦
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	١,٧٤-	٤١,٤٥	٢٨,٠٨	٨,٨٨

المصـــادر: من أعداد الباحثـــة بالاعتماد على :

-البنـــك المركزي العراقـــي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، ماعدا سنة (٢٠٢٠) تم أعتماد بيانات الموازنة العامة لعدم توافر الحسابات الختامية.

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

- الاعمدة (٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة(٢ ، ٣ ، ٦، ٨)

نلاحظ من خلال الجدول (٣) أن متوسط نمو الناتج المحلي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) يشكل حوالي (٢٧,٢٠ %) بمبلغ أجمالي بلغ (١٥٥٨٢٧٣٤٦٩ مليون دينار) وهي نسبة تفوق الزيادة في النفقات العامة للمدة نفسها وهذا يدل على ان الزيادة في العرض (الناتج) تفوق الزيادة في الطلب (الانفاق)، ومن ثم فأن زيادة الناتج المحلي على الانفاق العام حصل في السنوات (٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١١) فقط بنسب نمو بلغت (٣٨,١٣%) و (٢٩,٩٩%) و (١٦,٦٠%) و (٢٤,٠٥%) و(٣٤,١٠%) وعلى التوالي، وبالمقابل نلاحظ ان نسب نمو الانفاق العام اقل منها للسنوات نفسها كما ذكرنا سابقاً.

أما السنوات (٢٠٠٤و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣) فالعكس قد حصل وهو ان معدل نمو الناتج المحلي قد انخفض عن معدل نمو الانفاق العام بشكل واضح، بمعدلات نمو بلغت (٧٩,٩٤%) و (٤٠,٨٨%) و (١٦,٢٤-%) و (١٦,٩٨%) و (٧,٦٢%) على التوالي .

أما خلال المدة (٢٠١٤ -٢٠٢٠) فنلاحظ ان اجمالي معدل نمو الناتج المحلي قد اخذ بالانخفاض نتيجة التغير في السياسة الانفاقية ودخول العراق في الحرب ضد داعش والانخفاض الذي قد حصل في الانتاج النفطي، ويشكل متوسط النمو الناتج المحلي لهذه المدة حوالي (-١,٧٤%) وهي نسبة منخفضة قياسا بأجمالي معدل نمو النفقات العامة للمدة نفسها في الجدول (٢) التي تقدر بـ (٦,٨١%)، واستمر هذا الارتفاع في الانفاق العام خلال هذه المدة باستثناء السنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) في الجدول (٢) اذ بلغت هذه النسب (-٢١,٨١%) و (-١٥,٧٤%) و (-٤,٧٣%) بمبالغ (٨٣٥٥٦٢٢٦ مايون دينار) و (٧٠٣٩٧٥١٥ مليون دينار) و (٦٧٠٦٧٤٣٧ مليون دينار) على التوالي، أما السنتان (٢٠١٥ و ٢٠١٦) في الجدول (٣) فقد كان نمو الناتج المحلي سلبياً اذ بلغت هذه النسب حوالي (-٢,٦٥%) و(-٢٦,٩٠%) بمبلغ (٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١ مليون دينار) و (١٩٤٦٨٠٩٧١,٨ مليون دينار) وعلى التوالي .

المطلب الثاني: المكونات الرئيسة للنفقات العامة .

يمكن تقسيم النفقات العامة على وفق الأساس الاقتصادي الى نوعين من الإنفاق : الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، وقد تميزت النفقات في الموازنة العامة للعراق خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ بأختلال هيكلها وهيمنة النفقات الجارية على بنية النفقات العامة ، ولتوضيح تطور

هيكل الموازنة ونسب مساهمة كل من النفقات الجارية والاستثمارية في اجمالي النفقات العامة ، تتم دراستها وكالآتي :

أولاً : مسار النفقات الجارية

تشكل النفقات الجارية الجانب الأكبر من مجموع النفقات الحكومية العامة ، اذ تتكون من الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة للمواطنين وملحقات هذه الخدمات من الرواتب والأجور فضلاً عن مشتريات الدولة لهذه الخدمات ، كذلك تتكون من النفقات العسكرية والنفقات التحويلية التي تقوم الدولة بمنحها للافراد كالمشروعات والاعانات والمساعدات، وهذا الارتفاع في النفقات الجارية شكل عبئا ووضع قيوداً مالية ثقيلة على الموازنة العامة وعند أستعراض التطور الذي حصل في هذه النفقات خلال مدة الدراسة وكما يبين الجدول (٢)، اذ ازداد حجم الانفاق الجاري بشكل مطلق من (١٧٨٤٢٩٣ مليون دينار) والتي تشكل حوالي (٨٩,٩٩%) من اجمالي النفقات العامة سنة ٢٠٠٣ الى (٧٢٢٢٦٠٢٧ مليون دينار) والتي تشكل كذلك حوالي (٦٧,٥٨%) من اجمالي النفقات العامة سنة ٢٠١٣، و نلاحظ ان معدل النمو خلال المدة (٢٠٠٣ -٢٠١٣) أخذ بالارتفاع المستمر بمتوسط معدل نمو خلال هذه المدة بلغ (١٦٥,٤١ %) وبمبلغ اجمالي بلغ خلال المدة نفسها (٤٣٦٢٩٠١٠٠ مليون دينار)، محققة أعلى معدل نمو ايجابي لها في السنوات (٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨) بمعدلات نمو (١٥٣١,٠٥%) و (٢٥,٩٤%) و (٧٦,٢٩%) على التوالي ، ويعود سبب هذه الزيادة في النفقات الجارية الى الاسباب المذكورة سلفاً، ما عدا السنوات (٢٠٠٥ و٢٠٠٧ و ٢٠٠٩) التي انخفضت فيها النفقات الجارية الى (٢١٨٠٣١٧٥) و(٢٥٨٢٢١٠٠) و (٤٢٠٥٣٦٢٠) بمعدلات نمو سالبة بلغت (-٢٥,٠٨%) و(-٥,٩٦%) و (-٧,٦٢%) على التوالي.

أما خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) في الجدول (٢) فنلاحظ ان حجم الانفاق الجاري ازداد بمتوسط بلغ (٨,٢٠%) لهذه المدة، اذ ازداد الانفاق الجاري من مبلغ حوالي (٥٨٦٢٥٢٢٦ مليون دينار) سنة ٢٠١٤ والتي تشكل حوالي (٧٠,١٦%) من اجمالي النفقات العامة الى (١١٣٣١١١٣٤مليون دينار) والتي تشكل كذلك حوالي (٧٦,٢٤%) من اجمالي النفقات العامة لسنة ٢٠٢٠ ، و نلاحظ ان معدل النمو خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ أخذ بالارتفاع الطفيف بمبلغ

اجمالي خلال هذه المدة بلغ (٥١٣٥٣٥٤٧٧مليون دينار)، محققة اعلى معدل نمو ايجابي لها في السنتين (٢٠١٨ و ٢٠١٩) بمعدلات نمو (٣٤,٧٠%) و (٢٥,٨٤%) على التوالي، بأستثناء السنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) التي انخفضت فيها النفقات الجارية الى (٥٨٦٢٥٢٢٦) و(٥١٨٣٢٨٤٥) و (٥١١٧٣٤٣٧) بمعدلات نمو سالبة بلغت (-١٨,٨٣%) و(-١١,٥٨%) و(-١,٢٧%) على التوالي.

يبين الجدول (٣) علاقة GDP مع النفقات الجارية ، فقد بلغ اجمالي متوسط معدل الانفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) حوالي (٣٠,٢٣%) ، اذ شكلت هذه النسبة (٦,٠٣ %) لسنة ٢٠٠٣، في حين كانت نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي في السنوات التي تليها بنسبة بلغت (٥٤,٦٦%) و (٢٩,٦٥%) و (٢٨,٧٢%) و (٢٣,١٦%) للسنوات (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) اذ كانت النسبة اخذه بالتراجع وعلى التوالي ويعود هذا التراجع الى الزيادة المرتفعة في النفقات العسكرية بالتحديد وتردي الناتج المحلي الاجمالي، وارتفع في سنة ٢٠٠٨ بنسبة شكلت حوالي (٧٦,٢٩%) لكن نسبة النفقات الجارية للناتج المحلي الاجمالي قد عاودت الانخفاض من جديد بنسب متقاربة بعد سنة ٢٠٠٩ لتصل الى (٢٦,٣٩%) في سنة ٢٠١٣ ، ونلاحظ ان هذا التذبذب في نسب الانفاق من حيث النمو وعلاقتها بـ GDP هو ناجم بالاساس عن تذبذب العوائد النفطية التي تمثل المصدر الرئيس لتمويل الانفاق من جهة كما ان تذبذب الصادرات النفطية نتيجة لتذبذب الطلب العالمي قد اثر في طبيعة العلاقة بين الطلب والعرض .

ويلاحظ ايضاً في الجدول (٣) ان اجمالي متوسط معدل الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي (٢٩,٣٩%)، اذ شكلت نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي (٢٢,٠١%) لسنة ٢٠١٤، ثم ارتفعت هذه النسبة في السنوات التي تليها بنسبة (٢٦,٦٢%) و (٢٥,٩٨%) و (٢٦,٦٢ %) و (٢٩,٥٦%) و (٣٦,٢٣ %) و (٥١,٥٥%) للسنوات (٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠) على التوالي، وتعود هذه الزيادة الطفيفة في الناتج الاجمالي المحلي الى الزيادة في سعر النفط ما بعد خروج داعش وتحرير المدن العراقية ذات الانتاج النفطي.

ثانياً: مسار النفقات الأستثمارية .

تمثل الموازنة الاستثمارية نشاط الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تمثل بشكل رئيس التخصيصات التي تعتمد على تغطية الانفاق الاستثماري، ومن الناحية المالية لاتختلف عن النفقات الرأسمالية في الموازنة الجارية الا من خلال الحجم وطبيعة المشروعات التي يحتويها. (العبيدي ، ٢٠١٧ : ٦١)

ومن خلال الجدول نلاحظ أن النفقات الجارية مهيمنة لفترات طويلة على الجانب الأكبر من اجمالي النفقات العامة مما شكل عبئاً و قيوداً مالية ثقيلة على الموازنة العامة وهذا انعكس سلباً على الانفاق الاستثماري وشكلت الكثير من القيود ومن اجل التوسع في هذا الجانب، وعند متابعة بيانات الانفاق الاستثماري الواردة في الجدول (٢)، نلاحظ زيادة هذه النفقات بشكل كبير من (١٩٨٢٥٤,٨مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ والتي تشكل (١٠%) من اجمالي النفقات العامة، الى (٣٤٦٤٧٠٠٠مليون دينار) سنة ٢٠١٣ والتي تشكل ايضا (٣٢,٤١%) من اجمالي النفقات العامة.

أن معدل النمو خلال المدة (٢٠٠٣ –٢٠١٣) أخذ بالارتفاع المستمر بمعدل نمو اجمالي بلغ (١٧٠,٥٠%) وبمبلغ اجمالي (١٣٢٤٢٧٨٠٩,٨مليون دينار)، محققة اعلى معدل نمو أيجابي لها في السنوات (٢٠٠٤ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣) بمعدلات نمو (١٤٢٠,٦٣%) و (٨٥,٢١%) و (٥٢,٣٥%) و (٦٦,٩٢%) على التوالي ، أثر الزيادة في الانفاق الاستثماري ضمن خطط الحكومة العراقية للنهوض بالواقع الاستثماري في العراق ومواجهة الانخفاض في اسعار النفط العالمية عام ٢٠٠٨، باستثناء سنة و ٢٠٠٩ و ٢٠١١التي انخفضت فيها النفقات الاستثمارية الى (١٠٥١٣٤٠٥) و (١٣٦٢٣٠٠٠) بمعدلات نمو سالبة بلغت (١١,٥٠-%) و (٣٠,٠٣-%) على التوالي.

وفي ضوء الانخفاض في تصدير النفط من المدن التي تم احتلالها من قبل التنظيمات الارهابية داعش عمدت الحكومة العراقية الى تعويض هذا النقص من الواردات من خلال الزيادة في الاستثمارات وتهيئة فرص استثمارية في المدن الأخرى وتحقيق واردات أعلى، كذلك نلاحظ في الجدول (٢) ارتفاع هذه النفقات من (٢٤٩٣١٠٠٠مليون دينار) سنة ٢٠١٤ والتي تشكل

(٢٩,٨٣%) من أجمالي النفقات العامة، الى (٣٥٢٩٥٦٧٥مليون دينار) عراقي سنة ٢٠٢٠ والتي تشكل ايضا (٢٣,٧٥%) من اجمالي النفقات العامة ايضاً.

اذ اخذت معدلات النمو بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠) وبمتوسط معدل نمو بلغ (٣,٧٤ %) بمبلغ اجمالي بلغ (مليون دينار)، محققة أعلى معدل نمو أيجابي لها في السنتين (٢٠١٨ و ٢٠١٩) وبمعدلات نمو (٤٩,٧١ %) و (٣٤,٠٧ %) على التوالي، اثر الزيادة في الانفاق الاستثماري ضمن خطط الحكومة العراقية للنهوض بالواقع الاستثماري في العراق، ما عدا السنوات (٢٠١٤ و٢٠١٥ و ٢٠١٦) والتي انخفضت فيها النفقات الاستثمارية الى (٢٤٩٣١٠٠٠) و (١٨٥٦٤٦٧٠) و (١٥٨٩٤٠٠٠)وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-٢٨,٠٤%) و (-٢٥,٥٣%) و (-١٤,٣٨%) على التوالي .

يبين الجدول (٣) علاقة GDP مع النفقات الاستثمارية ، اذ نُلاحظ أن متوسط نسبة الانفاق الاستثماري الى GDP بلغت (٨,١٦%) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، وان نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الإجمالي اخذه بالتراجع خلال هذه المدة اذ تشكل نسبة (٥,٦٦%) و (٦,٢١%) و (٦,٣٠%) و (٦,٩٢%) للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، ثم يعود ليرتفع في سنة ٢٠١٠ بنسبة شكلت حوالي (١٢,٠١%) لكن نسبة النفقات الاستثمارية للناتج المحلي الاجمالي عادت الى الانخفاض من جديد بنسب متقاربة سنة ٢٠١١ و ٢٠١٢، وكما يوضحها الجدول (٣) .

ويمكن توضيح اهم الاسباب التي ادت الى انخفاض النفقات الاستثمارية كمعدل نمو أو من حيث علاقتها مع الناتج المحلي الاجمالي من خلال الاسباب التوضيحية التالية:

1. استمرار حالة الاختلال في هيكل النفقات العامة لمصلحة النفقات الجارية على حساب الانفاق الاستثماري الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد العراقي.
2. أدى تركيز الحكومة على توجيه الانفاق الاستثماري نحو قطاعات محددة مثل النفط والكهرباء.
3. غياب الوعي المتنوع للنفقات الاستثمارية داخل الاسواق المالية وعدم دعم الشركات المدرجة فيها الى تقليل حجم الاستثمارات الحكومية واللاحكومية (الاستثمارات الخاصة) التي اثرت بدورها في متغير الاستهلاك للفرد الذي بدوره يحفز تنشيط الاقتصاد، فضلاً عن قطاعات اخرى

زراعية وصناعية وغيرها لم تَنَلْ من النفقات الاستثمارية الحكومية الجانب المطلوب مما ادى الى تخفيض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي للعراق وتركز الناتج على انتاجيات النفط فقط.

4. توجه الدولة لدعم الاستثمارات الخاصة من خلال التشريع والدعم المالي .(حسين ، ٢٠٢١: ٧٧)

وعند تتبع مسار الناتج المحلي الاجمالي الى النفقات الاستثمارية كما في الجدول (٣)، نلاحظ ان نسبة متوسط النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) بلغ (٨,٨٨%)، اذ شكلت (٩,٣٦%) لسنة ٢٠١٤ ، ثم تراجعت هذه النسبة في السنوات التي تليها بنسبة (٨,٠٧ %) و (٧,٤٢%) للسنتين (٢٠١٦ و ٢٠١٧) لتعاود الارتفاع خلال السنوات (٢٠١٨و٢٠١٩ و ٢٠٢٠) بنسبة بلغت (٩,١٦%) و (١١,٩٦%) و (١٦,٠٦%) على التوالي.

وفي النهاية نلاحظ من خلال التحليل السابق وللمدتين الاولى والثانية للنفقات الجارية ان معدل نمو هذه النفقات للمدة(٢٠٠٣ – ٢٠١٣) كان اقل من معدل نموها للمدة(٢٠١٤ – ٢٠٢٠) نتيجة للارتفاع المطلق في جانب الانفاق العسكري بسبب حدوث الحرب مع التنظيمات الارهابية سنة ٢٠١٥ ، اذ تمثل النفقات الجارية انفاقاً أستهلاكياً ومن ثم فأرتفاع نسبتها من اجمالي الانفاق يعني ان جانب الطلب يسيطر على الانفاق الاستهلاكي، وان الارتفاع الذي حصل في متوسط معدل نمو الانفاق الجاري للمدة الثانية وانخفاضه عن المدة الاولى عكس بدوره على الناتج المحلي الاجمالي الذي شهد زيادة بسيطة كذلك للمدة الثانية وارتفع للمدة الأولى بسبب زيادة الصادرات النفطية.

كذلك شهدت النفقات الاستثمارية تبايناً بين المدة الاولى والثانية اذ شهدت المدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) أرتفاعاً نسبياً في معدل النمو عن المدة التي تليها، وهذا الانخفاض في النفقات الاستثمارية نتيجة لدخول العراق في مشكلات كثيرة ومن جملة هذه الاسباب في هذا التراجع اسباب اقتصادية منها لجوء العراق الى الاقتراض، واسباب امنية خلال الحروب ومع الانخفاض الحاصل في اسعار النفط العالمية، حيث ان فاعلية السوق المالي تزداد بزيادة الانفاق الاستثماري وارتفاع نسب الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثالث : تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي

تأتي أهمية تحليل هيكل الايرادات العامة من كونها احد اركان الموازنة العامة ، والتي بدورها تحدد ملامح مسار البرنامج الاقتصادي الحكومي وأهدافه هذا من جهة ، وكذلك العلاقة بين مصادر الايرادات والتداعيات النقدية المحتملة لها وفقاً لطبيعتها من جهة أخرى .

أن ماتهدف الية السياسة المالية في جانب الايرادات هو التدبير الأمثل للموارد المالية التي تستخدمها الدولة في تمويل برامجها الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ويحاول هذا المطلب تحليل مسار الايرادات العامة في العراق من خلال تطورها وبنيتها وتحديد الاتجاهات العامة للسياسة الايرادية خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) وتشير البيانات الواردة في الجدول (٤) الى تطور الإيرادات العامة، اذ ارتفعت من (٢١٤٦٣٤٦ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى (٦٣١٩٩٦٨٩ مليون دينار) سنة ٢٠٢٠ وبمتوسط معدل نمو سنوي (٩٢,٣١%)، وجاءت هذه الزيادة لعدة أسباب منها:

1. تعزى تلك الزيادة الى دخول الإعانات والمنح الى العراق من الدول الأخرى بسبب مالاقاه من دمار بسبب الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣ .
2. بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية .
3. اعتماد العراق بالدرجة الأولى على ايراداته النفطية ، ومن ثم فأن الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى الى ارتفاع سعر برميل النفط الخام العراقي والذي اسهم في زيادة الإيرادات العامة.

وتم تقسيم البيانات الواردة في الجدول (٤) الى مدتين، ويمكن ايجاز أسباب تقسيم مدة الدراسة الى مدتين بالأسباب الاتية:

1. المدة الأولى (٢٠٠٣-٢٠١٣) تعرض فيها العراق الى الاحتلال الأمريكي وتغير نظام الحكم فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني .
2. المدة الثانية (٢٠١٤-٢٠٢٠) شهد العراق خلال هذه المدة هجوم نظام داعش الإرهابي فضلاً عن انتشار جائحة كورونا في الآونة الأخيرة .

الجدول (٤)

تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة	الناتج المحلي الأجمالي	الايرادات العامة/ الناتج المحلي الأجمالي%	الايرادات النفطية	معدل نمو الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية / الايرادات العامة%	نسبة الايرادات النفطية/ الناتج المحلي الأجمالي%
٢٠٠٣	٢١٤٦٣٤٦	—	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٧,٢٥	١٨٤١٤٥٨	—	٨٥,٧٩	٦,٢٢
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	١٤٣٦,٦٩	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٦١,٩٥	٣٢٦٢٧٢٠٣	١٦٧١,٨١	٩٨,٩٢	٦١,٢٨
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٢٢,٨٠	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٥٥,٠٨	٣٩٤٨٠٠٦٩	٢١,٠٠	٩٧,٤٧	٥٣,٦٨
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١,١١	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٥١,٣١	٤٦٩٠٨٠٤٣	١٨,٨١	٩٥,٦٢	٤٩,٠٧
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	١١,٣٠	١١١٤٥٥٨١٣,٤	٤٨,٩٨	٥٣١٦٢٥٩٢	١٣,٣٣	٩٧,٣٦	٤٧,٦٩
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٤٦,٩٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٥١,١٠	٧٩١٣١٧٥٢	٤٨,٨٤	٩٨,٦٠	٥٠,٣٩
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٣١,٢٠-	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	٤٢,٢٥	٥١٧١٩٠٥٩	٣٤,٦٤-	٩٣,٦٧	٣٩,٥٨
٢٠١٠	٦٩٥٢١١١٧	٢٥,٩٢	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	٤٢,٨٩	٦٦٨١٩٦٧٠	٢٩,١٩	٩٦,١١	٤١,٢٣
٢٠١١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٤٣,٨٣	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٤٦,٠١	٩٨٠٩٠٢١٤	٤٦,٧٩	٩٨,٠٩	٤٥,١٣
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤٠٣	١٩,٤٦	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	٤٦,٩٩	١١٦٥٩٧٠٧٦	١٨,٨٦	٩٧,٥٩	٤٥,٨٦
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٣٩٥	٤,٧٧-	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٤١,٥٨	١١٠٦٧٧٥٤٢	٥,٠٧-	٩٧,٢٨	٤٠,٤٥
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦٦٢٣	٧,٣٦-	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٣٩,٥٦	٩٧٠٧٢٤١٠	١٢,٢٩-	٩٢,١١	٣٦,٤٤
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٢٥٢	٣٦,٩٢-	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٣٤,١٤	٥١٣١٢٦٢١	٤٧,١٣-	٧٧,١٩	٢٦,٣٥
٢٠١٦	٥٤٤٠٩٢٧٠	١٨,١٤-	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٢٧,٦٢	٤٤٢٦٧٠٦٣	١٣,٧٣-	٨١,٣٥	٢٢,٤٧
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٥٥	٤٢,١٣	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٣٤,٨٨	٦٥٠٧١٩٢٩	٤٦,٩٩	٨٤,١٤	٢٩,٣٥
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٣٧,٨٠	٢٦٨٩١٨٨٧٤,٠	٣٩,٦٢	٩٥٦١٩٨٢٠	٤٦,٩٤	٨٩,٧٢	٣٥,٥٥
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٠,٩٣	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٣٨,٩٥	٩٩٢١٦٣١٨	٣,٧٦	٩٢,٢٣	٣٥,٩٢
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٩	٤١,٢٤-	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٢٨,٧٥	٥٤٤٤٨٥١٤	٤٥,١٢-	٨٦,١٥	٢٤,٧٧
المجموع	١٢٩٨٤٤٠٨١٥		٣٢٠٢٧٢٢٤٨		١٢٠٤٠٦٣٣٥٣			
المتوسط	٧٢١٣٥٦٠٠,٨٣	٩٢,٣١	١٧٧٩٢٩٠٢٧,١	٤١,٠٥	٦٦٨٩٢٤٠٨,٥	١٠٦,٣٧	٩٢,١٨	٣٨,٤١

السنة	متوسط معدل نمو الايرادات العامة	متوسط الايرادات العامة/الناتج المحلي الأجمالي%	متوسط معدل نمو الايرادات النفطية	متوسط الايرادات النفطية/ الإيرادات العامة%	متوسط الايرادات النفطية / الناتج المحلي الأجمالي%
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٥٩,٢١	٤٥,٠٣	١٨٢,٨٩	٩٦,٠٤	٤٣,٦٨
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	٣,٢٥-	٣٤,٧٨	٢,٩٤-	٨٦,١٢	٣٠,١٢

المصدر :من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .
- الاعمدة (٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢ ، ٤ ، ٦).

يلاحظ من خلال الجدول (٤) ان مسار الايرادات العامة في تصاعد خلال المدة(٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)، اذ ارتفعت الايرادات العامة من (٢١٤٦٣٤٦ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (١١٣٧٦٧٣٩٥ مليون دينار) سنة ٢٠١٣ بمتوسط معدل نمو سنوي خلال هذه المدة بلغ (١٥٩,٢١ %)، اذ استمرت الايرادات العامة بالارتفاع لكنها تراجعت خلال سنة ٢٠٠٩ الى (٥٥٢٠٩٣٥٣ مليون دينار) اذ حققت معدل نمو سالب بلغ (٣١,٢٠-%) نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وماصاحبها من انخفاض في اسعار النفط في السوق الدولية ، لتعاود الارتفاع مره اخرى خلال السنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢) وكما موضح في الجدول (٤) اذ بلغت (٦٩٥٢١١١٧ مليون دينار) و (٩٩٩٩٨٧٧٦ مليون دينار عراقي) و (١١٩٤٦٦٤٠٣ مليون دينار) وبمعدلات نمو متفاوته بلغت (٢٥,٩٢ %) و (٤٣,٨٣%) و (١٩,٤٦ %)، اما خلال سنة ٢٠١٣ فقد تراجعت الايرادات العامة اذ بلغت (١١٣٧٦٧٣٩٥ مليون دينار عراقي) وبمعدل نمو سالب (٤,٧٧-%) لتستمر في ذلك التراجع في السنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) اذ بلغت (١٠٥٣٨٦٦٢٣ مليون دينار) و (٦٦٤٧٠٢٥٢ مليون دينار) و (٥٤٤٠٩٢٧٠ مليون دينار) وبمعدلات نمو سالبة على التوالي (-٧,٣٦%) و (-٣٦,٩٢%) و (-١٨,١٤%)، اما خلال سنة ٢٠١٧ فقد عاودت الارتفاع مره اخرى اذ بلغت (٧٧٣٣٥٩٥٥ مليون دينار) بمعدل نمو سنوي بلغ(٤٢,١٣%) ، لتستمر في الارتفاع سنة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ اذ بلغت (١٠٦٥٦٩٨٣٤ مليون دينار) و (١٠٧٥٦٦٩٩٥ مليون دينار) وبمعدلات نمو متقاربة بلغت (٣٧,٨٠%) و (٠,٩٣%)، اما سنة ٢٠٢٠ فقد تراجعت الإيرادات العامة بشكل ملحوظ اذ بلغت حوالي (٦٣١٩٩٦٨٩ مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٤١,٢٤%).

أما من خلال علاقتها بالناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان متوسط نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ حوالي (٤٥,٠٣%) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، وكما يلاحظ من الجدول (٤) أن نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي اخذه بالارتفاع خلال هذه المدة ماعدا سنة ٢٠٠٩ اذ تراجعت فيه نسبة الإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (٤٢,٢٥%) ،أما خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) فأن متوسط نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٣٤,٧٨%)، اذ تراجعت نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي من (٣٩,٥٦%)

سنة ٢٠١٤ الى (٢٧,٦٢%) سنة ٢٠١٦، وعاودت هذه النسبة بالارتفاع خلال السنوات (٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) اذ بلغت حوالي (٣٤,٨٨%) و (٣٩,٦٢%) و (٣٨,٩٥%) الى سنة ٢٠٢٠ اذ أنخفضت النسبة الى حوالي (٢٨,٧٥%) .

المطلب الرابع: المكونات الرئيسة للايرادات العامة .

لتتبع مسار هيكل الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي تم تقسيم هيكل الايرادات العامة الى قسمين وكالأتي :

أولاً : مسار الايرادات النفطية .

لقد استمر الإقتصاد العراقي ولسنوات طويلة معتمداً بشكل رئيس على الايرادات النفطية التي كونت المصدر الاهم لتحريك معدلات النمو الاقتصادي، اذ تمكنت هذه الايرادات من أدامة زخم الاستيرادات الهائلة والنفقات واسعة النطاق، الا ان تراجع ايرادات النفط وعدم انتظامها كما حصل في ازمتي سنة ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ والسنوات اللاحقة لسنة ٢٠١٤ قد أظهرت فشل هذه السياسات فلم تعد قادرة على دعم معدلات النمو ورفع معدل التشغيل ما يؤكد نتيجة مهمة تمثلت مفادها في عدم امكانية الانشطة الاقتصـــادية التي يحركها القطاع الحكومي على تعويض الإنخفاض الحاصل في الايرادات النفطية ولا على الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ولا على استيعاب الايدي العاملة الجديدة .

نلاحظ من خلال الجدول (٤) أن حجم الايرادات النفطية يشكل الجانب الأكبر من الايرادات العامة للعراق اذ يبلغ متوسط الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة حوالي (٩٢,١٨%)، اذ ارتفعت بشكل واضح من (١٨٤١٤٥٨مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى (١١٠٦٧٧٥٤٢مليون دينار) سنة ٢٠١٣، وبمتوسط كلي لهذه المدة بلغ (١٨٢,٨٩ %) بمعدل نمو ايجابي لاغلب السنوات باستثناء سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ ، اذ كانت فيها معدلات النمو بشكل سلبي اذ بلغت (-٣٤,٦٤%) و (-٥,٠٧%) على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض الى حدوث الازمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وما تبعها من أضرار للاقتصادات الاخرى ومنها اقتصادات النفط التي أثرت على الايرادات النفطية في العراق حيث هبطت أسعار النفط .

وكانت أعلى قيمة للايرادات النفطية تبلغ حوالي (١١٦٥٩٧٠٧٦مليون دينار) سنة ٢٠١٢، أما عكس ذلك فقد كانت ادنى قيمة للأيرادات النفطية سنة ٢٠٠٣ حوالي (١٨٤١٤٥٨ مليون دينار)، وكذلك نلاحظ من خلال الجدول (٤) أن متوسط معدل النمو للايرادات العامة قد انخفض بشكل كبير من (١٤٤,٧٣%) للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣) الى (-٣,٢٥%) للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠)، ويرجع السبب الرئيس للتراجع في الايرادات الى الانخفاض في الايرادات النفطية التي تشكل الجانب الاكبر من الايرادات بمتوسط يبلغ حوالي (٩٦,٠٤ %) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، كذلك نلاحظ انخفاض الإيرادات النفطية بشكل واضح من (٩٧٠٧٢٤١٠مليون دينار) سنة ٢٠١٤ الى (٤٤٢٦٧٠٦٣مليون دينار) سنة ٢٠١٦، بمعدل نمو سلبي (-١٢,٢٩%) و (-٤٧,١٣%) و (-١٣,٧٣%) للسنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) على التوالي، أما سنة ٢٠١٧ فقد شهدت ارتفاعا بسيطاً في الايرادات النفطية بمعدل نمو بلغ (٤٦,٩٩%) وتستمر بالارتفاع سنتي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بمعدل نمو (٤٦,٩٤%) و (٣,٧٦%) لتعود للانخفاض مجدداً في سنة ٢٠٢٠ بمعدل نمو سلبي بلغ (-٤٥,١٢)، وكانت اعلى قيمة للايرادات النفطية للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠) تبلغ حوالي (٩٩٢١٦٣١٨مليون دينار) سنة ٢٠١٩، أما عكس ذلك فقد كانت ادنى قيمة للايرادات النفطية للمدة نفسها تبلغ حوالي (٤٤٢٦٧٠٦٣ مليون دينار) سنة ٢٠١٦ .

ويعود سبب هذا الانخفاض الى الاوضاع الامنية للبلاد ووقوع بعض المدن تحت سيطرة التنظيمات الارهابية فضلاً عن الانخفاض العالمي في اسعار النفط الخام اذ بدأ النفط تحولاً هبوطياً متسارعاً ليصل سعر برميل النفط الى ٦٥ دولاراً سنة ٢٠١٥ بسبب الزيادة في المعروض النفطي ليستمر في الانخفاض حتى سنة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ليعود بالارتفاع الى 84 دولاراً للبرميل الواحد*.

أما من حيث علاقة الايرادات النفطية بالناتج المحلي الاجمالي فيمكن ان نلاحظ ان نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع في سنة ٢٠٠٤ بمعدل (٦١,٢٨%)، ثم يعود للانخفاض في السنوات التي تليها بمعدلات متقاربة بلغت (٥٣,٦٨%) و(٤٩,٠٧%) و(٤٧,٦٩%) للسنوات (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) بأستثناء سنة ٢٠٠٨ التي ارتفعت فيها بنسبة تصل الى (٥٠,٣٩%)، ونلاحظ أن هذه النسبة قد انخفضت بشكل ملحوظ في سنة

* https://cbiraq.org/

٢٠١٥ بنسبة بلغت (٢٦,٣٥%) بعد ذلك عاودت الارتفاع في سنة ٢٠١٧ بنسبة بلغت (٢٩,٣٥%) لتستمر بالارتفاع الى سنة ٢٠٢٠ التي أنخفضت فيها بنسبة تصل الى (٢٤,٧٧%) .

وكما هو ملاحظ فأن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هي احدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي، فزيادة هذه الأهمية النسبية تعكس أنخفاض درجة التنويع الاقتصادي في العراق وفي الوقت ذاته تعني انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى بالناتج المحلي الاجمالي العراقي.

وفي النهاية من خلال التحليل السابق للايرادات النفطية نلاحظ استمرار هيمنة الايرادات النفطية كمصدراً أساسي ورئيس لتمويل الموازنة العامة في العراق مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية المتمثلة بتذبذب اسعار النفط عالمياً .

اذ ان متوسط معدل نمو هذه الايرادات شكل حوالي (١٨٢,٨٩%) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ وبمتوسط (٩٦,٠٤%) من اجمالي الايرادات العامة و (٤٣,٦٨%) من حيث نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة عن مدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) والتي شكلت كذلك متوسط معدل نمو اقل من المدة الاولى والتي تقدر بحوالي (-٢,٩٤%) وبمتوسط (٨٦,١٢%) من اجمالي الايرادات العامة وبموتسط (٣٠,١٢%) من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي .

ويتضح من متابعة الإحصائية السابقة مدى اعتماد الايرادات العامة على الايرادات النفطية التي تعد من المتغيرات المستقلة (الخارجية) مما يعني انكشاف الاقتصاد العراقي وارتباطه بشكل كبير للتغيرات التي تحصل في الاقتصادات الخارجية ومن ثم فأن النمو والتنمية تكون مرهونة من خارج الاقتصاد.

اذ لابد من ضرورة الانتقال الى سياسات اخرى للنمو تعتمد على تنويع الاقتصاد وهذا يتطلب تحقيق اصلاحات وتحولات في السياسة الاقتصادية للعراق وهي :

1. التحول من الاعتماد على القطاع النفطي الى القطاعات والانشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية.
2. تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص القائم على آليات السوق .
3. الانفتاح التدريجي على الاسواق الخارجية.

4. تحقيق التوافق التام بين السياسة المالية والنقدية بما يضمن استثمار التراكم الراسمالي في الداخل والحد من إنتقاله الى الخارج .
5. دعم النظام المالي والمصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي.(حسين ، مصدر سابق : ٨٦)

ثانياً: مسار الايرادات الضريبية.

تعد الايرادات الضريبية أحد مصادر التمويل الاعتيادية وأحد ادوات السياسة الاقتصادية اذ أن وظيفة الضرائب لاتقف عند الدور التمويلي بل تتجاوزها الى جوانب اخرى تتعلق بقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن اعادة توزيع الدخل القومي، مع اختلاف هذه الوظيفة بأختلاف النظام الاقتصادي والاولويات الاقتصادية.

اذ أسهمت الايرادات الضريبية بجزء كبير من الايرادات الكلية في اغلب الدول لما لها ايضاً من آثار اقتصادية تساعد في نمو وتنمية البلد، اما في العراق فيكاد يكون التوجه نحو التنويع في الايرادات غير متاح بسبب اعتماد العراق على الايرادات النفطية بشكل تام مما جعل اقتصاد العراق اقتصاداً ريعياً يسهم فيها القطاع النفطي بحوالي (٩٢,١٨%) من اجمالي الايرادات الكلية في حين تشكل الضرائب (٣,٢٢ %) من بقية الايرادات، اذ من غير المحتمل ان تحقق الايرادات الضريبية في العراق تطوراً ملموساً في ظل استمرار الواقع الاقتصادي الحالي المترتب على الأزمة المالية وتراجع الانشطة الاقتصادية وتوقف العديد من مشروعات التنمية سواء في القطاع الحكومي او الخاص .

ويمكن ملاحظة التباين في حجم الايرادات الضريبية من خلال الجدول (٥) وكالآتي:

الجدول (٥)

تطور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي بالنسبة للايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	الايرادات العامة	الناتج المحلي الأجمالي	الايرادات الضريبية	معدل نمو الإيرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية / الايرادات العامة%	نسبة الايرادات الضريبية / الناتج المحلي الأجمالي%
٢٠٠٣	٢١٤٦٣٤٦	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٣٤٩	—	٠,٠١	١,١٧
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	١٥٩٦٤٤	٤٥,٦٤	٠,٤٨	٠,٢٩
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٤٩٥٢٨٢	٢١٠,٢٤	١,٢٢	٠,٦٧
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٥٩٣٨٨٧	١٩,٩٠	١,٢١	٠,٦٢
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٣٩٧٩٩١	١٣٥,٣٩	٢,٥٦	١,٢٥
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٩٨٥٨٣٧	-٢٩,٤٨	١,٢٢	٠,٦٢
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	٣٣٣٤٨٠٩	٢٣٨,٢٧	٦,٠٤	٢,٥٥
٢٠١٠	٦٩٥٢١١١٧	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	١٥٣٢٤٣٨	-٥٤,٠٤	٢,٢٠	٠,٩٤
٢٠١١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	١٧٨٣٥٩٣	١٦,٣٨	١,٧٨	٠,٨٢
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤٠٣	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	٢٦٣٣٣٥٧	٤٧,٦٤	٢,٢٠	١,٠٣
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٣٩٥	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٢٨٧٦٨٥٦	٩,٢٤	٢,٥٢	١,٠٥
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦٦٢٣	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	١٨٨٥١٢٧	-٣٤,٤٧	١,٧٨	٠,٧٠
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٢٥٢	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٢٠١٥٠١٠	٦,٨٨	٣,٠٣	١,٠٣
٢٠١٦	٥٤٤٠٩٢٧٠	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٣٨٦١٨٩٦	٩١,٦٥	٧,٠٩	١,٩٦
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٥٥	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٦٢٩٨٢٧٢	٦٣,٠٨	٨,١٤	٢,٨٤
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٢٦٨٩١٨٨٧٤,٠	٥٦٨٦٢١١	-٩,٧١	٥,٣٣	٢,١١
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٤٠١٤٥٣١	-٢٩,٣٩	٣,٧٣	١,٤٥
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٩	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٤٧١٨١٩٠	١٧,٥٢	٧,٤٦	٢,١٤
المجموع	**١٢٩٨٤٤٠٨١٥**	**٣٢٠٢٧٢٢٤٨**	**٤٤٢٧٣٢٨٠**			
المتوسط	**٧٢١٣٥٦٠٠,٨٣**	**١٧٧٩٢٩٠٢٧,١**	**٢٤٥٩٦٢٦,٦٦**	**٤٣,٨٠**	**٣,٢٢**	**١,٢٩**

السنة	متوسط معدل نمو الايرادات الضريبية	متوسط الايرادات الضريبية/ الايرادات العامة %	متوسط الايرادات الضريبية/ الناتج المحلي الأجمالي %
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	٦٣,٩١	١,٩٤	١,٠٠
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	١٥,٠٨	٥,٢٢	١,٧٤

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

-البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

- الاعمدة ,(٥ ، ٦ ، ٧) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢ ، ٣ ، ٤).

نلاحظ من خلال الجدول المذكور أنفا أن متوسط نمو الايرادات الضريبية خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) بلغ (٦٣,٩١%)، في حين بلغ متوسط مساهمتها من الايرادات العامة حوالي (٣,٢٢%)، اذ نلاحظ ارتفاع الإيرادات الضريبية من (٣٤٩ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى (٢٨٧٦٨٥٦ مليون دينار) سنة ٢٠١٣ وبمعدل نمو ايجابي لاغلب السنوات باستثناء سنتي (٢٠٠٨ و ٢٠١٠) ،اذ كانت فيها معدلات النمو بشكل سلبي اذ بلغت (-٢٩,٤٨%) و (-٥٤,٠٤%) على التوالي وبنسبة مساهمة الى الإيرادات العامة بلغت (١,٢٢%) و(٢,٢٠%)، في حين سجلت اعلى قيمة للايرادات الضريبية للمدة نفسها خلال السنوات (٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣) بقيمة بلغت (٣٣٣٤٨٠٩ مليون دينار) و (٢٦٣٣٣٥٧ مليون دينار) و (٢٨٧٦٨٥٦ مليون دينار) بمعدلات نمو بلغت (٢٣٨,٢٧%) و (٤٧,٦٤%) و (٩,٢٤%) وبنسبة مساهمة الى الإيرادات العامة بلغت (٦,٠٤%) و (٢,٢٠%) و (٢,٥٢%)، أما خلال المدة (٢٠١٤ -٢٠٢٠) فقط بلغ متوسط نمو الإيرادات الضريبية (١٥,٠٨%) ومتوسط مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة حوالي (٥,٢٢%)، اذ نلاحظ من خلال الجدول (٤) أنخفاض الايرادت الضريبية سنة ٢٠١٤ بقيمة بلغت (١٨٨٥١٢٧ مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (-٣٤,٤٧%) وبنسة مساهمة الى الإيرادات العامة حوالي (١,٧٨%)، وبعد ذلك عاودت الارتفاع في سنة ٢٠١٥ بمعدل نمو بلغ (٦,٨٨%) وبنسبة مساهمة (٣,٠٣%) لتستمر بالارتفاع الى سنة ٢٠٢٠ وبمعدل نمو بلغ حوالي (١٧,٥٢%) وبنسبة مساهمة بلغت (٧,٤٦%)، ماعدا (٢٠١٨ و ٢٠١٩)، اذ أنخفضت فيهما الإيرادات الضريبية بمعدلات نمو سلبية بلغت (-٩,٧١%) و (-٢٩,٣٩%) وبنسبة مساهمة الى الإيرادات العامة (٥,٣٣%) و (٣,٧٣%)، ومن خلال الجدول (٤) نلاحظ أن اعلى نسبة مساهمة للايرادات الضريبية في حجم الإيرادات العامة كان سنة ٢٠١٧ حيث بلغ (٨,١٤%) أما أدنى نسبة مساهمة لها خلال مدة الدراسة فكانت سنة ٢٠٠٣ اذ بلغت (٠,٠١%) وذلك بسبب احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنى التحتية ومعظم المؤسسات الحكومية ، مما جعل من الصعَّب تحصيل الضرائب، بالأضافة الى زيادة الإيرادات النفطية، مما قلل من أهمية الإيرادات الأخرى ولاسيما الايرادات الضريبية.

أما من حيث علاقة الايرادات الضريبية بالناتج المحلي الاجمالي فيمكن ان نلاحظ ان متوسط نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي بلغ خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) حوالي (١,٠٠%)، اذ كانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً بل اشبة بالصفرية، اذ سجلت أعلى نسبة مساهمة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) في سنة ٢٠٠٩ بلغت حوالي (٢,٥٥%) في حين ادنى نسبة مساهمه كانت سنة ٢٠٠٤، اذ بلغت حوالي (٠,٢٩%) وبهذا نلاحظ أن معدلات الضريبة ظلت تتزايد بعد سنة ٢٠٠٣ وذلك بسبب صدور أستراتيجيات ضريبية جديدة بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي في العراق .

أما خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ فقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١,٧٤%) وكانت اعلى نسبة مساهمة خلال هذه المدة في سنة ٢٠١٧ بلغت حوالي (٢,٨٤%) وأدنى نسبة مساهمة للمدة نفسها في سنة ٢٠١٤ بلغت (٠,٧٠%) .

يمكن ان تعزا المساهمة النسبية المنخفضة للضريبة الى اجمالي الايرادات العامة خلال مدة الدراسة الى عدد من العوامل التي من بينها:

1. حالة الفراغ الامني وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها سنوات عديدة من الدراسة التي قوضت القدرة على تحصيل وجباية الايرادات الضريبية من جوانب عديدة ، فضلاً عن تداعيات الاوضاع السلبية على الحركة الاقتصادية ثم على حجم الاوعية الضريبية.
2. تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية، وذلك بسبب الاعتماد على ما يمكن ان نسميه "وسادة النفط" بعد زيادة حجم الايرادات النفطية نتيجة استئناف تصدير النفط الخام بشكل طبيعي بعد أقتصار عملية تصدير النفط على تغطية الاحتياجات الإنسانية على وفق مذكرة التفاهم.
3. ضعف الرقابة وزيادة حجم التهرب الضريبي نتيجة تفاقم ظاهرة الفساد الاداري والمالي. (حسن ، ٢٠١٨ : ١٦٦)

ثالثاً : مسار الأيرادات الأخرى .

فضلاً عن الايرادات النفطية والايرادات الضريبية فأن الايرادات الاخرى تتضمن جميع مكونات الايرادات العامة في الموازنة والتي لم يتم ذكرها، والتي تشمل (الايرادات الرأسمالية ، ايرادات ايجار

املاك الدولة، الايرادات التحويلية، الخدمات الادارية للغير، المنح، المساهمات الاجتماعية، الايرادات غير المصنفة، وغيرها من الايرادات الأخرى)، ولمعرفة دورها بالاسهام في اجمالي الايرادات العامة يتم من خلال الجدول (٦) وكالأتي :

الجدول (٦)

تطور الإيرادات الاخرى في الاقتصاد العراقي بالنسبة للايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	الايرادات العامة	الناتج المحلي الأجمالي	الايرادات الأخرى	معد نمو الايرادات الأخرى	نسبة الايرادات الأخرى/ الإيرادات العامة%	نسبة الايرادات الأخرى / الناتج المحلي الأجمالي%
٢٠٠٣	٢١٤٦٣٤٦	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٣٠٤٥٣٩	—	١٤,١٨	١,٠٢
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	١٩٥٨٩٢	٣٥,٦٧-	٠,٥٩	٠,٣٦
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٥٢٧٥٣٩	١٦٩,٣٠	١,٣٠	٠,٧١
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	١٥٥٣٦١٥	١٩٤,٥٠	٣,١٦	١,٦٢
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	١١١٤٥٥٨١٣,٤	٣٨٨٦٨	٩٧,٤٩-	٠,٠٧	٠,٠٣
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	١٣٤٥٩٣	٢٤٦,٢٨	٠,١٦	٠,٠٨
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	١٥٥٤٨٥	١٥,٥٢	٠,٢٨	٠,١١
٢٠١٠	٦٩٥٢١١١٧	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	١١٦٩٠٠٩	٦٥١,٨٤	١,٦٨	٠,٧٢
٢٠١١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	١٢٤٩٦٩	٨٩,٣٠-	٠,١٢	٠,٠٥
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤٠٣	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	٢٣٥٩٧٠	٨٨,٨٢	٠,١٩	٠,٠٩
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٣٩٥	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٢١٢٩٩٧	٩,٧٣-	٠,١٨	٠,٠٧
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦٦٢٣	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٦٤٢٩٠٨٦	٢٩١٨,٣٩	٦,١٠	٢,٤١
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٢٥٢	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	١٣١٤٢٦٢١	١٠٤,٤٢	١٩,٧٧	٦,٧٥
٢٠١٦	٥٤٤٠٩٢٧٠	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٦٢٨٠٣١١	٥٢,٢١-	١١,٥٤	٣,١٨
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٥٥	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٥٩٦٥٧٥٤	٥,٠٠-	٧,٧١	٢,٦٩
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٢٦٨٩١٨٨٧٤,٠	٥٢٦٣٨٠٣	١١,٧٦-	٤,٩٣	١,٩٥
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٤٣٣٦١٤٦	١٧,٦٢-	٤,٠٣	١,٥٧
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٩	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٤٠٣٢٩٨٥	٦,٩٩-	٦,٣٨	١,٨٣
المجموع	١٢٩٨٤٤٠٨١٥	٣٢٠٢٧٢٢٤٨	٥٠١٠٤١٨٢			
المتوسط	٧٢١٣٥٦٠٠,٨٣	١٧٧٩٢٩٠٢٧,١	٢٧٨٣٥٦٥,٦٦	٢٣٩,٠١	٤,٥٧	١,٤٠

السنة	متوسط معدل نمو الايرادات الأخرى	متوسط الايرادات الأخرى / الإيرادات العامة %	متوسط الايرادات الأخرى / الناتج المحلي الأجمالي%
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	١١٣,٤٠	١,٩٩	٠,٤٤
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	٤١٨,٤٦	٨,٦٣	٢,٩١

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

-البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

- الاعمدة (٥ ، ٦ ، ٧) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢ ، ٣ ، ٤) .

من خلال الجدول (٦) نلاحظ أن متوسط معدل نمو الإيرادات الأخرى للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) بلغ (١١٣,٤٠%) ومتوسط مساهمتها في الإيرادات العامه بلغ لهذه المدة (١,٩٩%) ، اذ نلاحظ انخفاض حصيلة الإيرادات الأخرى من (٣٠٤٥٣٩ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت (١٤,١٨%) الى (٢١٢٩٩٧ مليون دينار) سنة ٢٠١٣ وبنسبة مساهمة (٠,١٨%)، اذ تراجعت هذه النسبة سنة ٢٠٠٤ الى(١٩٥٨٩٢ مليون دينار) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-٣٥,٦٧%) كذلك تراجعت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بنسبة تصل الى (٠,٥٩%) والسبب يعود الى ارتفاع عائدات النفط بعد قرار رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق (الحصار الاقتصادي)، لكن سرعان ماعاودت الإيرادات الأخرى الى الارتفاع في سنتي (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) بمعدلات نمو إيجابية بلغت (١٦٩,٣٠%) و (١٩٤,٥٠%) على التوالي ونسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت (١,٣٠%) و (٣,١٦%)، اما خلال سنة ٢٠٠٧ فقد انخفضت بشكل ملحوظ اذ بلغت (٣٨٨٦٨ مليون دينار) وبمعدل نمو سلبي (-٩٧,٤٩%) اما نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد بلغت (٠,٠٧%) ، في حين عاودت الارتفاع خلال السنوات (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) وعلى التوالي بمعدلات نمو إيجابية بلغت (٢٤٦,٢٨%) و (١٥,٥٢%) و (٦٥١,٨٤%)، وبعد ذلك انخفضت حصيلة الإيرادات الأخرى خلال السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وبمعدلات نمو بلغت (-٨٩,٣٠%) و (٨٨,٨٢%) و(-٩,٧٣%)، اذ سجلت الإيرادات الأخرى اعلى نسبة مساهمة في الإيرادات العامة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) كانت في سنة ٢٠٠٣ بنسبة بلغت (١٤,١٨%) وعلى العكس من ذلك كانت ادنى نسبة مساهمة في سنة ٢٠٠٧ بنسبة بلغت(٠,٠٧%) ، أما خلال المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) فقد بلغ متوسط معدل نمو الإيرادات الأخرى (٤١٨,٤٦%) وبلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة (٨,٦٣%) اذ نلاحظ من خلال الجدول (٦) ارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى خلال سنتي (٢٠١٤ و ٢٠١٥) بمقدار (٦٤٢٩٠٨٦ مليون دينار) و (١٣١٤٢٦٢١ مليون دينار) على التوالي وبمعدلات نمو إيجابية ، في حين سرعان ما انخفضت هذه الحصيلة سنة ٢٠١٦ وبمقدار بلغ (٦٢٨٠٣١١ مليون دينار) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-٥٢,٢١%) لتستمر في الانخفاض خلال السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وبمعدلات نمو سلبية بلغت (-٥,٠٠%) و (-١١,٧٦%) و (١٧,٦٢%)

و(-٦,٩٩%) وعلى التوالي، اذ كانت اعلى نسبة مساهمة لها في الإيرادات العامة خلال هذه المدة في سنة ٢٠١٥ وبنسبة بلغت (١٩,٧٧%) ويعزا السبب لهذه الزيادة في نسبة المساهمة الى الانخفاض الكبير في مساهمة الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات العامة نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية، في حين كانت ادنى نسبة مساهمة لها في سنة ٢٠١٩ وبنسبة بلغت (٤,٠٣%) .

أما من حيث علاقة الايرادات الأخرى بالناتج المحلي الاجمالي فيمكن ان نلاحظ ان متوسط نسبة الايرادات الاخرى الى الناتج المحلي الإجمالي بلغ خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) حوالي (٠,٤٤%)، اذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٣ (١,٠٢%) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض الى سنة ٢٠١٣ اذ بلغت نسبة مساهمتها حوالي (٠,٠٧%) ، كما كانت اعلى نسبة مساهمة للايرادات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة في سنة ٢٠٠٦ اذ بلغت (١,٦٢%) وعلى العكس من ذلك كانت ادنى نسبة مساهمه في الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت (٠,٠٣%)، أما خلال المدة(٢٠١٤-٢٠٢٠) فقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات الأخرى الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٢,٩١%)، اذ كانت اعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة في سنة ٢٠١٥ وبنسبة بلغت حوالي (٦,٧٥%)، في حين كانت ادنى نسبة مساهمة لها في سنة ٢٠١٩ وبنسبة بلغت حوالي (١,٥٧%).

نلاحظ مما سبق أن نسبة الإيرادات الأخرى غير الضريبية تبدو اضعف مما هي عليه بالنسبة الى اجمالي الإيرادات العامة اذا ماتمت قراءة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، اذ نلاحظ انها شكلت نسبة اقرب ماتكون الى (الصفر %)، الامر الذي يعود بجزء كبير منه الى عدم الاعتماد على هذا النوع من الإيرادات من جهة، فضلاً عن التراجع الكبير في العديد من المرافق العامة ، ومن ثم تراجع قدرتها على امداد الخزانة العامة بالايرادات.

ويتضح من خلال أستعراض هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة للعراق أن دورة الاعمال بالنسبة للاقتصاد العراقي الكلي هي دورة الايراد النفطي، ولكن يرافقه شلل في قدرة الادوات المالية على مواجهة مسار الدورة ومن ثم ذهاب الايراد النفطي الى القاع مع أستمرار انخفاض التمويل العام للنشاط الكلي الذي يهيمن عليه القطاع العام معجلاً الدوره في اتجاهها الركودي (داغر، ٢٠١٦).

المبحث الثالث

تحليل صافي الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة اهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية، وتأثيرها بشكل مباشر او غير مباشر في العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، وهنا نالت دراسة الموازنة العامة في العراق اهمية كبرى من حيث التطرق وبشكل تفصيلي الى سنوات العجز والفائض خلال مدة الدراسة وتأثيرها المباشر أو غير المباشر، اذ اتسمت الموازنة العراقية بالفائض نتيجة الارتفاع المستمر في الايرادات العامة بالعراق المعتمدة بشكل رئيس على الجانب النفطي، ونتيجة لاهمية هذا الجانب من السياسة المالية وللوقوف على الواقع الفعلي للعجز أو الفائض في الموازنة العامة فستتم دراسة الفائض او العجز مع عوائد النفط وبدون هذه العوائد وكذلك من حيث علاقتها بالناتج المحلي الاجمالي وسيتم توضيحها تباعاً بالتفصيل وكالأتي:

الجدول (٧)

تطور الموازنة العامة (مع عوائد النفط) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض	معدل نمو العجز أو الفائض	الناتج المحلي الأجمالي	العجز أو الفائض / الناتج المحلي الأجمالي
٢٠٠٣	٢١٤٦٣٤٦	١٩٨٢٥٤٨	١٦٣٧٩٨	ـــ	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٠,٥٥
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٣٢١١٧٤٩١	٨٦٥٢٤٨	٤٢٨,٢٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	١,٦٢
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٢٦٣٧٥١٧٥	١٤١٢٧٧١٥	١٥٣٢,٧٩	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	١٩,٢١
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٣٣٤٨٧٨٧٧	١٥٥٦٧٦٦٨	١٠,١٩	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	١٦,٢٨
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	٣٣٥٤٥١٤٤	٢١٠٥٤٣٠٧	٣٥,٢٤	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٨,٨٩
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٥٩٤٠٣٣٧٥	٢٠٨٤٨٨٠٧	٠,٩٧-	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	١٣,٢٧
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٥٢٥٦٧٠٢٥	٢٦٤٢٣٢٨	٨٧,٣٢-	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	٢,٠٢
٢٠١٠	٦٩٥٢١١١٧	٦٤٣٥١٩٨٤	٥١٦٩١٣٣	٩٥,٦٢	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	٣,١٨
٢٠١١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٦٩٦٣٩٥٢٣	٣٠٣٥٩٢٥٣	٤٨٧,٣١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	١٣,٩٦
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤٠٣	٩٠٣٧٤٧٨٣	٢٩٠٩١٦٢٠	٤,١٧-	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١١,٤٤
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٣٩٥	١٠٦٨٧٣٠٢٧	٦٨٩٤٣٦٨	٧٦,٣٠-	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٢,٥١
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦٦٢٣	٨٣٥٥٦٢٢٦	٢١٨٣٠٣٩٧	٢١٦,٦٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٨,١٩
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٢٥٢	٧٠٣٩٧٥١٥	٣٩٢٧٢٦٣-	١١٧,٩٨-	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٢,٠١,-
٢٠١٦	٥٤٤٠٩٢٧٠	٦٧٠٦٧٤٣٧	١٢٦٥٨١٦٧-	٢٢٢,٣١	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٦,٤٢-
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٥٥	٧٥٤٩٠١١٥	١٨٤٥٨٤٠	١١٤,٥٨-	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٠,٨٣
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٣٤	١٠٤١٥٨١٨٣	٢٤١١٦٥١	٣٠,٦٥	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٠,٨٩
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٩٩٥	١٣٣١٠٧٦١٦	٢٥٥٤٠٦٢١-	١١٥٩,٠٥-	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٩,٢٤-
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٩	١٤٨٦٠٦٨٠٩	٨٥٤٠٧١٢٠-	٤٣٤,٣٩	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٣٨,٨٦-

السنة	متوسط معدل نمو العجز أو الفائض	متوسط العجز أو الفائض / الناتج المحلي الأجمالي
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	٢٤٢,٠٦	٩,٣٥
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	٦٩,٦٦-	٦,٦٦-

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (١) و (٢) و(٤).

المطلب الأول: تحليل العجز والفائض في الموازنة العامة (مع عوائد النفط) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

نلاحظ من خلال الجدول (٧) ان متوسط معدل نمو الفائض للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) من الموازنة العامة بلغ (٢٤٢,٠٦ %) ،بعد حرب الخليج الثالثة سنة 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق أدى ذلك الى زيادة العائدات النفطية للعراق، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة على الرغم من تراجع الإيرادات الأخرى (الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية)، في وقت كان فيه الإنفاق العام قد تركز بشكل رئيس على النفقات الجارية، اذ كانت الزيادة في الإيرادات العامة تفوق الزيادة في النفقات العامة مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة سنة ٢٠٠٣ بلغ هذا الفائض حوالي (163798 مليون دينار) ، وكان الفائض خلال هذه المدة متأتياً من زيادة إيرادات مصدر واحد فقط ، في ظل تراجع حجم ونسبة الإيرادات الأخرى، اذ بلغت نسبة الفائض حوالي (٠,٥٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة، إذ بلغت قيمة الفائض سنة ٢٠٠٥ (14127715 مليون دينار)، بمعدل نمو (1532,٧٩%)، وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (19,٢١%)، وكان السبب في ذلك هو زيادة الإيرادات العامة وبالأخص الايرادات النفطية وتراجع النفقات العامة، وأستمرت حالة الفائض بالتتابع للسنوات التي تليها (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) بقيمة تبلغ (١٥٥٦٧٦٦٨ مليون دينار) و (٢١٠٥٤٣٠٧ مليون دينار) و (٢٠٨٤٨٨٠٧ مليون دينار)، ثم تراجع حجم الفائض سنة 2009 إلى (2642328 مليون دينار) ، إذ حقق معدل نمو سنوياً في تلك المدة بلغ (-٨٧,٣٢%)، كما انخفض الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى إلى (٢,٠٢%)، وأن السبب في انخفاض الفائض هو نتيجة أنهيار أسعار النفط بسبب الازمة المالية خلال تلك المدة، إذ هبطت إلى أدنى مستوياتها ومن ثم إنخفاض الإيرادات النفطية.

كما سجل أكبر حجم للفائض في الموازنة العامة سنة ٢٠١١ بمقدار (٣٠٣٥٩٢٥٣ مليون دينار) وبمعدل نمو (٤٨٧,٣١%) أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت (١٣,٩٦%) وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات النفطية مما أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة للبلد.

وإنخفض مقدار الفائض بالأسعار الجارية سنة 2012 ليصل إلى (٢٩٠٩١٦٢٠ مليون دينار)، وبمعدل نمو سالب بلغ (-٤,١٧%)، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة النفقات العامة وذلك لإرتفاع كل من الإنفاق الجاري والاستثماري وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات العامة.

شهدت سنة 2013 عجزاً في الموازنة العامة فبلغت قيمة العجز (٦٨٩٤٣٦٨ مليون دينار) بمعدل نمو سالب (-٧٦,٣٠%)، أما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (2,٥١%)، سبب هذا العجز هو انخفاض الإيرادات العامة نتيجة إنخفاض إيرادات الصادرات النفطية التي تعزا إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية.

وعند استقراء الوضع المالي للموازنة العامة للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠) نلاحظ ان متوسط العجز لهذه المدة بلغ (-٦٩,٦٦%)، يتبين لنا من خلال الجدول (٧) ان حجم الفائض خلال هذه المدة بقى مستمرا لسنة ٢٠١٤ اذ سجلت الموازنة العامة فائضاً مالياً سنة ٢٠١٤ بلغ (٢١٨٣٠٣٩٧ مليون دينار) بمعدل نمو للفائض بلغ (٢١٦,٦٤%) ونسبة الفائض الى الناتج المحلي الإجمالي (٨,١٩%)، لكن سرعان ماحصل عجز في الموازنة العامة سنة ٢٠١٥ بمقدار (-٣٩٢٧٢٦٣ مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (-١١٧,٩٨%) ونسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-٢,٠١%)، وأستمر هذا العجر سنة ٢٠١٦ بمقدار (-١٢٦٥٨١٦٧ مليون دينار) وبمعدل نمو (٢٢٢,٣١%) وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سالبة بلغت (-٦,٤٢%)، أما خلال سنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فقد عادت الموازنة الى حالة الفائض وبمقدار بلغ (١٨٤٥٨٤٠ مليون دينار) و (٢٤١١٦٥١ مليون دينار) على التوالي وبنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٠,٨٣%) و (٠,٨٩%) ، فيما كان العجز موجوداً للسنتين (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) بمقدار (-٢٥٥٤٠٦٢١ مليون دينار) و(-٨٥٤٠٧١٢٠ مليون دينار) على التوالي بمعدل نمو للعجز بلغ (-١١٥٩,٠٥%) و (٤٣٤,٣٩%) على التوالي وهو الاسوأ منذ ٢٠١٦ بسبب تراجع الموارد وارتفاع كلف الديون والحرب والنفقات الجارية وبمعدل نمو في العجز العام للموازنة (-٩,٢٤%) و (-٣٨,٨٦%) من الناتج المحلي الاجمالي.

يتضح أن حالة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي كانت ولاتزال مرتبطة وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية انتاج

النفط المحلي (العامل الداخلي)، لذلك سيكون لتغير هذه العوامل تأثير مباشر في الموازنة العامة للدولة .

المطلب الثاني: تحليل العجز والفائض في الموازنة العامة (بدون عوائد النفط) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

أسهمت الايرادات غير النفطية في العراق بشكل منخفض في الموازنة العامة مقارنةً بكل الدول النامية والمتقدمة، اذ تعد فرنسا من أكثر الدول التي تعتمد فيها الموازنة بشكل كبير على الضرائب بمتوسط سنوي لآخر عشر سنوات بمعدل (44.2%) من الموازنة العامة، تليها الدنمارك التي تشكل الضرائب فيها متوسطاً سنوياً يبلغ (43.8%) كاجمالي الايرادات الضريبية من ايرادات الموازنة العامة ، اما الدول الاخرى مثل بلجيكا فهي تعتمد على الضرائب بشكل اساسي بنسبة متوسط سنوي (45.8%) كإجمالي الإيرادات الضريبية من إيرادات الموازنة العامة ، وبمقارنة بسيطة وكما ذكرنا سابقاً مدى اعتماد الموازنة العامة في العراق بشكل تام على الايرادات النفطية وبهذا تكون الموازنة احادية نفطية مما ادى ضعف مساهمة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق على خلاف العديد من الدول الأخرى وكما مبين في الجدول التالي:

الجدول (٨)

تطور الموازنة العامة (بدون عوائد النفط) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنة	الايرادات غير النفطية	النفقات العامة	العجز أو الفائض	معدل نمو العجز أو الفائض	الناتج المحلي الأجمالي	العجز أو الفائض / الناتج المحلي الأجمالي
٢٠٠٣	٣٠٤٨٨٨	١٩٨٢٥٤٨	١٦٧٧٦٦٠-	—	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٥,٦٧-
٢٠٠٤	٣٥٥٥٣٦	٣٢١١٧٤٩١	٣١٧٦١٩٥٥-	١٧,٩٣	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٥٩,٦٦-
٢٠٠٥	١٠٢٢٨٢١	٢٦٣٧٥١٧٥	٢٥٣٥٢٣٥٤-	٠,٢٠-	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٤,٤٧-
٢٠٠٦	٢١٤٧٥٠٢	٣٣٤٨٧٨٧٧	٣١٣٤٠٣٧٥-	٠,٢٣	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٣٢,٧٨-
٢٠٠٧	١٤٣٦٨٥٩	٣٣٥٤٥١٤٤	٣٢١٠٨٢٨٥-	٠,٠٢	١١١٤٥٥٨١٣,٤	٢٨,٨٠-
٢٠٠٨	١١٢٠٤٣٠	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٨٢٨٢٩٤٥-	٠,٨١	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٣٧,١١-
٢٠٠٩	٣٤٩٠٢٩٤	٥٢٥٦٧٠٢٥	٤٩٠٧٦٧٣١-	٠,١٥-	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	٣٧,٥٦-
٢٠١٠	٢٧٠١٤٤٧	٦٤٣٥١٩٨٤	٦١٦٥٠٥٣٧-	٠,٢٥	١٦٢٠٦٥٥٦٥,٥	٣٨,٠٤-
٢٠١١	١٩٠٨٥٦٢	٦٩٦٣٩٥٢٣	٦٧٧٣٠٩٦١-	٠,٠٩	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣١,١٦-
٢٠١٢	٢٨٦٩٣٢٧	٩٠٣٧٤٧٨٣	٨٧٥٠٥٤٥٦-	٠,٢٩	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	٣٤,٤٢-
٢٠١٣	٣٠٨٩٨٥٣	١٠٦٨٧٣٠٢٧	١٠٣٧٨٣١٧٤-	٠,١٨	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٣٧,٩٣-
٢٠١٤	٨٣١٤٢١٣	٨٣٥٥٦٢٢٦	٧٥٢٤٢٠١٣-	٠,٢٧-	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٢٨,٢٥-
٢٠١٥	١٥١٥٧٦٣١	٧٠٣٩٧٥١٥	٥٥٢٣٩٨٨٤-	٠,٢٦-	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٢٨,٣٧-
٢٠١٦	١٠١٤٢٢٠٧	٦٧٠٦٧٤٣٧	٥٦٩٢٥٢٣٠-	٠,٠٣	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٢٨,٩٠-
٢٠١٧	١٢٢٦٤٠٢٦	٧٥٤٩٠١١٥	٦٣٢٢٦٠٨٩-	٠,١١	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٢٨,٥٢-
٢٠١٨	١٠٩٥٠٠١٤	١٠٤١٥٨١٨٣	٩٣٢٠٨١٦٩-	٠,٤٧	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٣٤,٦٦-
٢٠١٩	٨٣٥٠٦٧٧	١٣٣١٠٧٦١٦	١٢٤٧٥٦٩٣٩-	٠,٣٣	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٤٥,١٧-
٢٠٢٠	٨٧٥١١٧٥	١٤٨٦٠٦٨٠٩	١٣٩٨٥٥٦٣٤-	٠,١٢	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤	٦٣,٦٣-

السنة	متوسط معدل نمو العجز أو الفائض	متوسط العجز أو الفائض / الناتج المحلي الأجمالي
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣	١,٧٦	٣٤,٣٢-
متوسط المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠	٠,٠٧	٣٦,٧٨-

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (١) و (٢) و(٥) و (٦).

من اجل بيان مدى العجز في الموازنة العامة تم استبعاد الايرادات النفطية من الاخيرة، فعند ملاحظة الارقام الخاصة في معدلات نمو العجز للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) المذكورة في الجدول (٨) نلاحظ وجود العجز لجميع السنوات وبمتوسط نمو عجز بلغ (١,٧٦%) ، اذ سجلت سنة ٢٠٠٤ اعلى نسبة نمو للعجز خلال هذه المدة وبمعدل (١٧,٩٣%) وبمبلغ يقدر بحوالي (٣١٧٦١٩٥٥- مليون دينار)، فيما كانت سنة ٢٠٠٧ اقل معدل لنمو العجز بنسبة (٠,٠٢%) وبمبلغ (٣٢١٠٨٢٨٥- مليون دينار)، فيما كانت معدلات النمو سالبة للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ بمعدل (-٠,٢٠%) و (-٠,١٥%) على التوالي.

هذا ولم يشكل الناتج المحلي الاجمالي اي تأثير إيجابي للعجز في الموازنة العامة بمتوسط نمو سالب بلغ (-٣٤,٣٢%) فضلاً عن التسارع في السنوات من حيث كمية العجز السالب المتاح على الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت نسبة العجز السالب عند اقصى حد سنة ٢٠٠٤ بمعدل (-,٥٩,٦٦%) وادنى معدل للعجز السالب عند سنة ٢٠٠٣ بمعدل (-٥,٦٧%)، ويعود السبب الاساسي في هذا العجز في الموازنة الى انعدام التنويع في الايرادات العامة وبالاخص الايرادات الضريبية واعتماد العراق على الايرادات النفطية فضلاً عن الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة.

واستمر العجز للمدة(٢٠١٤-٢٠٢٠) وكما موضح في الجدول (٨) اذ بلغ متوسط نمو العجز لهذه المدة حوالي (٠,٠٧%)، اذ شهدت السنتين (٢٠١٨ و ٢٠١٩) ارتفاعاً في نسب نمو عجز الموازنة بمعدل (٠,٤٧%) و (٠,٣٣%) على التوالي، فيما كان اقل معدل لنمو العجز عند سنة ٢٠١٦ بمعدل (٠,٠٣%)، فيما كان معدل نمو العجز سالباً للسنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥) بمعدلات (-٠,٢٧%) و (,-٠,٢٦%) على التوالي مما اثر بدوره في الناتج المحلي الاجمالي وعدم تغطيته للعجز الحاصل في الموازنة .

نلاحظ في النهاية من خلال التحليل السابق وللمدتين الاولى والثانية ان متوسط معدل نمو حجم الفائض او العجز (عند احتساب الايرادات الكلية وبضمنها النفطية) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) في الجدول (٧) شكل حوالي (٢٤٢,٠٦%) اذ تشكل هذه الايرادات في الجدول (٤) (٩٦,٠٤%) من اجمالي الايرادات الكلية و (٤٣,٦٨%) نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، وهي نسبة

مرتفعة جداً عن المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) والتي شكلت كذلك من اجمالي الايرادات الكلية (٨٦,١٢%) و (٣٠,١٢%) نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

أما في حالة (عدم احتساب الايرادات الكلية وبضمنها النفطية) والاكتفاء بالايرادات الضريبية والايرادات الأخرى فيتبين ان حجم العجز أو الفائض وللمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) احتسب عند الموازنة بمتوسط معدل نمو يقدر بحوالي (١,٧٦%) اذ تشكل كل من الإيرادات الضريبية والايرادات الأخرى في الجدول (٥) والجدول (٦) من اجمالي الايرادات الكلية (١,٩٤%) و(١,٩٩%) ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي (١%) و (٠,٤٤%) ، وهي نسبة منخفضه عن المدة (٢٠١٤-٢٠٢٠) والتي شكلت كذلك من اجمالي الايرادات الكلية (٥,٢٢%) و (٨,٦٣%) ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي (١,٧٤%)و (٢,٩١%).

ان صعوبة معالجة وارجاع ظاهرة العجز التي حدثت خلال السنوات (٢٠١٣ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠) الى المستوى المعقول ومعالجة التعقيدات المؤثرة عليها يكون من خلال دراسة العوامل وازالتها ومن أهمها :

1. عدم مواكبة الموارد والايرادات الحكومية للنمو الحاصل في الانفاق العام.
2. زيادة نسبة الانفاق الجاري في الموازنة العامة الى اجمالي الانفاق العام.
3. غياب سياسة الترشيد في النفقات العامة وضعف كفاءته.
4. انتشار حالات الفساد الاداري والمالي داخل المؤسسات الحكومية وما رافقها من هدرللاموال العامة مما أدى الى ضياع من مبالغ النفقات العامة.(حسين ، مصدر سابق :٩٧)

كما تجدر الاشارة الى إن العجز في الموازنات العامة منذ سنة ٢٠٠٣ ولغاية تقديرات سنة ٢٠٢٠ هو عجز مخطط (باستثناء عام ٢٠١٦ اذ تحول فيها العجز المخطط الى عجز فعلي نتيجة لانخفاض أسعار النفط) اذ ان للعجز المخطط في العراق مبرراته التي تتمثل بالتحوط من التقلبات التي تحدث في اسعار النفط واحتمالية هبوط اسعارها مما يعرض الاقتصاد الوطني لأزمة عجز حقيقية كما حصل في سنة ٢٠١٤ إذ تعتمد الحكومة على ايرادات تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة بالاموال اللازمة للنفقات الحكومية وبنسبة تصل الى (٩٢%) من قيمة الموازنة، وبهذا يمكن القول إن الدولة تلجأ الى السياسة المالية لمواجهة التذبذب في الاسعار النفطية من خلال

الاعتماد على أرتفاع اسعارها أو على الاقل استقرارها الامر الذي يوفر لها الاموال اللازمة لتغطية العجز المخطط من خلال الفارق بين السعر المخطط للبرميل النفطي والسعر الواقعي.

وتُبيّن لنا السياسة المالية في التحوط من أسعار النفط المتقلبة وآثارها في الموازنة الحكومية عجز الحكومات المتعاقبة عن بناء القطاعات الانتاجية الأخرى في العراق والاكتفاء بالتفرج على انهيارها مما جعل القطاع النفطي هو المتفرد في تمويل الموازنة العامة، ففي حالة اهتزاز الاسعار العالمية فأن الاقتصاد يكون في حالة ازمة خانقة قد تهدد البناء المالي والاقتصادي للدولة، في حين عجزت الحكومة العراقية عن معالجته او على الاقل محاولة ايجاد الحلول، وبدلاً من ذلك تبنت سياسة العجز المخطط التي تبقي العراق داخل المخاطر الاقتصادية اذ ان عجز الموازنة المتواصل او الهيكلي عادة ما يؤدي الى أمرين:

- الاقتراض داخلياً وخارجياً لسد وتغطية النفقات الحكومية والذي يعد التزاماً لايمكن التخلي عنه.
- يؤدي العجز الى حاله من التضخم في البلد وذلك لانها تضطر الى اصدار كميات اضافية من النقود او تخفيض قيمة العملة العراقية مقابل الدولار في محاولة منها لسد العجز دون اللجوء الى الاقتراض.
- مما سبق يتضح ان مواجهة العجز في الموازنة العامة من الأمور الضرورية واللازمة وان معالجته من الامور الجوهرية التي تتصدر البرامج الاقتصادية للحكومة من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن ايجاز الحلول المناسبة بالنقاط التالية: (حسين ، مصدر سابق :٩٨)
- ان يشبع الانفاق العام الحاجات العامة وليست الحاجات الخاصة، اي تحقيق اهداف تنموية حقيقية وليس الانفاق لاجل الانفاق فقط .
- اعادة ترتيب اولويات النفقات العامة لحساب الجانب الاستثماري والخفض من النفقات الجارية قدر الامكان .
- زيادة الطاقة الانتاجية من خلال زيادة كمية النفط المصدر فضلاً عن العمل الجاد على استثمار الثروة النفطية بالكامل من خلال استثمار وتصدير الغاز الطبيعي والغاز المصاحب.
- العمل على زيادة الايرادات غير النفطية من خلال العمل على نظام ضريبي فعال قادر على استحصال المبالغ الضريبية والرسوم التي يتم فرضها مع تقديم الخدمات المجتمعية الواجبة لتنمية الوعي الضريبي لدى المواطن.(حسين ، مصدر سابق :٩٨)

الفصل الثالث

تحليل وقياس الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

المبحث الأول

دراسة وتحليل المتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

المبحث الثاني

قياس الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

تمهيد

يحاول هذا الفصل قياس وتحليل الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، وذلك من خلال اعتماد عدة طرائق منها تحليل المعادلة النقدية وتقصي العوامل المؤثرة في عرض النقد لكونه المتغير الابرز الذي يمكن ان يتأثر بالسياسة المالية فضلاً عن محاولة قياس الآثار باعتماد الاساليب القياسية التقليدية والحديثة وتحليل نتائجها، وقد قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث خصص الاول لدراسة وتحليل المتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) فيما جاء الثاني ليتناول البعد النقدي للسياسة المالية في العراق، اما الثالث فقد خصص لقياس الآثار النقدية للسياسة المالية وتحليلها للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) .

المبحث الاول

دراسة وتحليل المتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

يتناول هذا المبحث تحليل تطور عرض النقد وكذلك تحليل دور العوامل المؤثرة في عرض النقد وتحليل تطورات كل من سعر الفائدة وسعر الصرف.

المطلب الأول: تحليل تطورات عرض النقد

عادة يتم التمييز بين ثلاث مفاهيم رئيسة لعرض النقد حسب طبيعة الودائع المدرجة فضلاً عن العملة في التداول، اذ يتضمن الأول مفهوم عض النقد بالمعنى الضيق (M1)، الذي يشمل صافي العملة في التداول وكذلك الودائع الجارية للقطاع الخاص، بينما يعرف الثاني بمفهوم عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وهو يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضافة إليه الودائع الادخارية والودائع الاجلة للقطاع الخاص في البنوك التجارية، في حين يتوسع المفهوم الثالث وهو عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) ليشمل زيادةً على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) الودائع خارج البنوك التجارية.

ولا شك أن أهمية تبني المفهوم المناسب يعتمد على عدد من العوامل، في مقدمتها مدى تقدم الاقتصاد وطبيعة هيكلتهُ ودرجة تطور النظام المالي والمصرفي والعائد المصرفي فيه (الشمري، ٢٠١٢: ٢٢٣)، وعلى قدر تعلق الأمر بدراستنا فسوف يتم تحليل عرض النقد في العراق بمفهوميه الضيق (M1) والواسع (M2) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٩)

تطور عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	معدل نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	معامل الاستقرار النقدي	درجة نقدية الاقتصاد
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	٤٠٢١٨٤٧	ـــــ	ـــــ	ـــــ	١٣,٥٩
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	١١٤٩٨١٤٨	٢٥٠,١٧	١٨٥,٨٩	٣,١٢	٢١,٥٩
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٤٦٥٩٣٥٠	١٢,٣٢	٢٧,٤٩	٠,٣٢	١٩,٩٣
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٢١٠٥٠٢٤٩	٣٥,٦٢	٤٣,٦٠	١,١٨	٢٢,٠٢
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٢٦٩١٩٩٩٦	٤٠,٥٠	٢٧,٨٨	٢,٤٣	٢٤,١٥
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٣٤٨٦١٩٢٧	٢٩,٧٨	٢٩,٥٠	٠,٧٢	٢٢,٢٠
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	٤٥٣٥٥٢٨٩	٣٢,٣٢	٣٠,١٠	١,٩٩-	٣٤,٧١
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٦٠٢٨٩١٦٨	٣٨,٧٢	٣٢,٩٣	١,٦٠	٣٧,٢٠
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٧٢٠٦٧٣٠٩	٢٠,٧٤	١٩,٥٤	٠,٦٠	٣٣,١٦
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	٧٥٣٣٦١٢٨	٢,٠٢	٤,٥٤	٠,١١	٢٩,٦٣
٢٠١٣	٧٣٨٣٠٩٦٤	٨٧٥٢٦٥٨٥	١٥,٨٤	١٦,١٨	٢,٠٧	٣١,٩٩
٢٠١٤	٧٢٦٩٢٤٤٨	٩٠٥٦٦٩٣٠	١,٥٤-	٣,٤٧	٠,٥٨	٣٤
٢٠١٥	٦٩٦١٣١٥٠	٨٤٥٢٧٢٧٢	٤,٢٤-	٦,٦٧-	٠,١٥	٤٣,٤١
٢٠١٦	٧٥٥٢٣٩٥٢	٩٠٤٦٦٣٧٠	٨,٤٩	٧,٠٣	٧,٣٨	٤٥,٩٣
٢٠١٧	٧٦٩٨٦٥٨٤	٩٢٨٥٧٠٤٧	١,٩٤	٢,٦٤	٠,١٥	٤١,٨٩
٢٠١٨	٧٧٨٢٨٩٨٤	٩٥٣٩٠٧٢٥	١,٠٩	٢,٧٣	٠,٠٥	٣٥,٤٧
٢٠١٩	٨٦٧٧١٠٠٠	١٠٣٤٤١١٣١	١١,٤٩	٨,٤٤	٤,٢٧	٣٧,٤٥
٢٠٢٠	١٠٣٣٥٣٥٥٦	١١٩٩٠٦٢٦٠	١٩,١١	١٥,٩٢	٠,٩٣-	٥٤,٥٦

المصدر: من أعداد الباحثــة بالاعتمــاد على :

-البنــك المركزي العراقــي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

-الاعمدة (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢ ، ٣) .

أولاً : تطور عرض النقد بالمعنى الضيق (M1).

يعتمد عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) على عنصرين أساسيين هما صافي العملة في التداول والودائع الجارية الا ان نسبة هذين العنصرين تختلف من دولة الى أخرى ليعكس هذا التباين تطور البيئة النقدية والمصرفية في الاقتصاد مع ملاحظة أن هناك مكونات أخرى تعرف بأشباه النقد (السيولة الثانوية) والتي تتضمن ودائع الاعتماد والودائع الثابتة والتوفير والادخارات المودعة لدى مؤسسات الادخار والمؤسسات المالية الوسيطة (غير النقدية) مثل شركات التأمين، وشركات التمويل والاستثمار ومؤسسات الضمان الاجتماعي والسيولة.

اذ توضح الاحصاءات الواردة في الجدول (٩) تزايد عرض النقد بالقيم المطلقة والنسبية لمدة الدراسة، اذ شهدت المدة (2003–2020) وفرة من العائدات النفطية ومن ثم استمر عرض النقد (M1) بالزيادة اذ ارتفع من(٥٧٧٣٦٠١ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى (103353556مليون دينار) سنة ٢٠٢٠ و بمعدل نمو بلغ (١٩,١١%)، اذ توزعت الزيادات المشار اليها بين كل من العملة في التداول والودائع الجارية، ونلاحظ من خلال الجدول (١٠) أن العملة في التداول شهدت ارتفاعاً من (٤٦٢٩٧٩٤مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (59987098 مليون دينار) سنة ٢٠٢٠، اما الودائع الجارية فقد ارتفعت من حوالي (١١٤٣٨٠٧ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (43366458مليون دينار) سنة ٢٠٢٠، وتجدر الإشارة الى ان نسبة مساهمة الودائع الجارية في تكوين عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) ارتفعت من حوالي (١٩,٨١%) سنة ٢٠٠٣ الى حوالي (٤١,٩٦%) سنة ٢٠٢٠ في المقابل انخفاض نسبة العملة في التداول من (٨٠,١٨%) الى حوالي (٥٨,٠٤%) للسنوات المذكورة أعلاه، وهو مايعود في جزء كبير منه الى تحسن الكثافة المصرفية في الاقتصاد العراقي، وأن مصادر نمو عرض النقد جاءت من جوانب عدة أهمها الاصدار النقدي الجديد الناجم عن استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة بهدف معالجة المشكلات القائمة في العملة العراقية القديمة التي جعلتها غير قادرة على أداء وظائفها بالصورة الصحيحة كوسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، أما مصدر النمو الآخر في عرض النقد فجاء نتيجة لزيادة صافي الموجودات الأجنبية، ومن جهة آخرى فإن معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٠) وبنسب مختلفة تراوحت بين (٢٥٠,١٧%)

سنة ٢٠٠٤ وهي أعلى نسبة نمو له خلال مدة الدراسة وهي تشير للتغيرات الكبيرة التي شهدتها هذه السنة بعد التغيير السياسي والزيادة الكبيرة في الرواتب والاجور، في المقابل بلغ معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق حوالي (١,٠٩%) سنة ٢٠١٨ وهي أدنى نسبة نمو للمدة ذاتها، في حين سجل عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) معدلات نمو سالبة في سنتي (٢٠١٤ و ٢٠١٥) بلغت (-١,٥٤%) و (-٤,٢٤%) على التوالي وذلك بسبب انخفاض صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية في بداية النصف الثاني من سنة 2014 وكذلك سوء استخدام الموارد من العملة الاجنبية و التلكؤ في تنفيذ الخطط الاستثمارية و انتشار الفساد المالي ومن ثم التأثير السلبي في حجم عرض النقد و معدل نموه، اما سنة 2016 فقد ارتفع عرض النقد (M1) اذ سجل معدل نمو ايجابياً بلغ (8.49%)، ويعزا هذا الارتفاع بالدرجة الأساسية الى نمو العملة في التداول لتصل نسبة مساهمتها الى (55.71%) من اجمالي عرض النقد، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية التي سجلت (44,29%) من عرض النقد ويرجع السبب في ذلك الى حالة التخوف من قبل الجمهور للاحتفاظ بالمدخرات النقدية لمواجهة حالة عدم التأكد في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد.

اما في سنتي (2017 و ٢٠١٨) فقد ارتفع عرض النقد (M1) بمعدلات متقاربة بلغت(76986584) و(77828984) وبمعدلات نمو (١,٩٤%) و (١,٠٩%)، ويعزا ذلك بالدرجة الاساسية الى نمو الودائع الجارية اذ سجلت نسبة (٤٧,٦٠%) و (٤٧,٩٧%) من عرض النقد (M1)، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا ضئيلاً.

اما خلال سنتي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) فقد سجل عرض النقد ارتفاعا بمعدلات نمو بلغت (١١,٤٩%) و (١٩,١١%)، وهذا نتيجة نمو العملة في التداول لتسجل نسبة (٥٤,٩٠%) و (٥٨,٠٤%) من عرض النقد (M1)، ويعزا ذلك الارتفاع الى ارتفاع الإنفاق العام في أثناء انتشار الازمة الصحية على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلا عن إعطاء منح الى العوائل في اثناء تطبيق الحظر الشامل.

علماً ان التفاوت المذكور لم يقتصر على تغيرات عرض النقد بل شمل العلاقة بين التغير السنوي فيه والتغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي، كما يتضح من بيانات الجدول (٩) عدم

التناسب بين المعدلين والذي يوضحه معامل الاستقرار النقدي، ما يدل على ان الزيادة التي شهدتها وسائل الدفع لم تقابلها زيادة في المعروض من السلع والخدمات بنفس المعدل، أي ان المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٠) اتسمت بعدم الاستقرار الذي بلغ (٣,١٢%) سنة ٢٠٠٤ لينخفض الى (٠,٣٢%) سنة ٢٠٠٥، ألا انه عاود الارتفاع ليصل الى نسبة بلغت (٢,٤٣%) سنة ٢٠٠٧، لينخفض مجدداً مسجلاً نحو (–١,٩٩%) سنة ٢٠٠٩ وهي ادنى نسبة له ،وبعد ذلك يرتفع مجدداً مسجلاً نحو (٧,٣٨%) سنة ٢٠١٦ وهي اعلى نسبة له، اما سنة ٢٠٢٠ فأنخفضت نسبة الاستقرار النقدي مجدداً فبلغت (٠,٩٣%) بعد ان كانت تبلغ (٤,٢٧%) سنة ٢٠١٩.

الجدول (١٠)

مكونـات عرض النقـد ونسب تمثيلهـا للمـدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار عراقي)

السنوات	العملـاة في التـداول (١)	الودائـع الجاريـة (٢)	شبة النقـد (الودائـع الأخرى) (٣)	نسبـة M1/1 %	نسبـة M1/2 %	نسبـة M2/1 %	نسبـة M2/2 %	نسبـة M2/3 %
٢٠٠٣	٤٦٢٩٧٩٤	١١٤٣٨٠٧	١١٧٩٨١٩	٨٠,١٨	١٩,٨١	١١٥,١١	٢٨,٤٣	٢٩,٣٣
٢٠٠٤	٧١٦٢٩٤٥	٢٩٨٥٦٨١	١٣٤٩٥٢٢	٧٠,٥٨	٢٩,٤٢	٦٢,٢٩	٢٥,٩٦	١١,٧٣
٢٠٠٥	٩١١٢٨٣٧	٢٢٨٦٢٨٨	٣٢٦٠٢٢٥	٧٩,٩٤	٢٠,٠٦	٦٢,١٦	١٥,٥٩	٢٢,٢٣
٢٠٠٦	١٠٩٦٨٠٩٩	٤٤٩١٩٦١	٥٥٩٠١٨٩	٧٠,٩٤	٢٩,٠٦	٥٢,١٠	٢١,٣٣	٢٦,٥٥
٢٠٠٧	١٤٢٣١٧٠٠	٧٤٨٩٤٦٧	٥١٩٨٨٢٩	٦٥,٥٢	٣٤,٤٨	٥٢,٨٦	٢٧,٨٢	١٩,٣١
٢٠٠٨	١٨٤٩٢٥٠٢	٩٦٩٧٤٣٢	٦٦٧١٩٩٣	٦٥,٦٠	٣٤,٤٠	٥٣,٠٤	٢٧,٨١	١٩,١٣
٢٠٠٩	٢١٧٧٥٦٧٩	١٥٥٢٤٣٥١	٨٠٥٥٢٥٩	٥٨,٣٨	٤١,٦٢	٤٨,٠١	٣٤,٢٢	١٧,٧٦
٢٠١٠	٢٤٣٤٢١٩٢	٢٧٤٠١٢٩٧	٨٥٤٥٦٧٩	٤٧,٠٤	٥٢,٩٦	٤٠,٣٧	٤٥,٤٤	١٤,١٧
٢٠١١	٢٨٢٨٧٣٦١	٣٤١٨٦٥٦٨	٩٥٩٣٣٨٠	٤٥,٢٨	٥٤,٧٢	٣٩,٢٥	٤٧,٤٣	١٣,٣١
٢٠١٢	٣٠٥٩٣٦٤٧	٣٣١٤٢٢٢٤	١١٦٠٠٢٥٧	٤٨,٠٠	٥٢,٠٠	٤٠,٦٠	٤٣,٩٩	١٥,٣٩
٢٠١٣	٣٤٩٩٥٤٥٣	٣٨٨٣٥٥١١	١٣٦٩٥٦٢١	٤٧,٤٠	٥٢,٦٠	٣٩,٩٨	٤٤,٣٦	١٥,٦٤
٢٠١٤	٣٦٠٧١٥٩٣	٣٦٦٢٠٨٥٥	١٧٨٧٤٤٨٢	٤٩,٦٢	٥٠,٣٨	٣٩,٨٢	٤٠,٤٣	١٩,٧٣
٢٠١٥	٣٤٨٥٥٢٥٦	٣٤٧٥٧٨٩٤	١٤٩١٤١٢٢	٥٠,٠٧	٤٩,٩٣	٤١,٢٣	٤١,١٢	١٧,٦٤
٢٠١٦	٤٢٠٧٥٢٣٠	٣٣٤٤٨٧٢٢	١٤٩٤٢٤١٨	٥٥,٧١	٤٤,٢٩	٤٦,٥٠	٣٦,٩٧	١٦,٥١
٢٠١٧	٤٠٣٤٣٣٠٩	٣٦٦٤٣٢٧٥	١٥٨٧٠٤٦٣	٥٢,٤٠	٤٧,٦٠	٤٣,٤٤	٣٩,٤٦	١٧,٠٩
٢٠١٨	٤٠٤٩٨٠٦٧	٣٧٣٣٠٩١٧	١٧٥٦١٧٤١	٥٢,٠٣	٤٧,٩٧	٤٢,٤٥	٣٩,١٣	١٨,٤١
٢٠١٩	٤٧٦٣٨٦٠٣	٣٩١٣٢٣٩٧	١٦٦٧٠١٣١	٥٤,٩٠	٤٥,١٠	٤٦,٠٥	٣٧,٨٣	١٦,١١
٢٠٢٠	٥٩٩٨٧٠٩٨	٤٣٣٦٦٤٥٨	١٦٥٥٢٧٠٤	٥٨,٠٤	٤١,٩٦	٥٠,٠٢	٣٦,١٦	١٣,٨٠

المصدر: من أعداد الباحثـة بالاعتمـاد على :

-البنـك المركزي العراقـي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

-الاعمدة (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (٢ ،٣ ،٤) والجدول (٨).

ثانياً: تطور عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).

يعد عرض النقد (M2) (السيولة المحلية) من أهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في مرحلة زمنية معينة ، فالتغيرات فيه تدفع إلى تغيرات مهمة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الناتج والأسعار وأسعار الصرف وأسعار الفائدة . يعد البنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم بعرض النقد سواء من خلال إصدار النقود القانونية أو من خلال المضاعف النقدي أو الرقابة المصرفية والائتمانية.

فقد شهد عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) هو الآخر زيادات متتالية خلال مدة الدراسة حتى ناهز (١١٩٩٠٦٢٦٠ مليون دينار) سنة ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ (١٥,٩٢%) بعد ان سجل بحدود (٤٠٢١٨٤٧ مليون دينار) سنة ٢٠٠٣، ولقد توزعت الزيادات المشار اليها على كل من عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) من جهة وشبه النقد من جهة أخرى، اذ نلاحظ من الجدول (٩) ان (M2) قد ازداد بمعدلات متباينه، قد بلغت (4021847 مليون دينار) سنة 2003، اما سنتي (2004 و 2005) فقد استمرت الزيادة في (M2) اذ بلغت (١١٤٩٨١٤٨ مليون دينار) و (١٤٦٥٩٣٥٠ مليون دينار) وبمعدلات متناقصه (185.89%) و (27.49%) على التوالي، اما خلال السنوات (2006–2010) فكذلك استمرت الزيادة في (M2) بمعدلات نمو متباينة اذ كانت في 2006 (43.60%) لكنها انخفضت في سنة 2007 الى (27.88%) ، اما خلال السنوات (2008، 2009، 2010) فقد استمرت بالزيادة وبمعدلات نمو وصلت الى (29,50%), (30,10%), (32.92%) على التوالي ويعود ذلك الى زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد وان حجم السيولة المحلية بلغت(60289168مليون دينار), (45355289 مليون دينار), (34861927 مليون دينار), (26919996مليون دينار), (21050249مليون دينار) استمر عرض النقد بالزيادة خلال الأعوام (2011–2014) وبمعدلات نمو متباينة بلغت(19.54%)، (4.54%)، (16.18%) (،3.47%) على التوالي يعود سبب ذلك لتأخير أثر الموازنة العامة خلال تلك السنوات، أما حجم السيولة المحلية لهذه الأعوام فقد بلغت (72067309 مليون دينار)، (75336128مليون دينار) (٨٧٥٢٦٥٨٥ مليون دينار) ,(90566930مليون دينار)، في حين شهدت سنة 2015 انخفاضاً في (M2) بلغ (84527272 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي

سالب (-٦,٦٧%) وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط و انخفاض في صافي الموجودات الاجنبية ، أما خلال السنوات (2016-2020) فنلاحظ ان (M2) قد ارتفعت وبمعدلات نمو متباينة ايضا (7.03%), (2.64%),(2.73%),(8.44%) , (15.92%) اذ جاءت هذه الزيادة في النمو كمحصلة لنمو عرض النقد بالمعنى الضيق(M1) .

وبالعودة الى الجدول (١٠) يمكن ملاحظة تزايد مساهمة شبه النقد في تكوين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بأستثناء سنة ٢٠٠٤، في مقابل تزايد مساهمة عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) (الودائع الجارية والعملة في التداول) في تكوين عرض النقد بالمعنى الواسع خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ ويرجع ذلك الى انخفاض معدلات أسعار الفائدة على الإيداع، مما قلل من جاذبية شبة النقد لدى الافراد، ومن الجدير بالذكر هو وجود علاقة شبه تبادلية بين الودائع الجارية من جهة وشبه النقد من جهة أخرى بالاتجاه العام وبشكل كبير، اذ ان كل زيادة في شبه النقد قابلها انخفاض في الودائع الجارية وبالعكس، كذلك إن بعض السنوات ظلت نسب هذه المكونات ثابتة عند مستوى معين كما حصل في سنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ اذ ثبتت الودائع الجارية عند (٢٧%) وشبه النقد عند (١٩%) للسنتين وعلى التوالي ، ومن ثم يمكن القول انه تم تحويل جزء من الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والودائع الثابتة (شبه النقد) في المدة قبل سنة ٢٠٠٨ وذلك للاستفادة من الزيادة التي حصلت في أسعار الفائدة الممنوحة على هذا النوع من الودائع، ولكن يلاحظ انه بالرغم من الزيادة التي حصلت في أشباه النقود من أجمالي عرض النقد لتلك المدة، الا أن ذلك لم ينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بسبب مخاطر السوق العالية التي أفرزتها سنوات الفراغ الأمني خلال تلك المدة هذا من ناحية، فضلا عن اتجاه البنوك لتفضيل الاستثمار الليلي (الذي تحول لاستثمار أسبوعي في سنة ٢٠٠٧) في البنك المركزي كملاذ آمن من ناحية أخرى .

بشكل عام ساهمت الزيادة في نسب الودائع الجارية ضمن تكوين عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع في زيادة حجميهما خلال مدة الدراسة، مع العلم أن نسبة إجمالي الودائع في تكوين عرض النقد بالمعنى الواسع قد ارتفعت من (٢٨,٤٣%) سنة ٢٠٠٣ إلى حوالي (٣٦,١٦%) سنة ٢٠٢٠ ، وكما موضح في الجول (١٠).

مايزال اقتصاد العراق (كما هو الحال في بقية الاقتصادات النامية) اذ يتسم بانخفاض درجة نقديته بالرغم من تحسنها خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، إذ بلغت نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي بحدود (١٣,٥٩%) سنة ٢٠٠٣، وعليه ارتفعت الى (٢١,٥٩%) سنة ٢٠٠٤، بينما عاد التراجع إلى حوالي (١٩,٩٣%) سنة ٢٠٠٥ ، لترتفع خلال المدة (٢٠٠٦ -٢٠١٠) اذ وصلت في نهايتها الى حوالي (٣٧,٢٠%)، لكنها انخفضت خلال سنتي (٢٠١١ و ٢٠١٢) إلى (٣٣,١٦%) و(٢٩,٦٣%) وعلى التوالي، ومن ثم عاودت الارتفاع للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦) اذ وصلت سنة ٢٠١٦ قرابة (٤٥,٩٣%) ، وبعد ذلك عاودت الانخفاض للسنوات (٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) بنسب بلغت (٤١,٨٩%) و (٣٥,٤٧%) و(٣٧,٤٥%) وعلى التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض في درجة نقدية الاقتصاد بشكل أساسي إلى الانتشار المحدود للعادات المصرفية، وذلك بسبب قلة الكثافة المصرفية (عبد النبي ، بدون تاريخ نشر:٨) ، مما يعكس قصوراً في الخدمات المصرفية لتلبية متطلبات النشاط الاقتصادي ، الامر الذي يحرم عدداً كبيراً من السكان من الاستفادة من الخدمة المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام المالي والنقدي في العراق شهد خلال المدة (٢٠٠٣ -٢٠٢٠) تطورات مهمة على مسار الإصلاح، يمكن حصر أبرزها بما يلي :

1. تحرير القطاع المالي وبالاخص سعر الفائدة، اذ تخلى البنك المركزي عن تحديد أسعار الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة لعملائها، في أطار السعي لتعزيز قوى السوق.

٢. التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة والقائمة على أساس ما يسمى بقاعدة القاعدة (Rule base) إلى الرقابة الوقائية التلقائية التي تمكن البنك المركزي من خلالها فرض الرقابة الوقائية من خلال اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الرقابية القسرية، ما يمكن الجهاز المصرفي من العمل بمرونة وبكفاءة.

3. تحديث أنظمة المدفوعات المصرفية والمقاصة من خلال اعتماد نظام (RTGS) أي نظام التسوية الإجمالية الآنية، اذ يتم اصدار التسويات الإجمالية بما يزيد عن نصف تريليون دينار

عراقي يومياً ولأكثر من (١٠٠) معاملة، مع العلم بأن هذا النظام يقلل من حالات عدم اليقين في العمل المصرفي ومن عمليات التلاعب.(حسن ، ٢٠٠٧ :٩٤)

٤. السماح بحرية التحويل الخارجي دون قيد أو شرط وبما يتماشى مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، مع مراعاة ما يتعلق بقانون مكافحة غسيل الأموال وقانون تمويل الجريمة والإرهاب في العراق رقم٩٣ لسنة ٢٠٠٤.

5. فتح باب المشاركة للبنوك الأجنبية للعمل داخل العراق سواء على شكل فروع أم شركات مستقلة أو مشاركات مع البنوك الأهلية الخاصة في مناخ يتلائم مع الاستثمار والقدرة التنافسية. (الشبيبي، ٢٠٠٧ : ١٩)

٦. اعتماد البنك المركزي العراقي لنظام التصنيف الائتماني (CAMEL)، أو ما يعرف بمؤشرات الحيطة الجزئية، والتي تغطي كفاية رأس المال(C) وجودة الأصول (A) والإدارة السليمة (M) والربحية والإيرادات (E) والسيولة (L) والحساسية لمخاطر السوق (Financial sector assessment a handbook،2005:26)كبديل عن إظهار المراكز المالية الممثلة بحجم الموجودات لما ينتج عنه عادة من مخاطر نظامية، بالإضافة الى تلبية متطلبات تطبيق قواعد بازل.

كان للإجراءات السابقه أثراً مهم في تطوير أداء البنوك العاملة في العراق هذا من جهة، وكذلك دورها في تنظيم خلق إصدار النقود لاسيما المصرفية منها انسجاماً مع هدف السياسة النقدية في التحول نحو اعتماد الأدوات النقدية الغير مباشرة ومواكبة التطورات التي شهدها اقتصاد العراق بعد سنة ٢٠٠٣ على مستوى التشريع والتنفيذ باعتماد آليات اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص ليأخذ دور الريادة الاقتصادية من جهة اخرئ.

ومما سبق يمكن القول إن عرض النقد في العراق بمفهومية الضيق والواسع، قد ازداد بشكل كبير خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) .

المطلب الثاني : تحليل دور العوامل المؤثرة في عرض النقد .

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في عرض النقد، اذ أن التغيرات في عرض النقد هي نتيجة لصافي التغيرات في المراكز المالية للقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع العام الخارجي، اذ تتألف العوامل المؤثرة في عرض النقد سواء بمعناها الضيق او الواسع حسب مصادرها من نوعين احدهما خارجي وثانيها داخلي، ويؤدي ميزان المدفوعات الدور النهائي والأساس بالنسبة للمصدر الأول، في حين يقوم الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص و المركزي والتجاري منه بالدور المهم بالنسبة للمصدر الثاني.

تجدر الإشارة إلى أن تلك العوامل يمكن تحديدها من خلال المعادلة النقدية للبنك المركزي، والتي تتكون من جانبين هما الموجودات التي تشمل الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي والمطلوبات التي تشمل العملة في التداول والودائع الحكومية كحسابات جارية يحتفظ بها البنك المركزي .

تعكس التغيرات في صافي الموجودات الاجنبية تأثير معاملات البلد مع العالم الخارجي في عرض النقد، اذ تمارس الزيادة في الموجودات الأجنبية أثراً توسعياً، في حين يؤدي الانخفاض فيها إلى اثر انكماشي في المعروض النقدي، كذلك يزداد عرض النقد في حالة زيادة صافي الائتمان الحكومي المحلي أو انخفاض الودائع الحكومية والعكس في حالة انخفاض صافي الائتمان الحكومي المحلي أو زيادة الودائع الحكومية، ومن ثم فأن الأساس النقدي في جانب الموجودات يتمثل في صافي الموجودات الأجنبية مضافاً اليها صافي الائتمان المحلي والأخير ماهو إلا صافي الائتمان المقدم للحكومه المركزية والبنوك التجارية، وفي جانب المطلوبات فان الأساس النقدي عبارة عن العملة في التداول مضافة إليها الودائع لدى البنك المركزي .(العلي ، ٢٠٠٠ : ٤٢)

وفيما يتعلق بالعراق فعندما تبيع وزارة المالية العملة الأجنبية الى البنك المركزي مقابل الدينار العراقي، لغرض تمويل نفقات الموازنة، يزداد صافي الموجودات الأجنبية بجانب الموجودات في ميزانية البنك المركزي ويقابل تلك الزيادة تعزيز الحساب الجاري للحكومة بالدينار العراقي في جانب المطلوبات، وعندما تنفق الحكومة تلك المبالغ يزداد الإصدار النقدي في جانب المطلوبات، وهكذا يزداد الأساس النقدي بمقدار متطلبات تمويل الإنفاق الحكومي، أي أن تأثير الموجودات الأجنبية في

عرض النقد يكون بشكل غير مباشر من خلال الإنفاق الحكومي اذ يتم تحديد تلك الموجودات بما يقابلها من ودائع حكومية في البداية إلا أن تأثيرها لايظهر إلا في حالة تنقيدها في الاقتصاد بشكل إنفاق حكومي، أي إن سياسة الحكومة المالية تكون المحدد الرئيس للمتغيرات في عرض النقد، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي من شأنها أن تزيد من عرض النقد من خلال اتجاه التدفقات النقدية الحكومية نحو المجالات المختلفة لتنتهي بها الحال في مكونات العرض النقدي، التي تم تناولها. (Cuidelines ,1987 : pp7-9)

من جهة أخرى يمكن تمويل الانفاق الحكومي من خلال الاقتراض من البنك المركزي عن طريق بيع السندات أو حوالات الخزينة مقابل وضع مايعادل قيمتها في الحساب الجاري ، عندما لايسمح رصيد وزارة المالية ببيع العملة الأجنبية للبنك المركزي، وبذلك وبقدر تعلق الأمر بجانب الموجودات فإن العنصر الأكثر حسماً للتحكم في عرض النقد هو مابحوزة السلطة النقدية من أدوات الدين الحكومي وتستطيع تلك السلطة التحكم بشكل كبير في عرض النقد متى ما كان بوسعها تقليص أو زيادة ما بحوزتها من تلك الأدوات وهذا لايتحقق لها إلا عندما يكون الجمهور والبنوك التجارية راغباً في اقتناء تلك الأدوات ويتدخل البنك المركزي في السوق الثانوية مشترياً فيزداد عرض النقد بزيادة جانب الموجودات وتبعاً لذلك جانب المطلوبات، أي يزداد الأساس النقدي بقيمة حوالات الخزينة ويزداد صافي الائتمان المحلي بزيادة القروض التي يقدمها البنك المركزي للحكومة، والمهم اقتصادياً في هذا المجال أن الحكومة تمول إنفاقها المحلي من خلال التوسع النقدي (الإصدار) سواء جرى ذلك عن طريق بيع عملة أجنبية للسلطة النقدية أو الاقتراض منها مقابل حوالات الخزينة، وتلك خاصية أساسية للاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (العلي ، ٢٠٠٩ : ١٨-٢٢)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة النقدية توصف بأنها تخضع لهيمنة المؤسسة المالية عندما يتحرك الأساس النقدي بتأثير إقراض البنك المركزي للحكومة من خلال شراء حوالات الخزينة سواء بشكل مباشر من الإصدار الأول أم من السوق الثانوية ، ومن ثم فأن استقلالية البنك المركزي تفهم من هذه الزاوية، إلا أنه قد تستقل السلطة النقدية من هذه الزاوية اي من خلال القانون الذي يحظر على البنك المركزي إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر ولكن يبقى الأساس النقدي يتحدد بشكل رئيس من خلال فعالية المالية العامة، عندما تشكل الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي،

وخاصةً في الاقتصادات النفطية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل إنفاقها العام ، اذ لا يستطيع البنك المركزي التحكم في الاساس النقدي لأنه لا يتمكن من تفادي تراكم الموجودات الأجنبية لديه لأنها محكومة بالإيرادات النفطية وتصرف الحكومة بها، وهذا يعني ان السلطة النقدية لاتجد أمامها سوى القليل من إمكانية السيطرة على عرض النقد، ومن ثم يعد الإنفاق الحكومي من ابرز العوامل المؤثرة في عرض النقد(العلي ، ٢٠٠٩ : لايوجد)، ومن خلال الجدول الاتي يمكن تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٠) :

الجدول (١١)

عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

(مليون دينار)

الفقرات	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠٢٠
صافي الموجودات الأجنبية لدى عموم الجهاز المصرفي في العراق	-١٣٥٠٣٢٤,٨	٨٤٨٣١٥٢	٦٨١١٥٩٤٧	١٠١٧١٩٧١٣	٩١٤٢٢٨٧٨	١٠٤٨١٤٣٨٣
ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى	٦٠٥٢٧٠	٢٦٤٠٤٥٣	٩٤١٣١٥٣	٢٥٧٥٥٣٥٨	٢٥١٧٩٨١٠	٣٠٩٣٧٣٥٢
الديون الحكومية	٥٥٥٦١٣١	٧٥٣٥٤١٧	١٢٢٧٨٠٠٤	١٥٨٩٦٠٩٦	٤٤٣٥٢٥٤٩	٦٨١١٢١٤٨
مجموع الموجودات	٤٨١١٠٧٦,٢	١٨٦٥٩٠٢٢	٨٩٨٠٧١٠٤	١٤٣٤٧١١٦٧	١٦٠٩٥٥٢٣٧	٢٠٣٨٦٣٨٨٣
المطلوبات النقدية						
عرض النقد (M1)	٥٧٧٣٦٠١	١٥٤٦٠٠٦٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٧٢٦٩٢٤٤٨	٧٧٨٢٨٩٨٤	١٠٣٣٥٣٥٥٦
العملة في التداول	٤٦٢٩٧٩٤	١٠٩٦٨٠٩٩	٢٤٣٤٢١٩٢	٣٦٠٧١٥٩٣	٤٠٤٩٨٠٦٧	٥٩٩٨٧٠٩٨
الودائع الجارية	١١٤٣٨٠٧	٤٤٩١٩٦١	٢٧٤٠١٢٩٧	٣٦٦٢٠٨٥٥	٣٧٣٣٠٩١٧٧	٤٣٣٦٦٤٥٨
المطلوبات غير النقدية						
الودائع الاخرى	١١٧٩٨١٩	٥٥٩٠١٨٩	٨٥٤٥٦٧٩	١٧٨٧٤٤٨٢	١٧٥٦١٧٤١	١٦٥٥٢٧٠٤
الودائع الحكومية	٩٤٤٧٩٠	١٣٩٩٦٧٩٢	٢٠٩٨٥٧٣١	٣٧٦٠٠٨١٨	٥١٠١٤٥٣٢	٤١٧٠٩٠٣٤
فقرة الموازنة	٣٠٨٧١٣٤	١٦٣٨٨٠١٩	-٨٥٣٢٢٠٥	-١٥٢٠٣٤١٩	-١٤٥٤٩٩٧٨	-٤٢٢٤٨٥٨٩
مجموع المطلوبات غير النقدية	-٩٦٢٥٢٥	٣١٩٨٩٦٢	٣٨٠٦٣٦١٥	٧٠٦٧٨٧١٩	٨٣١٢٦٢٥	١٠٠٥١٠٣٢٧
مجموع المطلوبات	٤٨١١٠٧٦,٢	١٨٦٥٩٠٢٢	٨٩٨٠٧١٠٤	١٤٣٣٧١١٦٧	١٦٠٩٥٥٢٣٧	٢٠٣٨٦٣٨٨٣

المصـــدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- جياس، محمد عبد الواحد ومحمد، سحر قاسم . ٢٠١٦ . عرض النقد و العوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه : بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2014) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٣، ص٣٩٠
- البنك المركزي ، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات متفرقة (٢٠١٨ ، ٢٠٢٠)

ومما تقدم فأن العوامل المؤثرة في عرض النقد للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) قد تمثلت بشكل كبير بصافي الموجودات الاجنبية، المتأتية أصلاً من عوائد الصادرات النفطية سواء كانت في الجانب التوسعي أم الانكماشي، وذلك في إطار العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي ، يلاحظ من الجدول (١١) أن عرض النقد قد ازداد بمقدار (٩٦٨٦٤٥٩مليون دينار)، اي بنسبة (١٦٧,٨%) عبر المدة (2003-2006) اذ يتضح الاثر التوسعي البارز لصافي الموجودات الاجنبية في عرض النقد والذي ازداد بمقدار (٩٨٣٣٤٧٦,٨مليون دينار) ، وكذلك الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والتي ازدادت بمقدار (2035183 مليون دينار) ، وفقرة الموازنة التي ازدادت بمقدار (13300885 مليون دينار) ، اما عبر المدة (2006-2010) فقد سجل عرض النقد زيادة بمقدار (36283429 مليون دينار)، أي بنسبة (234.6 %) وهذه الزيادة ارتبطت بالاثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية والذي ازداد بمقدار (59632795 مليون دينار)، والديون على القطاع الخاص بمقدار (6772700 مليون دينار)، فيما عكس الاثر الانكماشي فقرة الموازنة بمقدار (7855814 مليون دينار) وبنسبة (-٤٧,٩%) ، وعبر المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) كذلك ازداد عرض النقد بمقدار (٢٠٩٤٨٩٥٩ مليون دينار) وبنسبة (40,٥ %) بسبب زيادة كل من صافي موجودات و ديون القطاع الخاص و القطاعات الاخرى اما المدة (2014-2018) فقد سجل عرض النقد زيادة بمقدار (5136536 مليون دينار) اي بنسبة (7,06%) إذ كان للاثر التوسعي المتمثل بصافي الديون الحكومية أثر في ارتفاع عرض النقد والذي ازداد بمقدار (28456453 مليون دينار)، ويظهر جانب الموجودات الاجنبية الاثر الانكماشي اذا انخفض بمقدار (10,296,835 مليون دينار)، فيما شكلت فقرتا الودائع الاخرى وديون القطاع الخاص و القطاعات الأخرى (-١,٧%) و (-٢,٢%) وعلى التوالي.

اما خلال المدة (2018-2020) فقد كان للعوامل الخارجية دور في زيادة عرض النقد إذ ارتفع صافي الموجودات الاجنبية بمقدار (13391505 مليون دينار) اي بنسبة (14.6%) اما العامل التوسعي الآخر فهو الزيادة الحاصلة في كل من الديون الحكومية وديون القطاع الخاص بمقدار (23759599 مليون دينار) و (5757742 مليون دينار) على التوالي وبنسبه (53.6%) و (22,٩ %) على التوالي، اما الاثر الانكماشي على عرض النقد فقد ظهر على الودائع الاخرى

بمقدار (1009037 مليون دينار) وبنسبة (-٥,٧%)، وكذلك الودائع الحكومية انخفضت بمقدار (9305498 مليون دينار) وبنسبة (-١٨,٢%) .

المطلب الثالث : تحليل تطورات سعر الفائدة وسعر الصرف .

أولاً : تحليل تطورات سعر الفائدة .

الفائدة هي ما يتم دفعه مقابل استخدام النقود، وسعر الفائدة فهو يمثل السعر الذي يجب على المقترضين دفعه للحصول على القوة الشرائية الحالية مقابل القوة الشرائية المستقبلية(جوارتيني وستاروب، ١٩٨٨ : ٤٦٨)، وهو يمثل النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوباً إلى المبلغ الأصلي كأساس (عبد الرحمن وعريقات ،٢٠٠٤ : ٤٧٤) .

ويعد تحرير سعر الفائدة من أهم الركائز الاساسية لإستراتيجية الإصلاح المالي في العراق في المرحلة الجديدة، وفي الأول من آذار سنة ٢٠٠٤ بدأ سريان التحرير الفوري والكامل لأسعار الفائدة على كافة الأدوات المالية المحلية (الودائع والقروض والأوراق المالية)، إذ أعلن البنك المركزي عن تخليه عن تحديد أسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة لعملائها ، والتي استخدمها كأداة نقدية مباشرة طوال مدة الحصار، إذ قام بتغيير أسعار الفائدة ولأكثر من مرة طوال تلك المدة وذلك بنائاً للمادة 57 من القانون السابق التي ألغيت في القانون الحالي وعلى وفق التوجيهات الجديدة (عبد النبي ، بدون تأريخ نشر : ٣).

أن مثل هذا الاجراء يعتبر خطوة مهمة نحو ولادة قطاع مالي معاصر وفعال يتيح للمقترضين باتخاذ قراراتهم بدلاً من الخضوع لتوجيهات وأوامر البنك المركزي، فضلاً عن ذلك فانه يحفز الإعمال والمشروعات التجارية لرفع إنتاجياتهم وزيادة ربحيتهم ومن ثم زيادة انتاجية الاقتصاد على نطاق واسع.

وعلى الرغم من تحرير سعر الفائدة بعد سنة ٢٠٠٣ ا، إلا أن البنوك ظلت توجه باتجاهات سعر السياسة (سعر البنك) (Mishkin,2004:429)، إذ أن السلطة النقدية ترفع سعر البنك عندما يكون الإنفاق الكلي اكبر من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازناتها، وعلية تعمل السلطة النقدية في أطار تنفيذ عملياتها بأدارة السيولة وفقاً لما تجد بموجبه

معدلات نمو الكتلـة النقدية بنسب توازي التدفقات الحقيقية من السلـع والخدمات(الشبيبي ، ٢٠٠٧ : ٢٥)

وعلى وفق النظرية الاقتصاديـة فإن الاقتراض عن طريق إصدار السندات الحكوميـة الجديدة أو إذونـات الخزانـة في الأسواق الماليـة التي تتنافس فيها مع القطاع الخـاص، يؤدي إلى ارتفـاع أسعار الفائـدة (زيادة تكلفة الاقتراض)، وعليه ينخفض الأنفاق الاستثمـاري الخاص، مما يؤثر سلباً على الطلب الكلـي، وهو ما يؤثر سلباً في السياسـة المالية التوسعيـة ويحد من فاعليتهـا، ويمكن إيقـاف تأثير التزاحم الاستثماري في حالتين هما : إتباع البنـك المركزي سياسة نقديـة توسعية عن طريق شراء سندات حكوميـة في السوق المفتوح ومن ثم زيادة كميـة النقود المتداولة، وهذا ما يـؤدي إلى زيادة الطلب الكلـي بسبب تأثيـر الزيادة في كميـة النقود المتداولـة، وهذا ما تؤيده المدرسـة النقدية، وإذا كان الأنفـاق الاستثماري الخـاص قليل المرونـة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائـدة، سوف يكون الارتفـاع في سعر الفائـدة الناتج عن السياسـة المالية التوسعيـة قليل التأثير في الأنفاق الاستثمـاري الخاص، وهذا يحد من تأثير التزاحم الاستثمـاري ، وتكون السياسـة المالية فعالة ومؤثرة في الطلـب الكلي، وهذا ما أكدته المدرسة الكينزيـة في دفاعهـا المؤلم عن السياسة الماليـة (السيد علي والعيسى، ٢٠٠٤ : ٤٣٣-٤٣٤).

الجدول (١٢)
أسعـار الفائدة (%) لدى البنـك المركزي والبنـوك العاملة في الاقتصاد العراقـي
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(نسب مئوية)

البنك المركزي العراقي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
سعر السياسة	٦	٧	١٦	٢٠	١٥	٧	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٤	٤	٤	٤	٤
الفائدة على الائتمان الاولي	٨	٩	١٨	٢٢	١٧	٩	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٦	٦	٦	٦	٦
الفائدة على الائتمان الثانوي	٩	١٠	١٩	٢٣	١٨	١٠	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٧	٧	٧	٧	٧
فائدة مقرض الملجأ الاخير	٩,٥	١٠,٥	١٩,٥	٢٣,٥	١٨,٥	١٠,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
سعر فائدة الاستثمار الليلي بالدينار	٤	٥	١٤	١٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الفائدة على أستثمار لمدة سبعة أيام بالدينار	—	—	—	١٨	١٣	٥	٤	٤	٤	٤	١	١	٠,٥	٠,٥	١	١	١

أ- أسعار الفائدة المدفوعة																		
التوفير	٦,٥	٥,٥	٦	١٠	٨,٨	٥,٩٣	٥,٣٤	٥,٢٨	٥,٠١	٤,٧٣	٤,٢٤	٤,٥٧	٤,٣٩	٣,٩٦	٣,٧٩	٣,٥٧	٣,٤١
الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر بالدينار	٧,١	٦,٤	٧	١١,١٦	٩,٨	٦,٩٣	٥,٧٦	٥,٩٧	٥,٨٦	٥,٦٤	٤,٩٩	٤,٨٤	٤,٦٦	٤,٤	٤,٣	٤,١٣	٤,١٥
الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنة بالدينار	٨	٧,١	٧,٧	١٢,٣	١١,١	٨,١	٦,٧٧	٦,٩٥	٦,٧٨	٦,٤	٥,٩	٥,٧١	٥,٧٥	٥,٤٦	٥,١٧	٥,١٩	٤,٨٨
الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنتين بالدينار	٩,١	٧,٩	٨,٥	١٣,٦	١٢,٢	٩,٠٨	٧,٨٦	٧,٨٥	٧,٨٣	٧,٣٦	٦,٥١	٦,٠٨	٦,٠٩	٥,٨٤	٥,٩٣	٥,٤١	٥,٥٣

أ- أسعار الفائدة المتقاضاة																		
الفائدة على الحساب الجاري المدين (المكشوف) بالدينار	١٣,٧	١٤,٥	١٥,٣	٢١,٢	١٨,٩	١٥,٩٥	١٤,٨٣	١٤,٦٤	١٤,٥٧	١٤,٣	١٣,٦٣	١٣,٤٧	١٣,٦٨	١٣,٢٧	١٣,٥	١٣,٤٤	١٣,٦٦
الفائدة على الأوراق التجارية المخصومة بالدينار	١٣,٣	١٤,٣	١٥	٢٠,٦	١٩,١	١٥,٤٦	١٤,٥١	١٤,٣	١٤,٤	١٤,٣٣	١١,٦٣	١٣,٥٨	١٣,٤٧	١٣,٠١	١٣	١٣,٠٦	١٣,١٧
الفائدة على الإقراض قصير الاجل بالدينار	١٢,٧	١٣,٩	١٥,١	٢٠,٦	١٨,١	١٥,٠٦	١٤,٢٨	١٤,١٥	١٣,٧٥	١٣,٤٦	١٢,٤٩	١٢,٣٤	١٢,٣٨	١٢,٥٥	١٢,١٧	١٢,٢٨	١٢,٢٥
الفائدة على الإقراض متوسط الاجل بالدينار	١٢,٩	١٤	١٥,٧	٢١,٨	١٧,٨	١٤,٣٩	١٣,١٩	١٣,٧٤	١٢,٨٦	١٣,٠١	١٢,٣	١٢,٢٧	١٢,٢٤	١٢,٣٨	١١,٩٧	١١,٨٧	١٢,١
الفائدة على الإقراض طويل الاجل بالدينار	١٣,٥	١٤,٧	١٦,٢	٢٠,٥	١٨	١٥,٢٣	١٤,١٥	١٣,٩٤	١٣,٥٦	١٣,٧٣	١٢,٩٤	١١,٩٧	١١,٨٥	١٢,١٨	١١,٨٩	١٢	١١,٩٤

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :
-البنــك المركزي العراقــي ، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

وتنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي على الإسهام في تحفيز المصارف لتحسين النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، ومن خلال الجدول (١٢) نستعرض تطور أسعار الفائدة في العراق خلال مدة الدراسة، والذي يتبين منه ارتفاع اسعار الفائدة بعد سنة ٢٠٠٤ لتصل في سنة ٢٠٠٧ الى (٢٠%)، اذ اكتسبت الاشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي استقراراً وللمرة الأولى والذي انعكس بدوره على استقرار المعاملات في الاقتصاد العراقي وعزز النظام المالي ومنح السياسة النقدية فرصة للاستقرار في اقصى الظروف الاستثنائية، بعدها أخذ سعر الفائدة بالانخفاض ليصل الى (٦%) سنة ٢٠١٠، وإن البنك المركزي استمر بالاعتماد على سعر الفائدة (سعر السياسة) (٦%) سنوياً والمعمول به منذ سنة 2010 مما انعكس ايجابياً على رصيد المصارف التجارية من رؤوس الأموال لتمويل مشروعات القطاع الخاص ودعم التنمية، واستمر سعر الفائدة بهذا المستوى حتى سنة 2015، إلا انه انخفض في سنة 2016 ليبلغ (4%) ، وظل محافظاً على هذه النسبة (٤%) حتى سنة ٢٠٢٠، فيما سجلت أسعار الفائدة على الائتمان الأولي أعلى نسبة لها سنة ٢٠٠٧ والتي تبلغ (٢٢%) لتنخفض بعد ذلك الى (٨%) سنة ٢٠١٠ واستمرت على هذه النسبة الى سنة ٢٠١٥ ، لتنخفض أكثر خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) إلى (6%) على التوالي، إما الفائدة على الائتمان الثانوي فقد سجلت اعلى نسبة له أيضاً سنة ٢٠٠٧ ليصل الى (٢٣%) لينخفض بعد ذلك الى (٩%) واستمر على هذه النسبة الى سنة ٢٠١٥ ، وازداد انخفاضاً خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) من (9%) سنة 2015 ليصل إلى (7%) في سنة ٢٠٢٠ ، كما كان لفائدة مقرض الملجأ الأخير انخفاض خلال المدة المذكوره آنفاً من (٢٣,٥) سنة ٢٠٠٧ إلى (٧,٥%) سنة ٢٠٢٠ .

أما بالنسبة للفائدة على ودائع التوفير فأيضاً كانت اعلى نسبه لها سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت (١٠%) لتنخفض بعدها وتصل الى (٣,٤١%) سنة ٢٠٢٠.

وكذلك الحال بالنسبة لاسعار الفائدة المتقاضاة اذ كانت اعلى نسبه لها سنة ٢٠٠٧ وبعدها انخفضت واستمرت بالانخفاض الى سنة ٢٠٢٠.

وكان لهذا التراجع دور كبير في جلب الاستثمارات الى داخل البلد، مما عزز من تحسن القوة الشرائية للعملة العراقية واستقرار اسعار الصرف.

ثانياً : تحليل تطورات سعر الصرف.

بعد تغير الفلسفة الاقتصادية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ وصدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة ٢٠٠٤ عملت السلطات النقدية على ضبط تقلبات سعر الصرف، فاتبعت سياسة مزاد العملة لتحقيق ذلك، وقد اثبتت هذه السياسة فاعليتها في السيطرة على تقلبات سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي عن طريق بيع النفط وعملته الأجنبية، مما يشكل عاملاً لدعم موجودات البنك المركزي والتي اعطت القوه للبنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف واقترابه من السعر الحقيقي (الشمري وبخيت، ٢٠١٣ : ٨) ، وكان لتدخل البنك المركزي العراقي في مزاد العملة أثراً ايجابياً في استقرار سعر الصرف في العراق ، وبالرغم من حجم الانفاق العام في العراق ولاسيما الطلب على السلع والخدمات أمام ضعف الانتاج المحلي في تغطية الطلب الكلي، اذ يمكن ملاحظة تطورات سعر الصرف في العراق من خلال الجدول (١٣) وكالآتي:

الجدول (١٣)
نافذة العملة وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي		نافذة بيع العملة		
السنوات	سعر صرف السوق	سعر صرف النافذة (سعر الأساس)	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (١)	مبيعات البنك المركزي (٢)
٢٠٠٣	١٩٣٦	١٨٩٦	٩٠٠	١١٧
٢٠٠٤	١٤٦٢	١٤٦٠	٥٠٠	٦٤٥
٢٠٠٥	١٤٧٨	١٤٧٤	٢٦٥٠	٨٦١
٢٠٠٦	١٣٩٦	١٣٩١	٤٠٠٠	٣٠٨
٢٠٠٧	١٢١٤	١٢١٧	٥٠٠٠	٦٨١
٢٠٠٨	١١٨٠	١١٧٢	٦٠٠٠	٢٥٠١
٢٠٠٩	١١٨٥	١١٧٠	٣٥٠٠	٢٨٣١
٢٠١٠	١١٨٥	١١٧٠	٦٠٠٠	٣٤٠١
٢٠١١	١٢١٧	١١٧٠	٨٠٠٠	٣٩٤٠
٢٠١٢	١٢٢٢	١١٦٦	٨٠٠٠	٤٠٩٩
٢٠١٣	١٢٢٢	١١٦٦	٨٥٠٠	٤٧٧٧
٢٠١٤	١٢٠٦	١١٦٦	٣٥٠٠	٣٩٢٠
٢٠١٥	١٢١٦	١١٨٢	٢٧٠٠	٣٤١٥
٢٠١٦	١٣٠٣	١١٨٢	٢٥٦٥	٣٥٦٧
٢٠١٧	١٢٥١	١١٨٤	٤٢٠٠	٣٤٦٧
٢٠١٨	١١٩٥,٣١	١١٨٢	٥٠٠٠	٤١٣٤
٢٠١٩	١٢٠١,٧١	١١٨٢	٦٠٩٣	٤٩٨٨
٢٠٢٠	١٣٥١,٣٥	١٣٠٤	١٠٠٠	٣١٩٥

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :
-البنـك المركزي العراقـي، الموقع الاحصائي ، سنوات مختلفة ، https://www.cbi.iq .

ففي الوقت الذي تحسن فيه سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوق الموازي بأنخفاضه من(١٩٣٦) سنة ٢٠٠٣ الى (١٤٦٢) سنة ٢٠٠٤ لكنه تراجع الى (١٣٩٦ و ١٢١٤ ديناراً) لكل دولار خلال سنتي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) على التوالي ، ليرتفع بعد ذلك حتى ناهز (١١٨٠ ديناراً) لكل دولار سنة ٢٠٠٨ ، واستمر بالارتفاع اذ أستقر عند (١١٨٥ ديناراً) لكل دولار خلال سنتي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) ، بينما سجل في السنوات اللاحقة انخفاضاً في قيمتة حتى سنة ٢٠١٤ التي شهد فيها انخفاضاً كبيراً في السوق الموازي ، رافقه ايضاً تراجع في مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية جنباً الى جنب المبيعات وكما موضح في الجدول (١٣) وبعدها ارتفع معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازي ليبلغ (١٢١٦ ديناراً) لكل دولار سنة ٢٠١٥ ، ويعود ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن توقعات المضاربة، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف الموازي، كما كان لانخفاض أسعار النفط (المصدر الأساسي لتوفير الدولار) دور كبير في انخفاض واردات العراق من العملة، إلا انه استمر بالارتفاع في سنة 2016 ليبلغ (١٣٠٣ ديناراً) لكل دولار، ويعود السبب إلى ارتفاع احتياجات المواطنين للعملة الأجنبية لأغراض السفر والمعالجة الطبية، فضلاً عن تطوير البنك المركزي لإجراءات بيع العملة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح اعتمادات مستنديه بدلاً من الحوالات، إلا إن معدل سعر الصرف الموازي شهد انخفاضاً في سنة ٢٠١٧ ليسجل (١٢٥١ ديناراً) لكل دولار واستمر في الانخفاض سنة 2018 ليسجل (١١٩٥,٣١ ديناراً) لكل دولار، والسبب هو ارتفاع أسعار النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع واردات العراق من العملة الأجنبية (الدولار) الأمر الذي انعكس على زيادة الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي، لكنه ارتفع مره اخرى خلال سنة ٢٠١٩ اذ بلغ (١٢٠١,٧١ ديناراً) لكل دولار واستمر في الارتفاع سنة ٢٠٢٠ حتى وصل الى (١٣٥١,٣٥ ديناراً) لكل دولار، ويعود السبب في هذا الانخفاض الذي شهدته اسعار الصرف الى انعكاس استقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، حيث كان لتطبيق سياسة مزاد العملات دور مهم في استقرار سعر الصرف خلال السنوات من (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، لذا فهذه المدة تعتبر المدة الذهبية بالنسبة للبنك المركزي لما تحقق خلالها من استقرار سعر الصرف واستقرار اقتصادي

، فضلاً عن الاحتياطي الذي بلغ (60 مليار) سنة ٢٠١١ (صالح ، ٢٠١١ : ٥) ، ولكن في سنة ٢٠١٢ ارتفع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على الدولار الامريكي في السوق العراقية ، والسبب في ذلك هو العقوبات الأمريكية على ايران وما ترتب على ذلك من تهريب العملة الى ايران عن طريق السوق العراقي ، وكذلك توسع عمليات غسيل الاموال في العراق من خلال مزاد العملات الأجنبية (شندي ، ٢٠١٥: ١٦١)

والجدير بالذكر أن مزاد العملة الأجنبية الذي يديره البنك المركزي يعتمد وبشكل رئيسي على مبيعات وزارة المالية من العملة الأجنبية للبنك والتي شكلت حوالي 99% من أجمالي مصادر العملة الأجنبية المشتراة والممولة للمزاد، لكن بالمقابل كانت مبيعات البنك المركزي مرتفعة جداً ، وذلك من أجل تغطية الاستيرادات بشكل رئيس كما حصل خلال السنوات (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) وعلى التوالي وكذلك سنة ٢٠٢٠ كما في الجدول (١٣) ، ولاسيما أن تقييد أو تقنين تدفق الأموال الأجنبية للمواطنين يعد اتجاهاً يتعارض مع حرية التحويل الخارجي والتزام العراق بالاتفاقيات المالية الدولية ، وبالاخص أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي تلزم الدول الأعضاء بأعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع القيود المفروضة على حركة أموال المواطنين ، ماعدا ما يتعلق بالمخالفات القانونية الناجمة عن غسيل الأموال(عبد النبي ، بدون تأريخ نشر :١٣)

المبحث الثاني

قياس الاثار النقدية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

بعد دراسة وتحليل تطور وسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها ، سيتم في هذا المبحث تقدير الآثار النقدية للسياسة المالية من خلال قياس اثر المتغيرات المستقلة {النفقات العامة (x_1), الإيرادات العامة (x_2) , عجز الموازنة (x_3)} على المتغيرات المعتمدة { عرض النقدY2 , سعر صرف النافذة Y2, سعر الفائدة Y3 } من خلال نماذج قياسية توضح ذلك، اذ سوف يتم استخدام اسلوب الانحدار.

المطلب الأول : توصيف النموذج القياسي

سوف يتم في هذا الجانب توصيف النموذج القياسي بالاعتماد على الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها وبما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والمالية ، ويتكون النموذج القياسي من معادلة او مجموعة من المعادلات وفي هذا البحث سيتم توصيف النموذج على النحو الاتي:

<u>النموذج الاول:</u>

يتمثل النموذج الاول بالمتغيرات ال {النفقات العامة (x_1), الإيرادات الكلية (x_2) , عجز الموازنة (x_3)} كمتغيرات مستقلة ومتغير عرض النقد بالمعنى الواسع y1 كمتغير تابع او معتمد.

<u>العلاقة الدالية</u>

اعتماد على التوصيف اعلاه ستكون العلاقة الدالية التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد كما ياتي

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + u$$

اذ ان : y1 عـرض النقـد M2 وان X1 يمثـل النفقـات العامـة و x2 يمثـل الإيـرادات الكلية و x3 يمثل عجز الموازنة

β_0 : الحد الثابت

β_1: معامل تأثير المتغير المستقل X1على المتغير التابع *Y1*

β_2: معامل تأثير المتغير المستقل *X2*على المتغير التابع *Y1*

β_3: معامل تأثير المتغير المستقل *X3* على المتغير التابع *Y1*

النموذج الثاني:

يتمثـل النمـوذج الاول بـالمتغيرات {النفقـات العامـة (x1), الإيـرادات الكليـة (x2) , عجـز الموازنـة (x3){ كمتغيـرات مسـتقلة ومتغيـر سـعر صـرف النافـذة y2 كمتغيـر تـابع او معتمد

العلاقة الدالية

اعتمـاد علـى التوصـيف اعـلاه سـتكون العلاقـة الداليـة التـي تـربط بـين المتغيـرات المسـتقلة والمتغير المعتمد كما ياتي

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + u$$

اذ ان : y2 سـعر صـرف النافـذة وان X1 يمثـل النفقـات العامـة و x2 يمثـل الإيـرادات الكلية و x3 يمثل عجز الموازنة

β_0 : الحد الثابت

β_1: معامل تأثير المتغير المستقل X1على المتغير التابع *Y2*

β_2: معامل تأثير المتغير المستقل *X2*على المتغير التابع *Y2*

β_3: معامل تأثير المتغير المستقل *X3* على المتغير التابع *Y2*

النموذج الثالث:

يتمثل النموذج الاول بالمتغيرات {النفقات العامة (x1), الإيرادات الكلية (x2) , عجز الموازنة (x3)} كمتغيرات مستقلة ومتغير سعر الفائدة كمتغير تابع او معتمد

العلاقة الدالية

اعتماد على التوصيف اعلاه ستكون العلاقة الدالية التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد كما يأتي :

$$y_3 = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + u$$

اذ ان : y3 سعر الفائدة وان X1 يمثل النفقات العامة و x2 يمثل الإيرادات الكلية و x3 يمثل عجز الموازنة

β_0 : الحد الثابت

β_1: معامل تأثير المتغير المستقل X1على المتغير التابع *Y3*

β_2: معامل تأثير المتغير المستقل *X2*على المتغير التابع *Y3*

β_3: معامل تأثير المتغير المستقل *X3* على المتغير التابع *Y3*

المطلب الثاني: نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة, الإيرادات العامة, عجز الموازنة) في المتغيرات المعتمدة (عرض النقد, سعر صرف النافذة, سعر الفائدة)

اولاً: اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات :

قبل تقدير نموذج الدراسة يجب اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتغيرات والجداول التالية تلخص نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار المتغيرات المستخدمة في الدراسة (في المستوى والفرق الأول و الفرق الثاني)

جدول (14) اختبار ديكي فولر الموسع ADF

السلسلة	ADFاختبار							درجة التكامل
		عند المستوى		عند الفرق الاولى		عند الفرق الثاني		
		t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
LY1	حد ثابت فقط	-3.846489	0.0108	-	-	-	-	(0)
	حد ثابت واتجاه عام	-4.301234	0.02222	-	-	-	-	
	بدون حد ثابت واتجاه عام	0.839408	0.8830	-	-		-	
LY2	حد ثابت فقط	-5.794624	0.0002	-5.392001	0.0006	-	-	(1)
	حد ثابت واتجاه عام	-3.583113	0.0622	-7.424187	0.0001	-	-	
	بدون حد ثابت واتجاه عام	1.270588	0.9394	-5.880068	0.0000	-	-	
LY3	حد ثابت فقط	-1.075360	0.6983	-	-	-	-	(0)
	حد ثابت واتجاه عام	-3.727001	0.0554	-	-	-	-	
	بدون حد ثابت واتجاه عام	-3.141236	0.0044	-	-	-	-	
LX1	حد ثابت فقط	-6.50733	0.0001	-2.334198	0.1765	-13.51633	0.0000	(2)
	حد ثابت واتجاه عام	-3.216176	0.1212	-1.666020	0.7075	-12.28700	0.0000	
	بدون حد ثابت واتجاه عام	1.324196	0.9463	-2.023148	0.0451	-14.25752	0.0001	
LX2	حد ثابت فقط	-5.783487	0.0003	-	-	-	-	(1)
	حد ثابت واتجاه عام	-5.144472	0.0039	-	-	-	-	
	بدون حد ثابت واتجاه عام	0.293165	0.7581	-	-	-	-	
LX3	حد ثابت فقط	-3.18550	0.0468	-	-	-	-	(1)
	حد ثابت واتجاه عام	-4.096844	0.0450	-	-	-	-	
	بدون حد ثابت واتجاه عام	0.855123	0.8817	-	-	-	-	

*عند مستوى 5%

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (1) و على مخرجات برنامج (EViews12)

في ضوء النتائج يلاحظ من الجدول اعلاه ان المتغيرات (LY1,LY3,LX2,LX3) مستقرة عند المستوى لانو القيمة الاحتمالية (prob) اقل من 5% اي اننا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة في المتغيرات وهي متكاملة من الدرجة I(0) .

اما (LY2) فكان غير مستقرة عند المستوى و بعد اخذ الفرق الاول اصبح مستقر و استناداً إلى هذه النتيجة، يتم رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

اما المتغير LX1 فكان غير مستقر عند المستوى و الفرق الأول أي يحتوي على جذر وحدة و بعد اخذ الفرق الثاني اصبح مستقر عند مستوى 5% و هو متكاملة من درجة I(2) .

ثانياً: تقدير اثر المتغيرات المستقلة النفقات العامة (x1), الإيرادات الكلية (x2) , عجز الموازنة (x3) على كل من المتغير المعتمد (عرض النقد) باستعمال نموذج الانحدار , اذ تم التوصل الى ان افضل نموذج للتقدير للنماذج الثلاثة أعلاه هو النموذج الخطي وتم التوصل االى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول (15)

اثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة , الإيرادات الكلية , عجز الموازنة) على (عرض النقد)

المتغير	المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	Sig	F	Sig	R^2	D.W
الحد الثابت	B0	−7683432	−0.72	0.484	27.46	0.000	0.86	1.73
معامل x1	B1	0.485	2.48	0.028				
معامل x2	B2	0.485	2.05	0.062				
معامل x3	B3	−0.310	−2.38	0.033				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview (12)

نلاحظ من خلال الجدول (15) ما يلي :

ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.484) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.028) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النفقات العامة على عرض النقد y1 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين النفقات العامة وسعر النقد, وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج وجود علاقة تأثير للنفقات العامة على عرض النقد ، وان هذه العلاقة علاقة موجبة بحيث ان تغير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في عرض النقد بمقدار 0.484 , كذلك نستنتج عدم معنوية معامل المتغير (x2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.062) اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الإيرادات الكلية على عرض النقد y1 ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين الإيرادات الكلية وسعر النقد, وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج عدم وجود علاقة تأثير للإيرادات الكلية على عرض النقد ، وكما نستنتج معنوية معامل المتغير (x3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.033) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير عجز الموازنة على عرض النقد y1 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة وسعر النقد, وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج وجود علاقة تأثير لعجز الموازنة على عرض النقد ، وان هذه العلاقة علاقة سالبة بحيث ان تغير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في عرض النقد بمقدار) (-0.484, كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة

معامل التحديد (R2 (بلغت (0.86) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (86%) من التغيرات الحاصلة في عرض النقد وهي قيمة كبيرة إما النسبة المتبقية والبالغة (14%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, كذلك نلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي لان D.W تقع بين 2 و du .

ثالثاً : تقدير اثر المتغيرات المستقلة النفقات العامة (x1), الإيرادات الكلية (x2) , عجز الموازنة (x3) على كل من المتغير المعتمد (سعر صرف النافذة(باستعمال نموذج الانحدار , اذ تم التوصل الى ان افضل نموذج للتقدير للنماذج الثلاثة أعلاه هو النموذج الخطي المعكوس اذ تم فرض ان :

(w=1/y3 ,z1=1/x1 ,z2=1/x2 ,z3=1/(x3)) وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول(16)

اثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة , الإيرادات الكلية , عجز الموازنة)على (سعر صرف النافذة)

المتغير	المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	Sig	F	Sig	R^2	D.W
الحد الثابت	B0	0.0009	35.71	0.000	10.26	0.000	0.70	1.77
معامل x1	B1	−1376.25	−0.73	0.436				
معامل x2	B2	−6859.46	−2.23	0.044				
معامل x3	B3	2.547	0.07	0.973				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (12) Eview

نلاحظ من خلال الجدول (16) مايلي :

ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج عدم معنوية معامل المتغير (x1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.436) اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النفقات العامة على سعر صرف النافذة y2 ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين النفقات العامة و سعر صرف النافذة , وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج عدم وجود علاقة تأثير للنفقات العامة على سعر صرف النافذة, كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.044) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الإيرادات الكلية على سعر صرف النافذة y2 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين الإيرادات الكلية وسعر صرف النافذة, وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج وجود علاقة تأثير للإيرادات الكلية على عرض النقد ، وان هذه العلاقة علاقة سالبة بحيث ان تغير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في عرض النقد بمقدار(-6859.46)، وكما نستنتج عدم معنوية معامل المتغير (x3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.943) اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير عجز الموازنة على سعر صرف النافذة y2 ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة وسعر صرف النافذة, وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج عدم وجود علاقة تأثير لعجز الموازنة على سعر صرف النافذة, كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R2 (بلغت (0.70) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (70%) من التغيرات الحاصلة في سعر صرف النافذة وهي قيمة كبيرة إما النسبة المتبقية والبالغة (30%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, كذلك نلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي لان D.W تقع بين 2 و du .

رابعاً : تقدير اثر المتغيرات المستقلة النفقات العامة (x1), الإيرادات الكلية (x2) , عجز الموازنة (x3) على كل من المتغير المعتمد (سعر الفائدة(باستعمال نموذج الانحدار , اذ تم التوصل الى ان افضل نموذج للتقدير للنماذج الثلاثة أعلاه هو النموذج الخطي المعكوس اذ تم فرض ان : (w=1/y3 ,z1=1/x1 ,z2=1/x2 ,z3=1/(x3)) وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول (17)

اثر المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الموازنة) على (سعر الفائدة)

المتغير	المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	Sig	F	Sig	R^2	D.W
الحد الثابت	B0	0.206	6.36	0.000	6.39	0.009	0.60	1.72
معامل x1	B1	−86912733	−3.78	0.0022				
معامل x2	B2	7156774	2.89	0.046				
معامل x3	B3	31464.43	0.77	0.476				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (12) Eview

نلاحظ من خلال الجدول (17) ما يلي :

ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.002) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النفقات العامة على سعر الفائدة y3 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين النفقات العامة و سعر صرف الفائدة , وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج وجود علاقة تأثير للنفقات العامة على سعر الفائدة, وان هذه العلاقة علاقة سالبة بحيث ان تغير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في سعر الفائدة بمقدار(86912333 −)،كذلك نستنتج معنوية معامل

المتغير (x2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.046) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الإيرادات الكلية على سعر الفائدة y3 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين الإيرادات الكلية وسعر الفائدة , وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج وجود علاقة تأثير للإيرادات الكلية على سعر الفائدة ، وان هذه العلاقة علاقة موجبة بحيث ان تغير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في عرض النقد بمقدار(7156774)، وكما نستنتج عدم معنوية معامل المتغير (x3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t له والبالغة (0.476) اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير عجز الموازنة على سعر الفائدة y3 ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود الاثر المعنوي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين عجز الموازنة وسعر الفائدة, وبالتالي من خلال ما سبق فأننا نستنتج عدم وجود علاقة تأثير لعجز الموازنة على سعر الفائدة , كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.009) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R2 (بلغت (0.60) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (60%) من التغيرات الحاصلة في سعر الفائدة وهي قيمة كبيرة إما النسبة المتبقية والبالغة (40%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, كذلك نلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي لان D.W تقع بين 2 و du .

الاستنتاجات
والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء ماورد في فصول ومباحث الدراسة ، نجد أنهُ لابد من أيراد الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة وكالأتي :

أولاً: الاستنتاجات

1. ان العجز في الموازنة يعود إلى الزيادات الكبيره في الإنفاق العام، وانخفاض المرونة الداخلية للإيرادات، وان تمويل عجز الموازنة بالاخص عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة كبيره في المعروض النقدي ومن ثم زيادة معدل التضخم.
2. السياسة المالية تؤدي دوراً أساسياً في تحديد كيفية ادارة السياسة النقدية والغايات التي تستهدف هذه السياسة تحقيقها.
3. عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تطوير مصادر التمويل الاخرى والاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية بأعتبارها المصدر الوحيد لتمويل نشاط الاقتصاد العراقي، بسبب عدم استثمار الفائض المتحقق في الموازنة العامة في أثناء فترة ارتفاع أسعار النفط، وظهر ذلك من خلال عجز الموازنة جراء انخفاض أسعار النفط، ومن ثم ظهرت المشكلة من جديد وهي ارتفاع العجز من جهة وارتفاع الدين العام من جهة أخرى.
4. من المتوقع استمرار الهيمنة المالية للايرادات العامة خلال السنوات القادمة نظراً لعدم قدرة الانفاق الاستثماري على تحفيز القطاعات غير النفطية بفعل تدني تنفيذ الانفاق الاستثماري وتذبذبه.
5. زيادة نسبة معامل الاستقرار النقدي، والذي بلغ حوالي (٤,٢٧%)، وهذا يعني ان كل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١%) يقابلها زيادة في عرض النقد بنسبة (٤,٢٧%) مما يدل على بوادر ضغوط تضخمية قابلة للانكشاف في حال استمرار ارتفاع هذه النسبة.
6. تبين من مسار الموازنة العامة للاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، أن حجم الموازنة واعدادها يعتمدان بشكل مباشر على الأيرادات النفطية، اذ انها موازنة انفاق تتأثر بتغير أسعار النفط وأنتاج النفط، والذي يعكس الفاعلية المحدودة للسياسة المالية في الانتقال من اقتصاد يعتمد على مورد طبيعي واحد إلى اقتصاد متنوع الموارد، ومن ثم فإن الاعتماد بشكل كبير على هذا

المورد في تقرير السياسة المالية، يمثل عنصراً من عناصر عدم الاستقرار المتأصل في الموازنة العامة.

7. تميل السياسة المالية الى التسبب بعدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية بسبب الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام وعدم توازن هذه الزيادة مع جانب الإيرادات.
8. واجهت الموازنة العامة للاقتصاد العراقي نوعين من الاختلال خلال مدة الدراسة، النوع الأول تمثل بالعجز والنوع الثاني تمثل بالفائض، والنوعين نتجا عن الحروب وتقلبات أسعار النفط والاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد العراقي، لذلك يمكن الاستنتاج بأن الأختلال الذي حدث في الموازنة العامة كان من النوعين الدوري والهيكلي.
9. بين النموذج القياسي التقديري الدور المهم الذي أدتهُ أدوات السياسة المالية في التأثير على متغير عرض النقد M2 .
10. نستنتج من خلال تطبيق النموذج القياسي وجود علاقة تأثير للمتغيرات المستقلة (النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، عجز الموازنة) على المتغيرات المعتمدة (عراض النقد ، سعر صرف النافذة ، سعر الفائدة) بحيث ان أي تغير في المتغيرات المستقلة بمقدار وحده واحده يؤدي الى تغير في المتغيرات المعتمدة .

ثانياً : التوصيات

1. ان مستوى واولويات ونمط الانفاق العام في العراق بحاجة الى مراجعه شاملة في ظل استمرار عجز الموازنة وارتفاع حصة النفقات الجارية، وهو ما يتطلب اعادة هيكلة وتنظيم النفقات العامة، وخاصة النفقات الجارية بما يعزز إنتاجية النفقات العامة ويقلل الآثار السعرية لهذا النوع من الإنفاق نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وكذلك تحقيق الترابط والاتساق بين النفقات العامة والايرادات العامة في الموازنة، ولاينبغي ان تكون برامج الانفاق الحكومي مجرد اجراءات عاجلة للحالات الطارئة.

2. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يساهم في التقليل من الآثار التضخمية للسياسة الإنفاقية من جهة، أما جهة أخرى فيؤدي هذا التنسيق الى تعزيز كفاءة تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.
3. ضرورة أرتباط التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية بأطار مؤسسي فعال يعزز استقلالية البنك المركزي ويحقق الانضباط المالي.
4. الاهتمام بشكل اكبر بالايرادات غير النفطية من اجل تجنب الصدمات المؤثرة في سوق العراق للاوراق المالية المتأتية من الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية المرتبط اساساً بالطلب الخارجي، لذلك ترى الدراسة ضرورة تفعيل مصادر الايرادات الاخرى غير النفطية ومنحها دوراً أكبر للمساهمة في تعظيم الايرادات لان الاعتماد بشكل مستمر على الايرادات النفطية سيؤدي الى حدوث اختلال مستمر في الموازنة العامة.
5. العمل على تحقيق الاستدامة المالية وذلك من خلال إبعاد النفقات العامة عن الصدمات الخارجية التي تتعرض لها المالية العامة في الاقتصاد العراقي والناتجه عن الريع النفطي ، وذلك عن طريق التوقف عن القروض لما لها من مخاطر جسيمة تهدد الاقتصاد والاستفادة من فوائض النفط في أنشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي إذ يمكن أن يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط وإمكانية تعويض النقص الذي يحصل في الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط كما أن هذا الصندوق سيقلل من أثر هذه الصدمات فضلاً عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.
6. تقليل الفجوة بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري كون الاخير انفاق منتج يساهم بشكل اكبر في تنشيط السوق المالي.
7. اعداد خطط قصيرة الامد وطويلة الامد للاستفادة من الايرادات النفطية (الناضبة) لتحفيز وتطوير القطاع الصناعي والزراعي الذي يُعد ايرادات دائمه و دعم القطاع الخاص و تطويره.
8. تعبئة الفوائض المالية لدى المصارف الخاصة باتجاه القطاعات الحقيقية بما يحفز النمو الاقتصادي ويقلل من الاثر النقدي للسياسة المالية فضلا عن ايقاف اصدار السندات والأذونات الحكومية نظرا للتراجع النسبي في المستوى العام للاسعار.

المـصــادر

المصادر

القرآن الكريم

أولاً : المصادر العربية

1. أحمد ، محسن إبراهيم . ٢٠١٩. تحليل تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، جامعة التنمية البشرية ، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، كانون الأول .
2. الأحول، عاتق سالم جابر. ٢٠٠٥. السياسة المالية : فاعليتها وأثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد : جامعة المستنصرية .
3. أسماعيل ، عوض فاضل . ٢٠٠٢ . نظرية الأنفاق الحكومي – دراسة في جوانبة القانونية والمالية والاقتصادية ، العراق ، بغداد : دار الكتاب للطباعة والنشر .
4. الأعسر ، خديجة .٢٠١٦. إقتصاديات المالية العامة ، القاهرة : دار الكتب المصرية.
5. أوصياف ، محمد أمين . ٢٠١٢. أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم الأقتصاد : جامعة الجزائر -٣-.
6. بخيت، حيدر نعمة ومطر ، فريق جياد . ٢٠١٢. السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٩) ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٨ ، العدد ٢٥ .
7. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، ٢٠١٨.
8. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، ٢٠٢٠.
9. البنك المركزي العراقي ، بيانات الناتج المحلي الأجمالي ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
10. البنك المركزي العراقي ، بيانات النفقات العامة (الجارية والأستثمارية) ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٩)، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
11. البنك المركزي العراقي ، بيانات الايرادات العامة (النفطية والضريبية والأخرى) ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
12. البنك المركزي العراقي ، بيانات عرض (بالمعنى الضيق M1 والواسع M2) ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
13. البنك المركزي العراقي ، بيانات العملة في التداول (العملة خارج البنوك) ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
14. البنك المركزي العراقي، بيانات الودائع الجارية، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .

15.البنك المركزي العراقي ، بيانات شبة النقد (الودائع الاخرى) ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
16.البنك المركزي العراقي ، بيانات سعر الفائدة للبنوك التجارية ، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
17.البنك المركزي العراقي ، بيانات سعر الفائدة للبنك المركزي العراقي ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq
18.البنك المركزي العراقي ، بيانات سعر صرف (سعر السوق وسعر الأساس) ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
19.البنك المركزي العراقي ، بيانات نافذة بيع العملات الأجنبية ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، الموقع الاحصائي ، https://www.cbi.iq .
20.الجنابي ، طاهر . ١٩٩٠. علم المالية العامة والتشريع المالي ، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
21.جوارتيني ، جيمس وستاروب ، ريتشارد . ١٩٨٨. الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون ، الرياض : دار المريخ .
22.جياس، محمد عبد الواحد ومحمد، سحر قاسم . ٢٠١٦ . عرض النقد و العوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه : بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2014) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٣ .
23.الحاج ، طارق . ١٩٩٩ . المالية العامة ، ط١ ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
24.حسن ، باسم عبد الهادي . ٢٠١٨ . الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة تحليلية) ، ط ١ ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة .
25.حسن ، باسم عبد الهادي . ٢٠٠٧. إشكالية الثالوث المستحيل : التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق، بغداد ، العراق : مجلة دراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد ١٩ .
26.حسين ، سيف ثائر . ٢٠٢١. أثر متغيرات السياسة المالية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المالية والمصرفية : جامعة البصرة .
27.الحلاق ، سعيد سامي والعجلوني ، محمد محمود . ٢٠١٠ . النقود والبنوك والمصارف المركزية ، ط ١ ، الأردن -عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
28.حيزية ، هادف وعبد الكريم ، وهراني . ٢٠١١ . السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي... الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر..
29.خليل ، سامي . ١٩٩٤. نظرية الاقتصاد الكلي ، ط١ ، الكويت : وكالة الاهرام للتوزيع .

30.الخيكاني ، نزار كاظم والموسوي ، حيدر يونس . ٢٠١٥ . السياسات الأقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الأقتصاد الكلي)، ط ٢ ، عمّان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
31.داغر، محمود محمد . ٢٠١٦. العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي ، المؤتمر السنوي لجامعة البصرة .
32.داود ، حسام علي ، وآخرون . ٢٠٠٥ . مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط٣ ، عمان : دار المسيرة للنشر .
33.دراز ، حامد عبد المجيد . ٢٠٠٣. دراسة في السياسة المالية ، الإسكندرية : الدار الجامعية .
34.الدعمي ، عباس كاظم . ٢٠١٠ . السياسات المالية والنقدية واداء سوق الاوراق المالية ، ط ١ ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
35.الساعدي، حيدر عليوي شامي وهاشم ، حور العين كاظم . ٢٠٢١. تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، الأفاق للدراسات الإقتصادية : جامعة ميسان ، المجلد ٦ ، العدد ١ .
36.سمحان ، حسين محمد والوادي ، محمود حسين وخريس ، إبراهيم والذيبة ، زياد . ٢٠١٠ . المالية العامة (من منظور اسلامي) ، ط ١ ، عمّان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
37.السيد علي ، عبد المنعم . ١٩٧٠ . دراسات في النقود والنظرية النقدية ، ط ١ ، بغداد : مطبعة العاني .
38.السيد علي ، عبد المنعم . ١٩٨٦. اقتصاديات النقود والمصارف ، ط٢ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
39.السيد علي ، عبد المنعم والعيسى ، نزار سعد الدين . ٢٠٠٤ . النقود والمصارف والأسواق المالية ، ط ١ ، عمّان : دار الحامد للنشر والتوزيع .
40.الشبيبي، سنان محمد رضا . ٢٠٠٧. ملامح السياسة النقدية في العراق ، أبوظبي : صندوق النقد العربي .
41.الشمري ، إبتهال أحمد عبد عون . ٢٠٢٠. التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودورهما بالنشاط الاقتصادي العراق ومصر دراسة حالة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) ، بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والأقتصاد لنيل درجة الدبلوم العالي في أدارة المصارف : جامعة كربلاء .
42.الشمري ، مايح شبيب وبخيت ،غالب شاكر . ٢٠١٣. استقلالية البنك المركزي ودورها في بعض المتغيرات الاقتصادية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 11 .
43.الشمري ، ناظم محمد نوري . ٢٠١٢. النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط١ ، عمان ، الأردن : دار زهران.
44.الشمري ، خالد توفيق والبياتي ، طاهر فاضل . ٢٠٠٩ . مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي ، ط١ ، عمان – الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع .
45.شندي ، اديب قاسم .٢٠١٥. استنزاف مستقبل الاقتصاد العراقي ، ط١ ، واسط .

46.الصالح، رضا علي والرتيمي ، عبد المجيد الهادي . ٢٠٢٠. واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩) ، جامعة طرابلس ، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع ، العدد ١٠.
47.صالح ، مظهر محمد .٢٠١١. السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي : مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، الجامعة المستنصرية : جامعة بغداد ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٩١ .
48.طاقة ، محمد والعزاوي ، هدى . ٢٠٠٧ . "اقتصاديات المالية العامة" ، الأردن : دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع .
49.العامري ، سعود جايد مشكور والحلو ، عقيل حميد جابر . ٢٠٢٠ . مدخل معاصر في علم المالية العامة، ط ٢ .
50.عبد الحميد، عبد المطلب . ٢٠٠٥. اقتصاديات المالية العامة ، ط ١ ، الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .
51.عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات ، حربي محمد . ٢٠٠٤. مفاهيم ونظم اقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، ط١ ، عمان : دار وائل للنشر .
52.عبد العظيم، حمدي . ١٩٨٦ . السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة أسلامية ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية .
53.عبد اللطيف ، حدادي . ٢٠١٧ . دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠٠٤) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس .
54.عبد النبي ، وليد عيدي . الجهاز المصرفي العراقي: نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية، ص٨، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت: www.cbi.gov.iq .
55.عبد النبي ، وليد عيدي . مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت : www.cbi.iq
56.عبيد ، باسم خميس . ٢٠١٣. أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد : جامعة بغداد .
57.العبيدي، سعيد علي . ٢٠١١. ، اقتصاديات المالية العامة ، ط١ ، العراق : دار دجلة للنشر والتوزيع .
58.العبيدي، شاكر حمود صلال . ٢٠١٧. تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية : جامعة بغداد .
59.علاوي ، سيماء محسن .٢٠١٦. دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٦-٢٠١١) ، الجامعة العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الاصدار ٤٨ ، العدد ٤٨ .

60.العلي ، احمد بريهي . ٢٠٠٠. سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي في العراق ، بغداد : مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة .
61.العلي ، احمد بريهي . ٢٠٠٩. " الاقتصاد السياسي العجز الموازنة "، بغداد : مجلة الحوار ، معهد التقدم للسياسات الانمائية ، العدد 18 .
62.العلي ، أحمد بريهي . ٢٠٠٩. ، التضخم والسياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي : بغداد .
63.عيسى، محمد عبد الشفيع . ١٩٨٩. أزمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي ، الكويت : مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٧ ، العدد ٤ .
64.الغالبي، عبد الحسين جليل وعبد الخضر ، حنان ورشيد ، شيماء . ٢٠٠٨. دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الأجنبي في العراق ، جامعة كربلاء ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد ٥ ، العدد ٢٠ .
65.الغالبي، عبد الحسين جليل والأعرجي ، كاظم سعد والأسدي ، يوسف علي عبد .٢٠٢٢. النظرية والسياسات النقدية ، ط ١ ، الإسكندرية : دار الفنون والآداب للنشر والتوزيع .
66.الفارس ، عبد الرزاق . ١٩٩٧. الحكومة والفقراء والانفاق العام ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
67.الفتلاوي ، حسين ماجد ثامر . ٢٠١٧. السياسة المالية وآثرها في عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الأقتصاد : جامعة القادسية .
68.فوزي ، عبد المنعم . ١٩٩٢. المالية العامة والسياسة المالية ، الإسكندرية : منشأة المعارف .
69.القاضي ، عبد المجيد .بدون تأريخ نشر . اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، الإسكندرية : مطبعة الرشاد .
70.قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية / ٢٠٢٠ ، الحسابات الختامية ، بيانات النفقات العامة (الجارية والأستثمارية).
71.القيسي ، أعاد حمود . ٢٠١٥ . المالية العامة والتشريع الضريبي ، ط ٩ ، عمّان : دار الثقافة للنشر والتوزيع .
72.كاظم ، حسين جواد . ٢٠٠٦. سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق ، العراق : مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ١٨ .
73.كمال ، منى . ٢٠١٠ . الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ، https://mpra.ub.uni-muenchen.de
74.لبنى ، بن معتوق . ٢٠١٩. الأثار النقدية للسياسة المالية في الجزائر (دراسة قياسية ١٩٩٠-٢٠١٦) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير الاكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة محمد بوضياف - المسيلة .
75.المالكي ، ناجي ساري فارس . ٢٠٢١. الاقتصاد الكلي ، العراق ، بغداد : دار الكتب والوثائق.
76.مجيد، ضياء . ٢٠١٠ . إقتصاديات النقود والبنوك ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
77.المعموري ، عبد علي . ٢٠٠٧ . تأريخ الافكار الاقتصادية الجزء الثاني من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية ، بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية .

78.مسعود ، درواسي . ٢٠٠٦. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر .
79.منصور ، أسماء . ٢٠١٥ . دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠١٣) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي .
80.ميلود ، وعيل وفاطمة ، محفوظ . ٢٠١٦. أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، جامعة آكلي محند أو الحاج – البويرة ، مجلة معارف ، قسم العلوم الاقتصادية ، العدد ٢١.
81.ناشد ، سوزي عدلي . ٢٠٠٩. أساسيات المالية العامة، بيروت : منشورات الحابي الحقوقية.
82.نعماني ، سومية وعبرون ، غنية . ٢٠١٦. (دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات) دراسة حالة الجزائر ٢٠١٥/٢٠٠٠ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية : جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس .
83.الهيتي ، احمد حسين علي وخلف ، فاطمة إبراهيم والطائي ، عدي سالم علي فتاح . ٢٠١٠. التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة من 1990- 2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، جامعة الأنبار ، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد ٢ ، العدد ٣ .
84.الوائلي ، خضير عباس حسين . ٢٠١٢. أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد : جامعة كربلاء .
85.الوادي ، محمود حسين والعساف ، احمد . ٢٠٠٩ . الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، عمان : دار المسيرة للنشر :.
86.وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية .
87.يونس ، عدنان حسين وعبد المجيد ، علي أسماعيل . ٢٠١٦ . الهيمنة المالية للدول الريعية ، ط١ ، عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع .
88.يونس ، محمود يونس ومندور ، أحمد محمد والسريتي، السيد محمد أحمد . ٢٠٠٠ . مبادئ الاقتصاد الكلي ، الإسكندرية : مطبعة سامي .
89. https://cbiraq.org/

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. D.N Dwivedi, Macroeconomics: Theory and Policy, Third edition, Mcgraw hill education private limited, India, New Delhi, 2010.
2. Donald J,_Harris, the Classical theory of Economic growth, The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd edition, London: Macmillan, 2007.
3. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, 7th Edition, USA, Pearson Education, Inc, 2004.
4. Financial sector assessment a handbook, indicators of financial structure, development and soundness, IMF and World Bank, 2005, P 26, available at: www.imf.org.
5. Hyman , David N, Public Finance A CONTEMPORARY APPLICATION OF THEORY TO POLICY, 10th ed, NORTH CAROLINA STATE UNIVERSITY, 2011.
6. Jesse Burkhead, Government budging, John Willy, New York. 1963. pp 11- 13.
7. Levine (Chars.) and Rubin (Irene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.
8. Omran, Emad Attia Mohamed, THE impact of fiscal policy on output: A case study of Egypt, Master's thesis, Tallinn University of Technology, 2017.
9. Robert E.Looney Guidelines For Saudi Arabian Monetary policy, The I.B.K Papers series NO(2)26Kuwait, www.velooney.info/Rell Bkp, 1987.
10. Tawfiq , Taleb Tawfiq, Tahtamouni, Asem, The Impact of Monetary and Fiscal Policies on Stock Returns in the Jordanian Amman Stock Exchange Case, American University of Madaba , Amman 211821, Jordan ,2018.

الملاحق

الملاحق (1)

Y1

Null Hypothesis: LY1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.846489	0.0108
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY1)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY1(-1)	-0.628353	0.163358	-3.846489	0.0016
C	11.35252	2.903237	3.910296	0.0014

R-squared	0.496568	Mean dependent var	0.199704
Adjusted R-squared	0.463006	S.D. dependent var	0.830874
S.E. of regression	0.608864	Akaike info criterion	1.955686
Sum squared resid	5.560725	Schwarz criterion	2.053711
Log likelihood	-14.62333	Hannan-Quinn criter.	1.965430
F-statistic	14.79548	Durbin-Watson stat	2.528942
Prob(F-statistic)	0.001585		

Null Hypothesis: LY1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.301234	0.0222
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY1)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:44
Sample (adjusted): 2007 2020
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY1(-1)	-0.500111	0.116272	-4.301234	0.0026
D(LY1(-1))	0.315226	0.108440	2.906926	0.0197
D(LY1(-2))	0.147843	0.061257	2.413498	0.0423
D(LY1(-3))	0.052699	0.032485	1.622255	0.1434
C	8.727604	1.953538	4.467589	0.0021
@TREND("2003")	0.033659	0.012774	2.634880	0.0300

R-squared	0.842284	Mean dependent var	0.124271
Adjusted R-squared	0.743712	S.D. dependent var	0.110247
S.E. of regression	0.055812	Akaike info criterion	-2.636114
Sum squared resid	0.024920	Schwarz criterion	-2.362233
Log likelihood	24.45280	Hannan-Quinn criter.	-2.661467
F-statistic	8.544824	Durbin-Watson stat	2.494797
Prob(F-statistic)	0.004562		

Null Hypothesis: LY1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.839408	0.8830
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY1)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:45
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY1(-1)	0.009597	0.011433	0.839408	0.4136

R-squared	-0.016611	Mean dependent var	0.199704
Adjusted R-squared	-0.016611	S.D. dependent var	0.830874
S.E. of regression	0.837747	Akaike info criterion	2.540820
Sum squared resid	11.22911	Schwarz criterion	2.589833
Log likelihood	-20.59697	Hannan-Quinn criter.	2.545692
Durbin-Watson stat	2.449782		

Y2

Null Hypothesis: LY2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.794624	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:48
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY2(-1)	-0.474826	0.081942	-5.794624	0.0000
C	3.365796	0.584744	5.756019	0.0000

R-squared	0.691216	Mean dependent var	-0.022018
Adjusted R-squared	0.670631	S.D. dependent var	0.076085
S.E. of regression	0.043666	Akaike info criterion	-3.314364
Sum squared resid	0.028601	Schwarz criterion	-3.216339
Log likelihood	30.17209	Hannan-Quinn criter.	-3.304620
F-statistic	33.57766	Durbin-Watson stat	1.659160
Prob(F-statistic)	0.000035		

Null Hypothesis: LY2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.583113	0.0622
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:49
Sample (adjusted): 2004 2020

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY2(-1)	-0.418177	0.116708	-3.583113	0.0030
C	2.942390	0.852377	3.451982	0.0039
@TREND("2003")	0.002136	0.003079	0.693852	0.4991

R-squared	0.701482	Mean dependent var	-0.022018
Adjusted R-squared	0.658836	S.D. dependent var	0.076085
S.E. of regression	0.044441	Akaike info criterion	-3.230526
Sum squared resid	0.027650	Schwarz criterion	-3.083489
Log likelihood	30.45947	Hannan-Quinn criter.	-3.215911
F-statistic	16.44913	Durbin-Watson stat	1.860577
Prob(F-statistic)	0.000211		

Null Hypothesis: LY2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.270588	0.9394
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:51
Sample (adjusted): 2007 2020
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY2(-1)	0.001759	0.001385	1.270588	0.2326
D(LY2(-1))	0.585663	0.258909	2.262044	0.0472
D(LY2(-2))	-0.316282	0.249687	-1.266711	0.2340
D(LY2(-3))	0.375397	0.117057	3.206960	0.0094

R-squared	0.662869	Mean dependent var	-0.004613
Adjusted R-squared	0.561730	S.D. dependent var	0.047096
S.E. of regression	0.031179	Akaike info criterion	-3.863214
Sum squared resid	0.009721	Schwarz criterion	-3.680627
Log likelihood	31.04250	Hannan-Quinn criter.	-3.880116
Durbin-Watson stat	1.393898		

عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LY2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.392001	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673460	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY2,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:52
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY2(-1))	-0.916422	0.169960	-5.392001	0.0001
C	-0.004594	0.012833	-0.357999	0.7257

R-squared	0.674976	Mean dependent var	0.022471
Adjusted R-squared	0.651759	S.D. dependent var	0.080055
S.E. of regression	0.047242	Akaike info criterion	-3.150610
Sum squared resid	0.031245	Schwarz criterion	-3.054036
Log likelihood	27.20488	Hannan-Quinn criter.	-3.145665
F-statistic	29.07368	Durbin-Watson stat	1.099348
Prob(F-statistic)	0.000095		

Null Hypothesis: D(LY2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.424187	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY2,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:54
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY2(-1))	-1.217647	0.164011	-7.424187	0.0000
C	-0.087228	0.028172	-3.096253	0.0085
@TREND("2003")	0.007762	0.002472	3.139460	0.0078

R-squared	0.815135	Mean dependent var	0.022471
Adjusted R-squared	0.786694	S.D. dependent var	0.080055
S.E. of regression	0.036973	Akaike info criterion	-3.589884
Sum squared resid	0.017771	Schwarz criterion	-3.445023
Log likelihood	31.71907	Hannan-Quinn criter.	-3.582466
F-statistic	28.66075	Durbin-Watson stat	1.495498
Prob(F-statistic)	0.000017		

Null Hypothesis: D(LY2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.880068	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY2,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:56
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY2(-1))	-0.892623	0.151805	-5.880068	0.0000

R-squared	0.672000	Mean dependent var	0.022471
Adjusted R-squared	0.672000	S.D. dependent var	0.080055
S.E. of regression	0.045848	Akaike info criterion	-3.266497
Sum squared resid	0.031531	Schwarz criterion	-3.218210
Log likelihood	27.13198	Hannan-Quinn criter.	-3.264024
Durbin-Watson stat	1.128652		

Y3

Null Hypothesis: LY3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.075360	0.6983
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673460	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:58
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY3(-1)	-0.180181	0.167554	-1.075360	0.3004
C	0.317630	0.329108	0.965124	0.3509

R-squared	0.076298	Mean dependent var	-0.025342
Adjusted R-squared	0.010319	S.D. dependent var	0.326441
S.E. of regression	0.324753	Akaike info criterion	0.704964
Sum squared resid	1.476502	Schwarz criterion	0.801537
Log likelihood	-3.639711	Hannan-Quinn criter.	0.709909
F-statistic	1.156400	Durbin-Watson stat	1.156742
Prob(F-statistic)	0.300397		

Null Hypothesis: LY3 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.727001	0.0554
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 16:59
Sample (adjusted): 2007 2020

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY3(-1)	-1.123505	0.301450	-3.727001	0.0047
D(LY3(-1))	0.582879	0.128135	4.548936	0.0014
D(LY3(-2))	0.311208	0.211229	1.473318	0.1748
C	3.097204	0.897160	3.452230	0.0072
@TREND("2003")	-0.097122	0.030921	-3.140935	0.0119

R-squared	0.774725	Mean dependent var	-0.099021
Adjusted R-squared	0.674602	S.D. dependent var	0.242472
S.E. of regression	0.138315	Akaike info criterion	-0.846116
Sum squared resid	0.172179	Schwarz criterion	-0.617881
Log likelihood	10.92281	Hannan-Quinn criter.	-0.867243
F-statistic	7.737771	Durbin-Watson stat	2.231751
Prob(F-statistic)	0.005484		

Null Hypothesis: LY3 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.141326	0.0044
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LY3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:01
Sample (adjusted): 2008 2020
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY3(-1)	-0.082424	0.026239	-3.141326	0.0119
D(LY3(-1))	-0.045824	0.233579	-0.196182	0.8488
D(LY3(-2))	-0.048024	0.168838	-0.284436	0.7825
D(LY3(-3))	-0.411234	0.157708	-2.607564	0.0284

R-squared	0.648172	Mean dependent var	-0.123803
Adjusted R-squared	0.530896	S.D. dependent var	0.233190
S.E. of regression	0.159714	Akaike info criterion	-0.583200
Sum squared resid	0.229578	Schwarz criterion	-0.409369
Log likelihood	7.790799	Hannan-Quinn criter.	-0.618930
Durbin-Watson stat	2.510331		

X1

Null Hypothesis: LX1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.507333	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:03
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX1(-1)	-0.616757	0.094779	-6.507333	0.0000
C	11.19919	1.684281	6.649245	0.0000

R-squared	0.738427	Mean dependent var	0.253937
Adjusted R-squared	0.720989	S.D. dependent var	0.685693
S.E. of regression	0.362194	Akaike info criterion	0.916855
Sum squared resid	1.967763	Schwarz criterion	1.014880
Log likelihood	-5.793269	Hannan-Quinn criter.	0.926599
F-statistic	42.34539	Durbin-Watson stat	1.260438
Prob(F-statistic)	0.000010		

Null Hypothesis: LX1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.216176	0.1212
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1)

Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:05
Sample (adjusted): 2007 2020
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX1(-1)	-0.826003	0.256828	-3.216176	0.0123
D(LX1(-1))	0.392354	0.251327	1.561132	0.1571
D(LX1(-2))	0.402631	0.254862	1.579799	0.1528
D(LX1(-3))	-0.113591	0.079778	-1.423838	0.1923
C	14.39354	4.398244	3.272565	0.0113
@TREND("2003")	0.055191	0.024747	2.230230	0.0563

R-squared	0.622930	Mean dependent var	0.106437
Adjusted R-squared	0.387261	S.D. dependent var	0.216315
S.E. of regression	0.169326	Akaike info criterion	-0.416453
Sum squared resid	0.229371	Schwarz criterion	-0.142571
Log likelihood	8.915169	Hannan-Quinn criter.	-0.441805
F-statistic	2.643242	Durbin-Watson stat	1.706540
Prob(F-statistic)	0.106761		

Null Hypothesis: LX1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.324196	0.9463
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:06
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX1(-1)	0.012592	0.009510	1.324196	0.2040

R-squared	-0.032558	Mean dependent var	0.253937
Adjusted R-squared	-0.032558	S.D. dependent var	0.685693
S.E. of regression	0.696767	Akaike info criterion	2.172290
Sum squared resid	7.767740	Schwarz criterion	2.221303
Log likelihood	-17.46446	Hannan-Quinn criter.	2.177162
Durbin-Watson stat	1.367381		

عند اخذ الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LX1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.334198	0.1765
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:07
Sample (adjusted): 2008 2020
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1(-1))	-1.105522	0.473620	-2.334198	0.0478
D(LX1(-1),2)	0.290246	0.404143	0.718176	0.4931
D(LX1(-2),2)	0.285415	0.302154	0.944600	0.3725
D(LX1(-3),2)	-0.130759	0.080140	-1.631636	0.1414
C	0.087335	0.073803	1.183355	0.2706

R-squared	0.761271	Mean dependent var	0.008341
Adjusted R-squared	0.641906	S.D. dependent var	0.323065
S.E. of regression	0.193325	Akaike info criterion	-0.165162
Sum squared resid	0.298997	Schwarz criterion	0.052126
Log likelihood	6.073556	Hannan-Quinn criter.	-0.209825
F-statistic	6.377699	Durbin-Watson stat	1.874636
Prob(F-statistic)	0.013139		

Null Hypothesis: D(LX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.666020	0.7075
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1,2)

Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:10
Sample (adjusted): 2008 2020
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1(-1))	-1.032990	0.620035	-1.666020	0.1397
D(LX1(-1),2)	0.230955	0.521692	0.442705	0.6713
D(LX1(-2),2)	0.237699	0.399761	0.594604	0.5708
D(LX1(-3),2)	-0.145573	0.112704	-1.291640	0.2375
C	0.031294	0.289022	0.108274	0.9168
@TREND("2003")	0.004294	0.021311	0.201508	0.8460

R-squared	0.762648	Mean dependent var	0.008341
Adjusted R-squared	0.593110	S.D. dependent var	0.323065
S.E. of regression	0.206077	Akaike info criterion	-0.017100
Sum squared resid	0.297273	Schwarz criterion	0.243646
Log likelihood	6.111152	Hannan-Quinn criter.	-0.070695
F-statistic	4.498407	Durbin-Watson stat	1.856978
Prob(F-statistic)	0.037261		

Null Hypothesis: D(LX1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.023148	0.0451
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:10
Sample (adjusted): 2008 2020
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1(-1))	-0.735465	0.363525	-2.023148	0.0737
D(LX1(-1),2)	0.048139	0.356197	0.135146	0.8955
D(LX1(-2),2)	0.144346	0.283751	0.508706	0.6232
D(LX1(-3),2)	-0.168328	0.075202	-2.238349	0.0520

R-squared	0.719484	Mean dependent var	0.008341
Adjusted R-squared	0.625978	S.D. dependent var	0.323065
S.E. of regression	0.197578	Akaike info criterion	-0.157706
Sum squared resid	0.351334	Schwarz criterion	0.016125
Log likelihood	5.025086	Hannan-Quinn criter.	-0.193436
Durbin-Watson stat	1.714062		

عند اخذ الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(LX1,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.51633	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1,3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:17
Sample (adjusted): 2006 2020
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1(-1),2)	-1.213156	0.089755	-13.51633	0.0000
C	-0.015616	0.074640	-0.209220	0.8375

R-squared	0.933569	Mean dependent var	0.189793
Adjusted R-squared	0.928459	S.D. dependent var	1.058151
S.E. of regression	0.283026	Akaike info criterion	0.437009
Sum squared resid	1.041347	Schwarz criterion	0.531415
Log likelihood	-1.277565	Hannan-Quinn criter.	0.436003
F-statistic	182.6912	Durbin-Watson stat	2.663365
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(LX1,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.28700	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1,3)

Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:15
Sample (adjusted): 2006 2020
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1(-1),2)	-1.230344	0.100134	-12.28700	0.0000
C	-0.103829	0.209792	-0.494912	0.6296
@TREND("2003")	0.008530	0.018870	0.452054	0.6593

R-squared	0.934681	Mean dependent var	0.189793
Adjusted R-squared	0.923795	S.D. dependent var	1.058151
S.E. of regression	0.292106	Akaike info criterion	0.553456
Sum squared resid	1.023910	Schwarz criterion	0.695066
Log likelihood	-1.150920	Hannan-Quinn criter.	0.551947
F-statistic	85.85708	Durbin-Watson stat	2.632042
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(LX1,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.25752	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX1,3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:17
Sample (adjusted): 2006 2020
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1(-1),2)	-1.209333	0.084821	-14.25752	0.0000

R-squared	0.933345	Mean dependent var	0.189793
Adjusted R-squared	0.933345	S.D. dependent var	1.058151
S.E. of regression	0.273189	Akaike info criterion	0.307037
Sum squared resid	1.044853	Schwarz criterion	0.354240
Log likelihood	-1.302776	Hannan-Quinn criter.	0.306534
Durbin-Watson stat	2.672248		

X2

Null Hypothesis: LX2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.783487	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:19
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX2(-1)	-0.833715	0.144154	-5.783487	0.0000
C	14.99607	2.562363	5.852437	0.0000

R-squared	0.690394	Mean dependent var	0.198973
Adjusted R-squared	0.669754	S.D. dependent var	1.008143
S.E. of regression	0.579350	Akaike info criterion	1.856311
Sum squared resid	5.034699	Schwarz criterion	1.954337
Log likelihood	-13.77865	Hannan-Quinn criter.	1.866055
F-statistic	33.44872	Durbin-Watson stat	2.223984
Prob(F-statistic)	0.000036		

Null Hypothesis: LX2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.144472	0.0039
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:20
Sample (adjusted): 2004 2020

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX2(-1)	-0.820785	0.159547	-5.144472	0.0001
C	14.83116	2.746119	5.400771	0.0001
@TREND("2003")	-0.007177	0.031745	-0.226077	0.8244

R-squared	0.691520	Mean dependent var	0.198973
Adjusted R-squared	0.647452	S.D. dependent var	1.008143
S.E. of regression	0.598593	Akaike info criterion	1.970314
Sum squared resid	5.016385	Schwarz criterion	2.117352
Log likelihood	-13.74767	Hannan-Quinn criter.	1.984930
F-statistic	15.69195	Durbin-Watson stat	2.266455
Prob(F-statistic)	0.000266		

Null Hypothesis: LX2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.293165	0.7581
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:21
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX2(-1)	0.003152	0.010753	0.293165	0.7737
D(LX2(-1))	-0.300424	0.207883	-1.445156	0.1704

R-squared	0.128186	Mean dependent var	0.040645
Adjusted R-squared	0.065914	S.D. dependent var	0.793441
S.E. of regression	0.766846	Akaike info criterion	2.423407
Sum squared resid	8.232740	Schwarz criterion	2.519981
Log likelihood	-17.38726	Hannan-Quinn criter.	2.428353
Durbin-Watson stat	2.397753		

X3

Null Hypothesis: LX3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.185550	0.0468
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:23
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX3(-1)	-0.589031	0.184907	-3.185550	0.0097
C	9.621378	2.899480	3.318312	0.0078

R-squared	0.503666	Mean dependent var	0.429983
Adjusted R-squared	0.454033	S.D. dependent var	1.340868
S.E. of regression	0.990762	Akaike info criterion	2.970326
Sum squared resid	9.816085	Schwarz criterion	3.051144
Log likelihood	-15.82196	Hannan-Quinn criter.	2.940404
F-statistic	10.14773	Durbin-Watson stat	2.232549
Prob(F-statistic)	0.009727		

Null Hypothesis: LX3 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.096844	0.0450
Test critical values:	1% level	-5.295384	
	5% level	-4.008157	
	10% level	-3.460791	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:24
Sample (adjusted): 2005 2014

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX3(-1)	-1.159084	0.282921	-4.096844	0.0064
D(LX3(-1))	0.341438	0.246145	1.387144	0.2147
C	18.09754	4.217751	4.290804	0.0051
@TREND("2003")	0.113469	0.124596	0.910696	0.3976

R-squared	0.753054	Mean dependent var	0.322804
Adjusted R-squared	0.629581	S.D. dependent var	1.418612
S.E. of regression	0.863396	Akaike info criterion	2.833288
Sum squared resid	4.472718	Schwarz criterion	2.954322
Log likelihood	-10.16644	Hannan-Quinn criter.	2.700514
F-statistic	6.098936	Durbin-Watson stat	2.179128
Prob(F-statistic)	0.029723		

Null Hypothesis: LX3 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.855123	0.8817
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX3)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 17:26
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX3(-1)	0.021556	0.025208	0.855123	0.4107

R-squared	-0.042856	Mean dependent var	0.429983
Adjusted R-squared	-0.042856	S.D. dependent var	1.340868
S.E. of regression	1.369299	Akaike info criterion	3.546130
Sum squared resid	20.62476	Schwarz criterion	3.586538
Log likelihood	-20.27678	Hannan-Quinn criter.	3.531169
Durbin-Watson stat	1.815488		

Abstract

The rapid developments, especially in the global economy, and the profound transformations experienced by the financial and banking industry, constituted financial policy, which are significant factors for influencing economic policies in terms of the monetary effects of fiscal policy.

The study aimed to analyze the paths of fiscal policy for all its aspects represented in public expenditures and public revenues and their monetary effects, as these effects of the state's fiscal policy appear clearly through the method that it will use to finance its budget deficit, as the existence of a deficit in the state budget will force it to borrow for the purpose of financing this deficit The state may resort to borrowing from the central bank or from commercial banks, or it may resort to the non-banking private sector, and that the state's choice of any of these methods depends on the degree of independence of the central bank.

On this basis, and through this study, we tried to reach the monetary effects of the fiscal policy, by addressing the concepts, tools, and stages of the development of financial policy and its relationship to monetary policy, as well as addressing the monetary effects resulting from the application of fiscal policy, and finally this was projected on the Iraqi economy for the period (2003- 2020).

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Basra / College of Administration and Economics
Postgraduate Studies / Department of Economics

" Study of the monetary effects of fiscal policy in Iraq" for the period 2003-2020

A letter submitted by

Zahraa Hayder Abd Al-Jabbar Al-Battat

to the Council of the College of Administration and Economics - University of Basra, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Supervised by

Prof Dr. yousef Ali Abd Al-Asadi

2022 A.D 1444A.H